الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

رقم التسجيل :..................................
الرقم التسلسلي :.............................

الأبعاد الأنثروبولوجية
للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي
بمنطقة عين قشرة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الأنثروبولوجيا

إعداد الطالب :
يمين رحايل

تحت إشراف :
حسني بوكرزازة

لجنة المناقشة :

ا.د/ إسماعيل بن السعدي أستاذ التعليم العالي **جامعة منتوري قسنطينة رئيسا**
ا. د/حسني بوكرزازة أستاذ التعليم العالي **جامعة منتوري قسنطينة مشرفا/مقررا**
د/ يمينة عرفة أستاذة محاضرة **جامعة منتوري قسنطينة عضوا**
د/ نجيب بولماين أستاذ محاضر **جامعة منتوري قسنطينة عضوا**

السنة الجامعية 2009 – 2010

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

وأدامهما سندا لي في هذه الحياة ووفقني إلى حسن

صحبتهما

إلى العزيزة الغالية الحبوبة إيمان التي جعلها الله

سكنا ولباسا

إلى أخي ورفيق دربي وذخيرة الشداد والصعاب

طـــــــــــارق

إلى ثلاثي الحكمة، الفن، والقانون أخواتي الثلاث:

كلثوم، أحلام وأمال

وإلى زهور البيت وبسماته: عبد الرحيم ورتـــاج

التشكرات

أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع. وبشكل خاص الأستاذ المشرف بوكرزازة حسني الذي كان لي نعم الموجه والرفيق في هذا العمل، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران وفرع قسنطينة بشكل خاص، أعضاء الجمعية العربية لعلم الاجتماع التي تفضلت بمناقشة هذا العمل في شكله الأولي وعلى رأسهم الدكتور الطاهر لبيب، سكان عين قشرة التي لم أحس يوما أني غريب وأنا بينهم وبشكل خاص أعضاء الجمعيتين؛ ترقية المعوق، والإرشاد والإصلاح.

- **الفصل الأول**:

المنهج وإشكالية الدراسة

المبحث الأول: **تقديم موضوع البحث**

01- الإشكالية.

02- تساؤلات الدراسة.

03- أسباب ودوافع اختيار الموضوع.

04- أهداف الدراسة.

05- حجم الاهتمام بالموضوع.

05-01- حجم الاهتمام بالموضوع دوليا.

05-01- حجم الاهتمام بالموضوع محليا.

06- مفاهيم الدراسة:

06-01- مفهوم الحركة الجمعوية:

06-01-01- مفهوم الحركة.

06-01-02- مفهوم الجمعية.

06-02- الجمعيات ذات الطابع الثقافي:

المبحث الثاني: **منهجية الدراسة**

01- الحيز الزماني والمكاني للدراسة.

01-01- المجال المكاني.

01-02- المجال الزماني.

01-03- المجال البشري.

02 - طرق ووسائل البحث

02-01- الملاحظة بالمشاركة.

02-02- المقابلة الفردية باستعمال الدليل.

03 – منهج الدراسة وأسلوب تحليل البيانات.

04 – صيرورة البحث وصعوبة الدراسة الميدانية.

المبحث الأول:

تقديم موضوع البحث

سنحاول خلال هذا المبحث تقديم موضوع البحث من خلال عرض إشكالية البحث وأهم التساؤلات التي انطلقنا منها والدوافع التي وجهتنا إلى هذا الموضوع والأهداف والنتائج المرجوة والتي نطمح إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة مع عرض مبسط للتراث الإمبريقي الذي تمكنا من الاطلاع عليه والذي يتناول موضوع البحث أو بعض جوانبه.

01- الإشكالية:

نتناول في مشروع بحثنا هذا مقاربة أنثروبولوجية لواقع وعلاقة العمل الجمعوي بأبعاد الواقع الاجتماعي المختلفة؛ الاقتصادية، السياسية والثقافية، حيث أن الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة؛ تدور حول سؤال يرتبط بمحاولة فهم الحركة الجمعوية في الجزائر وما يحكمها ويساهم في تسييرها وبالتالي نجاحها أو فشلها، استمرارها أو انقطاعها والاستراتيجيات التي يتخذها الفاعلون الجمعويين في ذلك، والكيفية التي تمكننا من القراءة الأنثروبولوجية لكل ذلك في ظل التحولات الكبرى التي يعرفها المجتمع الجزائري برمته.

انطلاقا من كون الدارس للمجتمع الجزائري يلاحظ أن هذا الأخير عرف سرعة كبيرة في وتيرة التحولات الاجتماعية خلال النصف قرن الأخير، تحولات يمكن وصفها بالسريعة والشاملة، هذه التحولات التي مست ظروف الوجود وكذلك بنيات الانتماء[1] التي تعرف انتقالا من وضعية تقليدية تقوم على أساس روابط الدم والعرق[2] إلى وضعية عصرية تقوم على أسس الحداثة، الانتماء فيها يستند إلى خاصيات مرتبطة بدور الأفراد والجماعات ومكانتهم في البناء الاقتصادي[3]، وهو ما أثر في صيرورة العلاقات التي أصبحت تعتبر جزءا من الصراع بين

---

[1] - عادل فوزي، " إشكـــــالية "، في نذير معروف (تنسيق)، **وقائع الملتقى أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر؟، تيميمون 22، 23، 24 نوفمبر 1999**، منشورات CRASC، وهران 2002، ص 16.

[2]- العياشي عنصر، " سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر "، في: سليمان الرياشي (وآخرون)، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 1999، ص 228.

[3] - نفس المرجع، ص 228.

التقليدي والحديث، وفي هذا الصدد باتت فردانية العلاقات الاجتماعية نتيجة حتمية لتفتيت القبائل وتفكيك العائلات الموسعة وهجر المؤسسات التقليدية التي بدأ يحل محلها شيء فشيء مؤسسات عصرية كالمدرسة، المصنع، والجمعية... وغيرها من المؤسسات التي بات الانتماء للجماعة يعقد على أساسها لا على الأسس التقليدية التي غذت مهجورة نوعا ما، وإن كانت عملية المرور والانتقال في الحالة الجزائرية من التقليدي إلى الحديث لا تزال تعاني من الكثير من الترسبات التي قد تقف عائقا أمام هذا الانتقال أو تكييف محتوى الحداثة مع تلك البنية التقليدية. وضعية يضاف إليها تأثر الجزائر بالتحولات الكبرى التي عرفها العالم عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وتبني النظام السياسي في الجزائر لسياسة من أبرز سماتها تشجيع المبادرات الفردية وحرية التعبير تحت ضغوط خارجية وأخرى داخلية، وهو ما تم بموجبه الترويج لمفهوم المجتمع المدني الذي أثمر ببروز عدد كبير من الجمعيات النشطة في مختلف الميادين، ولما كان ظهور تلك الجمعيات في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة على جميع الأصعدة وبترويج منه، بالإضافة إلى النقص الكبير في تجربة الفرد الجزائري في العمل الجمعوي وعدم تبلور مفهوم المجتمع المدني، وهو ما يجعل من العمل الجمعوي محل إشكالية مرتبطة أساسا بطبيعته (طبيعة العمل الجمعوي) في الحالة الجزائرية.

ولنا هنا أن نتساءل عن طبيعة الانتماء لمثل هذه المؤسسات الاجتماعية بصفة عامة والجمعيات بصفة خاصة في هذه الدراسة وعن القيم السائدة وراء مشاركة الأفراد فيها من حيث هي قيم تقليدية أو حداثية؟

ولما كانت الجدلية تقليد-حداثة موجودة في كل مجتمع كما تدل على ذلك كافة الدراسات الأنثروبولوجية[1] لا سيم المجتمع الجزائري الذي يعيش بين بنى قديمة متصدعة ومعايير حداثية في طريق التكوين[2] وهو ما يجعل الصراع بين مكونات هذا وذاك يظهر في جميع أبعاد الواقع الاجتماعي المتصلة بعضها ببعض، ومن هذا المنطلق فدراسة الحركة الجمعوية في الجزائر لا يمكن أن تكون منفصلة عما يحدث من تحولات على مستوى العلاقات

---

[1] - ALAIN TOURAINE, *production de la société,* ED LE SEUIL, PARIS, 1973, p.p.45.468 في: سموك على، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية قسنطينة،2006، ص 204.

[2] - نفس المرجع، ص 203.

بين التقليدي والحديث أو بتعبير آخر بين المحلي والمركزي لأن القراءة السوسيو-سياسية للفعل الجمعوي بالجزائر توضح أن بروز العدد الكبير من الجمعيات في بداية التسعينيات من القرن الماضي لم يكن حدثا منفصلا ودون سوابق تنبأ عن ذلك التحول الجدري في تعامل السلطة مع المجتمع برمته في سياق التحولات الكبرى التي عرفتها الساحتين الوطنية والدولية عقب سقوط الاتحاد السوفياتي والذي لحق به تحول حتمي في السياسات التنموية المعتمدة على توجهات اشتراكية والخضوع لبرنامج صندوق النقد والبنك الدوليين إضافة إلى تدعيم ثقافة من أهم سماتها توسيع قاعدة المشاركة وتدعيم المجتمع المدني[1]. وهو ما يمكن أن يعلل عليه بالترويج لمفهوم المجتمع المدني الذي برز على مستوى الساحتان الإعلامية والسياسية في الجزائر في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي حيث أن الحديث عنه بدأ في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية، وشرعية مؤسساته السياسية ونمط تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد، ليس في المجال السياسي فقط بل حتى في المجال الاقتصادي والاجتماعي[2]، فعملت السلطة على الترويج له ومصادرته بشكل صريح في البداية ثم بشكل ضمني، بنية جعله وسيلة جديدة، تنظيمية وسياسية لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي القائم، ولقد تم ذلك من خلال فرض خطاب سياسي جديد وإشراك فاعلين اجتماعيين جدد كقاعدة اجتماعية جديدة[3] وهو ما يضع هذه المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات بشكل خاص محل نقاش فيما يخص شرط مهم من شروط تحققها والمتمثل في استقلاليتها عن الدولة[4] أو تموضعها بين المحلي والمركزي، وهو ما يتطلب تدخل الباحثين السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين لتعلقه بمسألة التمايز والانفصال بين الاجتماعي والسياسي، والسياسي والاقتصادي بشكل خاص في مجتمعات تعطي الأولوية للسياسي فضلا عن هيمنة البنية العائلية

---

[1] - خالد عبد الفتاح عبد الله، **قيم العمل الأهلي في مصر –دراسة ميدانية**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، 2005، ص 14.

[2] - عبد الناصر جابي، **العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر –الواقع والآفاق**، في الموقع: www.dz.undp.org

[3] - عبد الناصر جابي، نفس المرجع.

[4] - حسنين توفيق، **بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية**، ط1، مركز دراسات العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 69-70.

بشكل عام[1]، بالإضافة إلى أنه في الجزائر وإن عرف المجتمع التجربة الديمقراطية فالمجال الاجتماعي يبقى متأثرا بمظاهر فترة حكم الحزب الواحد فيما يتعلق بالتداخل بينه وبين المجال السياسي[2]، هذا الواقع جعل العمل الجمعوي في الجزائر محاط بالكثير من الغموض واللبس من حيث طبيعته وميكانيزمات اشتغاله واستراتيجيات تموضعه، وهو ما يجعل منه موضوع للدراسة كما هو الحال في دراستنا هته التي تدور حول إشكالية فهم واقع الحركة الجمعوية في منطقة عين قشرة من خلال فهم الكيفية التي تتواجد بها، وتستمر بها الجمعيات النشطة في المنطقة، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

02- **تساؤلات الدراسة:**

تعتبر هذه التساؤلات وليدة البحث الميداني والموجه لنا في بحثنا هذا، والتي حاولنا جعلها تصب عند جمعها في سياق إشكالية فهم واقع الحركة الجمعوية بمنطقة عين قشرة، ولقد رأينا أن تكون هذه الأسئلة كالتالي:

- هل توجد بالمنطقة جمعيات نشطة ؟ ما هي السمات الوظيفية الايجابية التي تميز هذه الجمعيات وتدفع بها إلى النمو والاستمرار في أداء وظائفها ؟
- كيف ظهرت الجمعيات بمنطقة عين قشرة ؟ وما هي العوامل التي أدت إلى ظهورها ؟ وكيف يبدو المشهد الحالي للحركة الجمعوية بهذه المنطقة ؟
- من هو الفاعل الجمعوي ؟ وما هي خصائصه العامة ؟ وكيف يتم تنظيم العلاقات بين الأطراف المعنية حول المشروع الجماعي لهذه الجمعيات ؟
- كيف يستجيب الفاعلون في الجمعيات النشطة ببلدية عين قشرة للطلب الاجتماعي وكيف يعملون على تحقيق الأهداف التي اجتمعوا من أجلها، وكيف تحدد علاقتها بالإدارة العمومية وبمختلف السلطات والحساسيات الاجتماعية والسياسية بعين قشرة

[1] - خالد عبد الفتاح عبد الله، مرجع سابق ص 15.

[2] - أحمد زياد، [illegible]، في: أحمد زايد و عروس الزبير (تحرير)، **النخب الاجتماعية- حالة الجزائر ومصر**، نشر مشترك: مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولي، مصر، 2004، ص 13.

وتتميز عنها ؟ أو ما هي الإستراتيجية التي تتخذها الجمعيات بعين قشرة والتي تمكنها من الاستمرار وتمنحها الشرعية الاجتماعية ؟

03- أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

بدافع إنجاز مذكرة لنيل شهادة الماجستير والتحكم في تقنيات البحث العلمي، أسباب اختيار الحركة الجمعوية بعين قشرة كانت أسباب موضوعية محض وبتوجيه من المعطيات الميدانية حيث توجه اهتمامنا في البداية للظاهرة الجمعوية انطلاقا من الملاحظات العفوية التي جاءت في خضم المشاركة المتواضعة وحضور بعض نشاطات الجمعيات بمدينة وهران- بالغرب الجزائري- في الوقت الذي كنت فيه بصدد البحث عن موضوع للبحث، وهو ما أثار عندنا نوع من الفضول في اكتشاف المزيد عن الظاهرة الجمعوية ومحاولة اكتشافها وعقد نوع من المقارنة في مدينة أخرى بالشرق الجزائري –مدينة سكيكدة- وكذلك الإطلاع على بعض الأعمال والكتابات حول الظاهرة والإطلاع على مشاريع البحث ومواضيع اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية بالجزائر وما حظيت به الظاهرة من أهمية لدى مختلف السلطات التي تراهن عليها للتقرب من المواطن وإنجاز مختلف مشاريعها إضافة إلى إلحاح العديد من البرامج والمؤسسات الدولية على فسح المجال أمام المجتمع المدني والجمعيات كصندوق النقد الدولي مثلا كلها أسباب تجعل من الجمعية موضوع جدير بالدراسة، أما عن سبب اختيار منطقة عين قشرة فلقد كان نتيجة للدراسة الاستطلاعية التي كشفت لنا على تمركز عدد كبير من الجمعيات بهذه الدائرة مقارنة بباقي الدوائر الريفية للولاية حسب البيانات الرسمية التي تمكنا من الحصول عليها في بادئ الأمر من حيث الكم والنوع، ثم أن المعاينة الميدانية وضعتنا أمام إشكالية مدى تعبير البيانات على الواقع استنادا على خلفية تلاشي عدد كبير من الجمعيات الموجودة في البيانات الرسمية أو دخولها في مرحلة تثبيط لنشاطها وبالمقابل اكتشاف الوجود الفعلي لبعض الجمعيات أمام غيابها في البيانات الرسمية وفي لغة بعض المسؤولين في المؤسسات الحكومية والتي لها علاقة مباشرة بالقطاع ممن تمكنا من الحديث معهم حول الموضوع وهو ما وجهنا إلى التساؤل عن العلاقة بين هذه الجمعية والسلطات العمومية ومكننا من بناء إشكالية البحث خاصة بعدما حاولنا تقريب الموضوع من خلال قراءة الأعمال التي كتبت حول الموضوع وتسليط الضوء على بعض نشاطات الجمعيات في المنطقة وعلى المستوى الوطني والتي تبرز مميزات وخصائص العمل الجمعوي عند جمعيات المنطقة.

04 – أهــداف الدراســة:

نهدف من خلال هذا البحث بالدرجة الأولى إلى القيام بدراسة نوعية "qualitative" للإجابة عن التساؤل المطروح في الإشكالية أي التعرف على الأبعاد الأنثروبولوجية وواقع الحركة الجمعوية بالإضافة إلى استراتيجيات ورهانات الجمعيات النشطة ببلدية عين قشرة من خلال الدراسة الميدانية التي تمكننا من الاستعمال الأمثل والتحكم في وسائل البحث العلمي في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وذلك من خلال:

أولا: محاولة التعرف على الحركة الجمعوية بصفة عامة بالمنطقة أي التعرف على المؤسسات المشكلة للقطاع والتعرف على تطورها التاريخي ومختلف العوامل التي تتحكم في تطورها ونموها منذ نشأتها في ظل القانون 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 المنظم والمسير للقطاع والمعمول به حاليا، ورسم صورة عامة عن الجمعيات التي كانت تنشط في المنطقة وعوامل توقفها عن النشاط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التركيز على الجمعيات النشطة ومحاولة توضيح ما يميزها عن باقي الجمعيات بالمنطقة، هذا في المقام الأول وفي المقام الثاني؛

ثانيا: ولأن العمل الجمعوي يقوم في أساسه على المشاركة التي تأخذ أشكال متعددة ومستويات متنوعة من العادي إلى المتعاطف فالمتطوع الظرفي إلى المتطوع الملتزم والدائم من أجل قضية أو هدف ما[1] فعملنا يركز أساسا على التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين أو الفاعلين والمتطوعين في الحقل الجمعوي بالمنطقة وعلى وجه الخصوص أعضاء مكاتب الجمعيات النشطة والتعرف على آليات تلك المشاركة ودوافعها والتعرف على ملامح الثقافة المدنية للمشاركين ومحاولة فهم أسباب انخراطهم وأهدافهم وإنجازاتهم المحققة في الإطار الجمعوي وتقييمهم لذلك.

---

[1] - عمر دراس، " المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر "، في: دفاتر CRASC، رقم 05، منشورات CRASC ،وهران،2002، ص 15.

05- حجم الاهتمام بالموضوع:

سنقوم هنا بعرض أهم الدراسات السابقة التي تعرضت للموضوع أو لأحد جوانبه محليا و/أو دوليا والتي تمكنا من الإطلاع عليها وأهم النتائج التي توصلت لها، كما سنعرض بعض المشاريع البحثية المهتمة بالموضوع محليا.

والبداية تكون بـــ:

05-01- حجم الاهتمام بالموضوع دوليا:

في هذا الجانب وحسب تتبعنا للموضوع –في حدود إمكانياتنا المتواضعة- يمكن تقسيم الأعمال المنشورة دوليا والمهتمة بالموضوع إلى ثلاث أقسام؛

- القسم الأول:

ويشمل أعمال ومنشورات الهيئات الحكومية أو الهيئات غير الحكومية التابعة لها والتي تعمل على تبييض وجه الأجهزة الحكومية من خلال إشادتها بالدور الايجابي الذي تقوم به تلك الأجهزة خدمة للقطاع الثالث من خلال الدعم المالي الذي تمنحه الحكومات للجمعيات على سبيل المثال، ومثل هذا النوع من الأعمال ينتشر بشكل كبير في المجتمعات العربية نتيجة لعدم انفصال الجمعيات في هذه الدول عن الأجهزة الحكومية فيما يخص الدعم المالي وحصولها على مقرات بشكل خاص.

- القسم الثاني:

يشمل أعمال ومنشورات الهيئات غير الحكومية، المنظمات والجمعيات التطوعية التي تعمل منفصلة عن أجهزة الدولة، وهي منشورات إشهارية في أغلب الأحيان تعمل على إبراز دور الجمعيات والإشادة بها إلا جانب نقدها للسياسات والبرامج الحكومية من جهة أخرى، كما تعمل على تعبئة الأفراد والجماعات قصد المشاركة في نشاطاتها والمساهمة في النشاطات وفي الأعمال التي تقوم بها.

- **القسم الثالث:**

وهو الذي يهمنا هنا ويشمل الأعمال والدراسات والأبحاث الأكاديمية، وأول ما يمكن ملاحظته حول تلك الأعمال أنها جد متنوعة لتنوع التخصصات واختلاف الخلفيات النظرية في التخصص الواحد بالنسبة للباحثين المهتمين بالموضوع من جهة، واختلاف المدخلات والمخرجات التي يركز عليها كل باحث في محاولة فهمه لـــ؛

أولا- فهم العمل الجمعوي وما يحكمه كعلاقته بالسياسة والاقتصاد والتغير الاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛

ثانيا- فهم الفاعل الجمعوي، وفي هذا الإطار نجد دراسات تهتم بالمشاركة الاجتماعية والعمل الجمعوي كشكل من أشكال هذه المشاركة ومنه دراسة الدوافع، الطرق والنتائج التي تعود على الفرد والجماعة كنتيجة للمشاركة في العمل الجمعوي وتصور الفاعل لذالك.

والملاحظ أن أغلب الدراسات تمزج بين هذا وذاك، ولنا أن نذكر بعض تلك الدراسات والجوانب التي ركزت عليها والتي ساهمت بشكل كبير في استيعابنا لمختلف جوانب الموضوع؛ Sarah Ben Néfissa, *pouvoirs et associations dans le monde Arabe*, CNRS Editions, Paris,2002. 179p. وهو مؤلف جماعي يحتوي على عرض للعديد من المواضيع التي تدور حول واقع الحركة الجمعوية والمنظمات الغير الحكومية في الوطن العربي من خلال؛ تحليل الحركة الجمعوية بالمغرب وعلاقتها بالدولة من طرف G. Deneux، الجمعيات بلبنان بين العمل الخيري والسياسة من طرف K. Karam، الحركة الجمعوية بسوريا من طرف S. Boukhaima، إضافة إلى مساهمات كل من صاري حنفي و B. Curmi حول الحركة الجمعوية والمنظمات الغير الحكومية بفلسطين، سارة بن نفيسة بمساهمتين الأولى تحليل لواقع الحركات الجمعوية والمنظمات الغير الحكومية بالوطن العربي كإشكالية عامة لما يعالج الكتاب، ودراسة حالة لجمعية مصرية بين الدولة والإخوان المسلمين، ما يلاحظ على هذا المؤلف أنه يعتمد المدخلات السياسية في معالجته لموضوع الحركة الجمعوية وعلاقته بالسياسي وهو ما يغلب على أغلب الدراسات التي تعالج الموضوع في البلدان العربية، ومرد ذلك إلى عدم الفصل والخلط بين الاجتماعي والسياسي في هذه البلدان بصفة عامة.

من بين البحوث الميدانية القليلة التي تمكنا من الاطلاع عليها والتي تعالج الموضوع في الدول العربية؛ البحث الميداني الذي قام به الأستاذ خالد عبد الفتاح عبد الله والذي يحمل عنوان؛ قيم العمل الأهلي بمصر، وهي دراسة سوسيولوجية تحليلية للعمل التطوعي في مصر ذكر في ثناياها العديد من الدراسات التي تندرج في إطار فهم العمل الجمعوي نذكر منها دراسة "Ann Dewitt Watts" و"Patricia A Kloubs-Edwards" التي اهتمت بالطرق والوسائل التي تستعملها المنظمات في جدب المتطوعين، الدراسة أخذت عينة مكونة من 124 منظمة بولاية فرجينيا الأمريكية، كما يعرض الكاتب دراسة أخرى أجريت في إيطاليا من طرف "Sergio Pasquinelli" سنة 1989 ركز فيها على عمل الجمعيات، أشكالها، نموها وعلاقتها بالهيئات العامة[1]. إلى جانب عرض الدراسة في جانبها النظري دراسات أخرى وأهم المدخلات النظرية التي يمكن أن يندرج الموضوع في ثناياها والتي يمكنها تحليل الموضوع بالاستناد إلى تلك النظريات.

كما نجد في الحالة الفرنسية المؤلف الجماعي التالي؛

ROUDET Bernard, *des jeunes et des associations***,** l'Harmattan, France, 1996.

الذي يحلل واقع الحركة الجمعوية بفرنسا مع تركيزه على الجمعيات الشبانية، بداية بتعريف القطاع، وعرض مختلف الاتجاهات المبررة لوجوده ومبررات الانخراط في نشاطاته ثم تحليل وضع الحركة الجمعوية بفرنسا من خلال دراسة مسحية للجمعيات الشبانية ومحاولة معرفة من ينشط في هذه الجمعيات أي الخصائص السوسيولوجية والاقتصادية للفاعلين بالحقل الجمعوي، ليخلص إلى المشاركة الجمعوية وعلاقتها بالسياسة.

هذا ويبقى أن نشير إلى أن الموضوع على ما يبدو أنه لم ينل قسطا وافرا من الدراسات بشكل عام والأنثروبولوجية بشكل خاص، وهو ما يبدو جليا في الحالة الجزائرية:

05-02- حجم الاهتمام بالموضوع محليا:

وأول ملاحظة يمكن ملاحظتها في هذا الباب هي تلك التي ذهب إليها الأستاذ "عروس الزبير" إذ يرى أن الدراسات العلمية للظاهرة الجمعوية بالجزائر لم تصل إلى المستوى المأمول

[1] - خالد عبد الفتاح عبد الله، مرجع ســـابق، ص ص 46، 47.

من حيث النظر وأدوات تحليل أشكالها التنظيمية واتجاهاتها النمطية وتقييم قدراتها المساعدة على تحقيق الأهداف المسطرة[1]، وكذلك الأمر من الناحية الكمية للأعمال المهتمة بالموضوع والتي سنحاول عرض البعض منها والتي تمكنا من الإطلاع عليها في حدود إمكانياتنا المتواضعة؛

فآخر الأعمال المتوفرة لدينا حول موضوع الدراسة بالجزائر للأستاذ "عمر دراس" حول الظاهرة الجمعوية بالجزائر؛

Omar Derras, *le phénomène associatif en Algérie*, Friedrich Ebert, Alger, 2007
والتي يعرض فيها المؤلف وبشكل رئيسي نتائج الدراسة التي قام بها على المستوى الوطني والتي مست 24 ولاية و446 جمعية جزائرية نشطة، فبعد اللمحة التاريخية عن العمل الجمعوي بالجزائر ينتقل الباحث إلى رسم معالم الخارطة الجمعوية الحالية في الجزائر من خلال تقديم معطيات رقمية ونسب مؤوية ملمة بجميع جوانب الموضوع إضافة إلى تفسير وتحليل هذه النتائج وتشخيص الوضعية الراهنة وتحديد المشاكل والصعوبات التي تواجه الجمعيات، إلى جانب تفريغه لاستمارة أسئلتها الموجهة إلى أعضاء مكتب الجمعيات وأخرى موجهة لبعض المسؤولين المحليين المكلفين بالقطاع الجمعوي. مع اعتماده في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي بشكل رئيسي، ولأن العينة كانت تمثيلية للجمعيات في الجزائر فقد تم اعتماد نتائجها من قبلنا لمقارنة وضعية الحركة الجمعوية بحيز الدراسة –عين قشرة- بالوضعية العامة للحركة الجمعوية بالجزائر.

من جهة أخرى يرأس الأستاذ "دراس" مشروع البحث الخاص بالحركة الجمعوية بالجزائر ضمن البرنامج الوطني للبحث PNR –السكان والمجتمع- والذي عرضت نتائجه سنة 2005، والذي انحصرت دراسته حول السياج الجمعوي بولاية وهران، إضافة إلى عرض لدراسة تحليلية حول جمعية الإرشاد والإصلاح تبرز خصائصها ومميزاتها وتنتهي بتوجيه الباحثين إلى المزيد من الدراسات لهذه الجمعية.

كما نذكر الدراسة الخاصة بالجمعيات ذات التوجهات الإسلامية، للأستاذ "عروس الزبير" المنشورة سنة 2006 عن دار الأمين بمصر والتي يتعرض فيها بالشرح والتحليل لهذا النوع من

[1] - عروس الزبير، " التنظيمات الجمعية بالجزائر –الواقع والآفاق "، في: الزبير عروس (تنسيق)، **الحركات الجمعوية بالجزائر**، دفاتر CRASC، رقم 13، منشورات CRASC، وهران،2005، ص12.

الجمعيات وعلاقة الديني بالعمل المدني والتفاعل بين مكوناتهما ومركباتهما متخذا من جمعية الإرشاد والإصلاح مثالا في فصل كامل من كتابه، نشير إلى أن هذه الدراسة تعتمد التحليل السوسيو-سياسي لهذا النوع من الجمعيات.

مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC كذلك ومنذ عام 1999 إثر إصداره للعدد الثامن من مجلة إنسانيات تحت عنوان الحركات الاجتماعية والحركة الجمعوية –أين نجد مساهمة العديد من الأساتذة نذكر منهم؛ ر. غاليسو، ن. سريب، م.ب.صالحي، م. رولاند، ع. دراس...-، ما فتئ يهتم بالظاهرة ويخصص لها قسم معتبر من الأعمال؛ ففي سنة 2004 كان العدد الأول من دفاتر مجلة إنسانيات والذي يحتوي بدوره على محور خاص بالحركات الاجتماعية والحركة الجمعوية، وكان قد نظم في 05-06 فبراير 2001 ملتقى دولي حول الحركة الجمعوية بالمغرب العربي والذي نشرت أعماله في دفاتر المركز رقم 05 لسنة 2002، كما أن رقم 13- 2005 خصص كذلك للحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق كمحور من محاور البرنامج الوطني للبحث PNR رفقة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية CREAD، هذا الأخير الذي كانت له "حلقة دراسة حول الحركة الجمعوية الواقع والآفاق ليومي 9-10 جوان 1999" والذي نشرت وقائعها في دفاتر المركز –CREAD- رقم 53- لسنة 2000. أين نجد مساهمة لرئيس جمعية الإرشاد والإصلاح، رئيسة جمعية إقرأ، الأستاذة؛ محند قاسمي، أحمد بوكابوس، زبير عروس.

كذلك الأستاذ عبد الناصر جابي والمساهمة التي يمكن الاستفادة منها والتي تحمل عنوان؛ *الحركات الاجتماعية في الجزائر-أزمة الدولة الوظيفية وشروخ المجتمع*، في: عزة خليل، *الحركات الاجتماعية في الوطن العربي*(*دراسات عن الحركات الاجتماعية في* مصر- *السودان- الجزائر- تونس سوريا- الأردن*- لبنان)، مصر، مكتبة مدبولي، 2006. إضافة إلى بعض المساهمات من طرفه حول الموضوع والتي نجدها في ثنايا بعض الأبحاث و/أو المداخلات والتي من بينها؛ عبد الناصر جابي، *العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر –الواقع والآفاق*، في الموقع: www.dz.undp.org، وفي هذا المقام نشير أننا وجدنا العديد من الكتابات في موضوع الحركة الجمعوية في سياق الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر حتى أن البعض يذهب إلى حصره عندنا في الجزائر واختزاله في الحركة الجمعوية، وهو ما دفعنا إلى

القيام بالعديد من القراءات حول موضوع المجتمع المدني، والتي من أبرزها القراءة التي يقدمها عزمي بشارة في كتابه: المجتمع المدني دراسة نقدية -مع إشارة للمجتمع المدني العربي الصادر سنة 2000م عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في 339 صفحة.

كما نجد بعض الكتابات حول الموضوع في مجلات ودوريات علمية أخرى سيأتي ذكرها في ثنايا بحثنا إضافة إلى العديد من المساهمات على صفحات شبكة الأنثرنيت منها؛ مساهمة الأستاذ عيساني جميل Historique et évolution du mouvement associatif en Algérie, في الموقع www.sidiyahiainterface.ifrance.com والذي يعرض من خلالها المسار التاريخي للحركة الجمعوية في الجزائر بشكل مفصل، ومساهمة الأستاذ كمال منصوري؛ المنظمات الغير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي، في: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، لسنة 2006 في الموقع: www. Ulum. Nl.

ما يمكن ملاحظته على الأعمال المهتمة بموضوع الحركة الجمعوية في الجزائر، إضافة إلى شحها، هو ابتعادها عن التحليل السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي كما أنها تبتعد كثيرا عن تحليلها إلى عوامل أولية يمكن تصنيفها ومقاربتها كتحليل الفعل الجمعوي بإرجاعه إلى عملية التطوع وقيم الغيرية مثلا أو تحليل الفعل الجمعوي في إطار تحليل العلاقة بين الفعل الاجتماعي والسياسي والتداخل بينها، وفي رئينا ذلك مرجعه إلى حداثة الاهتمام بالموضوع محليا مما يجعل الباحث مضطر إلى البحث في المفاهيم ثم في تاريخ الحركة أولا ثم توضيح الوضعية الحالية التي يعيشها القطاع لنصل بعد ذلك إلى محاولة فهم الميكانيزمات والآليات التي يشتغل وفقها.

إلا أن البحث الأكاديمي في الجزائر بدأ يتجه مؤخرا نحو دراسة هذا الموضوع والاهتمام به من زوايا متعددة وذلك من خلال طرحه من عدة مدخلات؛ اجتماعية، سياسية، اقتصادية، أنثروبولوجية... وهو ما يبدو من خلال طرح الموضوع ومعالجته في العديد من المداخلات المقدمة في ملتقيات أكاديمية ذات اهتمامات مختلفة –سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، نفسية...- كانت الحركة الجمعوية والمجتمع المدني أحد أهم محاورها بالإضافة إلى ما سبق ذكره.

06– مفاهيم الدراسة:

06-01- مفهوم الحركة الجمعوية في هذه الدراسة:

06-01-01- مفهوم الحركة:

يستعمل هذا اللفظ " حركة- Mouvement " عادة متبوع بلفظ آخر وهو الذي يحدد معناه الاصطلاحي، حيث نجد؛ حركة اجتماعية، حركة سياسية، حركة تاريخية...، وهي في كل الحالات تشير إلى سلسلة الأفعال والجهود المبذولة من طرف جماعة معينة ومن أجل تحقيق هدف أو أهداف معينة مشتركة بين جميع أعضائها[1]، والحركة في دراستنا هذه متبوعة بمصطلح "جمعوية" تجعل منها تلك الجهود والنشاطات المبذولة في الإطار الجمعوي - نسبة للجمعية-، هذه الأخيرة التي نعني بها في هذه الدراسة:

06-01-02- مفهوم الجمعية:

المصطلح "جمعية" في الأنثروبولوجيا الأنجلو-سكسونية يعني جميع الوحدات الاجتماعية التي لا تؤسس على نظام القرابة كعامل محدد[2]، كما يمكن مقابلة هذا المصطلح بمرادفات عديدة ففي كتابها "*pouvoirs et associations dans le monde Arabe*"[3] تجمع سارة بن نفيسة بين مفهومي الجمعية *Association* والمنظمات الغير الحكومية *ONG* للاستعمال الواسع للمصطلحين وبدون تفريق بينهما في خطابات النخبة الاجتماعية، المثقفة والسياسية في مصر والدول العربية، لكن الشيء الملاحظ على الدراسات التي تعرضت للموضوع من قريب أو من بعيد في الحالة الجزائرية أنها تعتمد مصطلح " جمعية "، وإن كان واقع الحركة الجمعوية يعتمد مصطلحات عديدة لها نفس المعنى مثل؛ رابطة ومنظمة. وتصادفنا في الدراسات الفرنسية

---

[1] - السيد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا**، ط1، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1980، ص ص، 251-252، في: عبد الله شلبي، **الحركات الاجتماعية السياسية الأصولية الإسلامية السياسية المعاصرة نموذجا، دراسة في ضبط المفاهيم وتعيين حدود الظاهرة**، ص ص 4-5، نسخة إلكترونية في الموقع:
www. Kotobarabia.com

[2] -Pierre BONTE et Michael LZARD (se le direction de), **dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie**, Ed quadrige – PUF 2007, p; 94-95.

[3]- Sarah Ben Néfissa, **pouvoirs et associations dans le monde Arabe**, CNRS Editions, Paris,2002.179p

مصطلحات أخرى تعبر عن الظاهرة مثل؛ *secteur sans but lucratif", ou "secteur non lucratif"* ويقابلها في الدراسات الإنجليزية؛ *"volontary sector",* .

ولقد جاء في موسوعة *Universalise* تعريف مبسط وشامل لمعنى كلمة "جمعية" بأنها؛ مجموعة من الأفراد المتطوعين والقارين، يتعاقدون فيما بينهم على توظيف مهاراتهم وأنشطتهم لهدف غير تجاري[1]. هذا التعريف يتفق تماما مع التعريف الذي جاء في القانون الجزائري رقم 87-15 المؤرخ بتاريخ 21 يوليو 1987 والذي يعرف الجمعية في المادة الثانية من الباب الأول على أنها؛ تجمع أشخاص يتفقون –لمدة محددة أو غير محددة- على جعل معارفهم وأعمالهم ووسائلهم مشتركة بينهم قصد تحقيق هدف معين لا يدر ربحا[2]. وإن كان هذا التعريف يضيف؛ ويخضع هذا الاتفاق لأحكام القانون وكذا القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، والقانون الساري المفعول على الجمعيات محل الدراسة في بحثنا هذا حاليا هو القانون الجزائري رقم: 31/90 المؤرخ في: 1990/12/04 المنظم والمسير للجمعيات الذي يعرف الجمعية بنفس التعريف الوارد في القانون السابق.

كما نستخرج من برنامج Johns Hopkins[3] تعريف للجمعية تحدده خمس معايير أساسية ومعيارين إضافيين، وهو أنها كل تنظيم تتوفر فيه وفي نفس الوقت المحددات التالية:

- أن تكون رسمية أي مصرح بها ومعتمدة بموجب القوانين المعمول بها.
- أن تكون خاصة؛ مختلفة عن التنظيمات الحكومية.
- أن تكون مستقلة؛ لها قواعدها الخاصة في التسيير الإداري مع وجود ميزانية خاصة بها.
- ألا تحقق ربحا ماديا لأعضائها أو لأشخاص آخرين؛ بل تستعمل عائداتها المادية لتمويل الخدمات الاجتماعية والنشاطات المسطرة.
- أن يكون بها نوع من العمل التطوعي وإن كان مقتصر على أعضاء المكتب.

---

[1]- Encyclopaedia Universalise, France, A.S, 1995, p222

[2] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 53، ليوم الأربعاء 05 ديسمبر 1990، ص 1200.

[3] - برنامج عالمي مقارن للقطاع الغير الربحي، من وضع المؤسسة العالمية للبحث في القطاع الغير الربحي تحت إشراف البروفيسور Lester M. Salamon من جامعة Johns Hopkins بالولايات المتحدة الأمريكية.

- والمعيارين المتبقيين ألا تكون دينية أو سياسية بصفة مباشرة[1]، وإن كان معيار "دينية بصفة مباشرة " لا يمكن اعتماده على الحالة الجزائرية لاعتماد جمعيات ذات طابع ديني ونعني هنا التنظيمات المسجدية.

وفي بحثنا هذا فالجمعية هي تلك الوحدات الاجتماعية المؤسسة طوعا بين مجموعة من الأفراد باتفاق مسبق لتحقيق أهداف معلنة عن طريق نشاطات محددة وفق القانون الجزائري رقم: 31/90 المؤرخ في: 1990/12/04 المنظم والمسير لمثل هذه الوحدات، والقانون الداخلي الذي يحكم كل جمعية والذي يتم الاتفاق عليه سلفا بين أعضائها.

06-02- الجمعيات ذات الطابع الثقافي:

حسبما هو متداول في سجلات الدوائر الرسمية ذات العلاقة بالحركة الجمعوية الجزائرية، وكما هو متعارف عليه بشكل عام في القطاع الجمعوي بالجزائر فالجمعيات الثقافية هي تلك الجمعيات المهتمة بالفنون والفلكلور والتي تعمل على تنظيم الرحلات والحفلات والمسابقات في أوساط الشباب بالإضافة إلى قيامها بإحياء مختلف الأعياد والمناسبات الوطنية والعالمية وتنظيم الندوات الفكرية والأمسيات الشعرية، وهي بذلك انعكاس للمفهوم العامي للثقافة الذي يختزلها في ذلك الجانب ويزيح مفهوم الثقافة عن مظاهر عديدة تبدوا من الناحية الأنثروبولوجية في صميم مفهوم الثقافة، وفي هذا الصدد يرى "روبرتسون" أنه يجب علينا أن نرفض التعريفات الضيقة للثقافة والتي من شأنها أن تطرد الكثير من الاستخدامات الشائعة للمصطلح[2] ولهذا فسنحاول في هذه الدراسة أن نأخذ الثقافة بمفهومها الأوسع الذي سيتضح أكثر من خلال تعريفها، وهو ما يوسع بدوره من مفهومنا عن الجمعيات ذات الطابع الثقافي.

فمفهوم الثقافة من المفاهيم الأساسية التي عملت الأنثروبولوجيا على الإسهام في بلورتها وتطويرها إلى درجة أن الكثير من الباحثين يعتبرونه وليد الأنثروبولوجيا الحديثة[3] بدءا بالتعريف الذي صاغه الأنثروبولوجي الإنجليزي " تايلور" في كتابه "الثقافة البدائية" الصادر سنة 1871م والذي يعرفها كالآتي:

[1] - Sarah Ben Néfissa, Op. cit. p 10

[2] - محمد حسن البرغثي، **الثقافة العربية والعولمة - دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص 93.

[3] - نفس المرجع، ص 89.

" الثقافة أو الحضارة بالمعنى الإثنوغرافي الواسع: هي هذه المجموعة المعقدة التي تشمل المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق والتقاليد وكل القابليات والتطبيقات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع ما "[1].

لتتوالى بعد هذا التعريف تعاريف عديدة أحصى منها عالما الأنثروبولوجيا الأمريكيان؛ "كروبير" و"كلوكهون" حوالي 160 تعريفا[2] وهو نفس الرقم الذي ذكره الدكتور "فاروق إسماعيل" في كتابه الأنثروبولوجيا الثقافية[3]، والملاحظ أن أغلب التعاريف تدور في إطار تعريف "تايلور" السابق والذي يجعل من الثقافة كما يقول هرسكوفيتش؛ " *الثقافة هي ما يصنعه الإنسان في البيئة*"[4]. وهي؛ " *تنظيم لأنماط السلوك والأدوات والأفكار، والمشاعر التي تعتمد على استخدام الرموز*[5]" حسب ليلي هوايت، وعند رالف لينتون هي؛ " *مظهر للسلوك المكتسب، ولنتائج ذلك السلوك، يشترك في مكوناتها الجزئية أفراد مجتمع معين وتنتقل عن طريق هؤلاء الأفراد* [6]".

وتجمع مختلف التعاريف المتواترة للثقافة على أنها مركبة من عناصر ثلاثة؛ فكرية، سلوكية ومادية[7]. كما تصب مختلف التعاريف في اتجاهين واضحين، الأول يركز على المنتجات العقلية المكونة للثقافة؛ القيم، المعتقدات، المعايير والرموز والإيديولوجيات...، والثاني يركز على نمط الحياة الكلي للمجتمع والعلاقات التي تربط بين أفراده وتوجهاتهم[8].

---

[1] - الطاهر لبيب، **سوسيولوجيا الثقافة**، مطبعة فضالة، المحمدية،2006، ص 10.

[2] - نفس المرجع، ص 06.

[3] - محمد حسن البرغثي، مرجع سابق، ص 88.

[4] - الطاهر لبيب، مرجع سابق، ص 13.

[5] - محمد حسن البرغثي، مرجع سابق، ص 88.

[6] - نفس المرجع، ص 88.

[7] - ميكل تومبسون (وآخرون)، **نظرية الثقافة**، ترجمة: على سيد الصاوي، سلسلة كتب ثقافية شهرية العدد 223، المجلس الوطني للثقافي والفنون والأدب، الكويت، 1997. ص09.

[8] - نفس المرجع، ص 10.

ومفهوم الثقافة عند المفكرين العرب لا يحيد عن هذا المعنى حيث أنهم تبنوا المصطلح كما هو متداول في الأدبيات الغربية المتأثرة بتعريف "تايلور"[1]، والتي نذكر منها:

تعريف محمود أمين العالم:

"هي رؤية شاملة للعالم، تتجسد فرديا ومجتمعيا في المفاهيم والقيم وظواهر السلوك والممارسات المعنوية والعملية والحياتية المختلفة..."[2].

تعريف برهان غليون:

" هي أنماط متميزة من الوعي، والسلوك، ومنظومات قيم وقواعد اجتماعية وعقلية مرتبطة بالحقبة، والبيئة، والظروف العامة بتشكلها، وتصبح هذه الأنماط بذاتها بيئة مستقلة داخل البناء الاجتماعي تؤثر فيه وتتأثر به"[3].

تعريف حليم بركات:

" هي مجمل أساليب المعيشة في حياة الشعب اليومية، التي تشمل بين عناصرها المترابطة في نسيج متكامل الرؤية العامة، والقيم، المبادئ، والمفاهيم، والتقاليد، والعادات، والمعتقدات، والمقاييس، والمعايير، والمهارات، والأعراف، والقوانين، والأمثال، والمرويات، والمناقب الأخلاقية، والقواعد السلوكية اليومية "[4].

وكما هو ملاحظ في هذه التعاريف أنها وكما ذكر "روبرتسون" ترفض التعاريف الضيقة للثقافة والتي من شأنها أن تزيح صفة الثقافة عن مظاهر عديدة تدخل في صميم التعاريف الأنثروبولوجية للثقافة وتحصرها كما هو الأمر في حصر صفة الثقافية في ذلك النوع من الجمعيات الذكورة سابقا وإزاحتها عن باقي الجمعيات التي تعتبر من الناحية الأنثروبولوجية معطى ثقافيا باعتبار الثقافة معطى اجتماعي متكون من عناصر فكرية وسلوكية ومادية أوجدها

---

[1] - محمد حسن البرغثي، مرجع سابق، ص 89.

[2] - نفس المرجع، ص 92.

[3] - نفس المرجع، ص ص، 92، 93.

[4] - نفس المرجع، ص 93.

الإنسان وأكتسبها مع مرور الزمن في ومن مجتمعه لتنظيم حياته وقضاء حاجياته على اختلافها، لتكون حسب هذا التعريف الجمعية بصفة عامة دون تحديد لمجال تدخلها ونشاطها معطى ثقافي وهذا معناه أن الجمعيات الثقافية في دراستنا هته هي كل الجمعيات التي عملنا على تحديدها سابقا في تعريفنا للجمعية مع إضفاء صفة الثقافية بمعناها الأنثروبولوجي الواسع.

المبحث الثاني:

مـنـهـجـيـة الـبـحـث

يتضمن هذا المبحث عرضا تفصيليا للإجراءات التي قمنا بها لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال عرض المجال المكاني والزمني للدراسة وتحديد وحدات البحث، وتوضيح طبيعة المعلومات التي سنعمل على جمعها والوسائل والطرق المستعملة في ذلك والمنهج المستعمل في التحليل والمشاكل والصعوبات التي واجهتنا في عملية جمع المعلومات الميدانية والإستراتيجية التي تبنيناها حتى نتخطاها ونحقق الأهداف المرجوة من وراء عملنا هذا.

01- مجالات الدراسة:

01-1- المجال المكاني:

يتمثل المجال المكاني للدراسة في بلدية عين قشرة حيث أن جميع حيثيات البحث تدور في هذه البلدية من مقابلات، ملاحظات...، وكل ما يخص عملية جمع المعطيات الميدانية، وككل دراسة أنثروبولوجية "فالميدان"؛ ميدان الدراسة أو الحيز المكاني للدراسة على قدر كبير من الأهمية حتى أنه يكفي ذكر بعض الأماكن لتتبادر إلى الأذهان مباشرة الأنثروبولوجي الذي اتخذها كميدان لدراسته[1].

لهذا فميدان الدراسة أو المجال المكاني يكتسي أهمية بالغة في بحثنا هذا، ولأجل ذلك فلقد أوردنا فصل من فصول هذه الدراسة للتعرف على الخصائص الطبيعية والبشرية لميدان الدراسة من خلال الدراسة المونوغرافية لمنطقة عين قشرة.

[1] - Jean COPANS, **Introduction A L'ethnologie Et A L'anthropologie**, 2éme édition, Armand Colin,2005, pp 17-18

01-2- المجال الزماني:

إذا كانت الأنثروبولوجيا قبل كل شيء هي تجربة شخصية للمجتمع المدروس[1] فإن هذه التجربة لا تأتي بين عشية وضحاها، وهو ما يفسر امتداد الدراسات الأنثروبولوجية من حيث زمن إجرائها، ففي البدايات الأولى للتراث الأنثروبولوجي نجد الباحث يقيم إقامة كاملة في مجتمع البحث ويكون علاقات صداقة مع أعضاء المجتمع[2] وهو نفس الدافع الذي دفع بنا خلال بحثنا هذا إلى محاولة أخذ بعض الوقت مع المجتمع المدروس قبل بداية جمع المعلومات وإجراء المقابلات، فبداية الاحتكاك الميداني بمجال الدراسة كانت خلال شهر أوت من سنة 2007، والدراسة الاستطلاعية كانت خلال شهر مارس 2008، بينما الدراسة الميدانية وتسجيل المقابلات فكان خلال شهري نوفمبر، ديسمبر، جانفي، مارس من سنة 2009، لنستمر بعدها وخلال مرحلة تحليل المعطيات في زيارة المنطقة للتحقق من بعض الملاحظات، ولنا أن نسجل هنا أن الاتصال بميدان الدراسة كان مستمر خلال هذه المدة الزمنية وإن لم تكن الإقامة كاملة فلقد حاولنا التقرب من المجتمع الذي تتم فيه الدراسة بشكل كبير من خلال تكثيف الزيارات للمنطقة واستغلال بعض الدعوات التي قدمت لنا من بعض معارفنا الشخصية لقضاء أوقات أطول امتدت في بعض الأحيان إلى قضاء الليالي هناك وهو ما ساعدنا على أن؛ نألف المجتمع محل الدراسة، نتعرف على فاعلين ومخبرين من نفس المجتمع ونحدد المجال البشري للدراسة:

01-3- المجال البشري:

يعتبر هذا المجال من أهم الإجراءات الأولية في البحث الميداني الأنثروبولوجي ومصدر مهم جدا من مصادر جمع المعطيات الميدانية المرتبطة بمجال البحث، لهذا يحرص كل باحث في الأنثروبولوجيا على اختيار الأشخاص أو المخبرين الذي يأخذ منهم تلك المعلومات[3].

---

[1] - Ibid, p 17.

[2] - محمد حسن غامري، **الثقافة والمجتمع-الأنثروبولوجيا الثقافية والبحث الميداني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 49.

[3] - نفس المرجع، ص ص 62، 63.

ويتمثل المجال البشري لهذه الدراسة في مجموع الفاعلين الجمعويين النشطين بعين قشرة، والذي رأينا أن نقسمهم إلى وحدات بحث أساسية وتتمثل في أعضاء من الجمعيتين النشطتين على مستوى عين قشرة، ولقد عملنا على اختيارهم بشكل قصدي من خلال تركيزنا على دراسة الجمعيتين اللتان ينشطان بهما. بالإضافة إلى وحدات بحث ثانوية وتتمثل في نشطين آخرين وبعض المخبرين الرئيسيين ممن لهم علاقة مباشرة بالقطاع، والجدول الموالي يوضح المجال البشري للدراسة:

جدول رقم (01): جدول يوضح المجال البشري للدراسة.

المجال البشري للدراسة			
التعيين		**العدد**	
وحدات أساسية	- أعضاء من جمعية الإرشاد والإصلاح.	07	16
	- أعضاء من جمعية ترقية المعوق.	09	
وحدات ثانوية	- نشطين بجمعيات أخرى.	03	05
	- مخبرين رئيسيين.	02	
المجموع		21	

02- طرق ووسائل البحث:

الطرق ووسائل البحث التي سنعرض في هذا الحيز من الدراسة هي الأدوات والتقنيات المستعملة لجمع المعلومات.

- طبيعة البيانات:

وقبل توضيح هذه الأدوات والتقنيات التي استعملناها يجب أن نوضح نوع وطبيعة البيانات والمعلومات التي قمنا بجمعها في هذه الدراسة، والتي يمكن تقسيمها إلى؛

أ - **بيانات ثانوية**:

وهي بيانات جاهزة معدة مسبقا قمنا باستغلالها بشكل مباشر، ويتعلق الأمر هنا بالمعلومات المتوفرة على مستوى الوثائق والمطبوعات الخاصة بالجمعيات والمحفوظة في

أرشيفها وقد تعدت في بحثنا هذا الوثائق المكتوبة إلى الصور الفوتوغرافية والتسجيلات السمعية البصرية، إضافة إلى معلومات رسمية موجودة على مستوى الهياكل الإدارية والتي يطلق عليها مصطلح المعلومات الجاهزة وتشمل المخطوطات والإحصاءات التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات الحكومية كالبيانات المستقاة من مصالح البلدية ومختلف المصالح الإدارية الموجودة على مستوى تراب ولاية سكيكدة.

ب - بيانات أولية:

وهي البيانات أو المعلومات التي قمنا بتجميعها ميدانيا والتي تخدم إشكالية البحث بشكل مباشر، والتي قمنا بتجميعها اعتمادا على الطرق والوسائل التالية؛

02-01 - الملاحظة بالمشاركة:

قبل أن تكون الملاحظة تقنية علمية فهي ممارسة اجتماعية[1] تكتسي أهميتها من كونها طريقة خاصة لفهم النشاط البشري[2] وتعتبر الملاحظة بالمشاركة التقنية التي تمكن من تسجيل نشاطات حالات البحث بطريقة محددة ومنظمة في وسطهم العادي[3] بحثا عن الموضوعية، ولهذا السبب اكتفينا بدرجة بسيطة من المشاركة والمتمثلة في الحضور البسيط مع المبحوثين "Simple Présence" لنتمكن من ملاحظة الفاعلين من زوايا متعددة[4]، والملاحظة هنا لا تكون بصرية فقط بل سمعية كذلك عن طريق التفاعل الشفوي وفهمنا المباشر والسريع لما يقال؛ ما يقولون لنا، وما يقولون عنا، وما يقولون بعضهم لبعض. وهو ما يجعل من حضورنا كباحث أكثر من مهم[5] وهو ما حرصنا على القيام به خلال جميع زياراتنا للميدان من خلال محاولة تسجيلنا لجميع الملاحظات في كراس خاص بذلك كل صفحة من صفحاته مقسمة إلى قسمين قسم

---

[1] - A, M. Ardorio et P. Fournier**, l’enquête et ses méthode : l’observation directe**, Ed NATHAN, Paris, 2001, p 05.

[2] - J. MASSONNAT, **observer**. In: Alain BLANCHET (et autres), **les techniques d'enquête en science sociales**, Dunod, Paris, 2005, P.21

[3]- A. TROUGNON, **produire des données**. In: Alain BLANCHET (et autres), **les techniques d'enquête en science sociales**, Dunod, Paris, 2005, Pp.3.4

[4] - Ibid, Pp.10.11

[5] - JEAN COPANS, **l'enquête ethnologique de terrain**, NATHAN, Paris, p 36

للملاحظات وقسم للتعليقات، وتفاديا للنسيان أو تشويه الملاحظات كنا نعمل على تسجيلها في زمن حدوثها أو مباشرة بعد مغادرتنا الميدان، ولنفس الغرض فلقد قمنا بتسجيل صوتي للمقابلات التي سمح لنا المبحوث بتسجيلها، كما قمنا باستعمال آلة التصوير في بعض المواقف التي تسمح بذلك لاستغلالها كشاهد على الحدث من جهة وكوسيلة أو كنص يمكن الاستفادة منه في التحليل لاحقا.

02-02- المقابلة الفردية باستعمال الدليل:

نعتمد في بحثنا هذا على المقابلات الفردية والمنفردة مع كل مبحوث مع استعمال دليل المقابلات لتوجيهنا خلال المقابلات التي قمنا بالتسجيل الصوتي لمضمونها بعد موافقة المبحوثين إضافة إلا التسجيل الكتابي لبعض الملاحظات التي بدت لنا ذات دلالة، لنقوم بعدها بتحويل المقابلة أي نقل محتواها حرفيا كما جرت بيننا وبين المبحوث[1] وكتابتها باللغة العربية الدارجة التي يستعملونها في حياتهم اليومية والتي يدخلون عليها بعض الكلمات باللغة الفرنسية، هذا وقد حاولنا أن تكون المقابلة معمقة قدر الإمكان بإفساح المجال للمبحوثين في عرض تجاربهم حسب الخطوات التي حاولنا وضعها استعانة بدليل المقابلة الذي نطمح من خلاله إلا جمع المعلومات التالية؛

المحور الأول من دليل المقابلات؛ وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لوحدات البحث، ونهدف من خلالها إلى:

2-2-1- التعرف على المبحوث؛ من خلال التعرف على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية، الديموغرافية والمهنية ومحاولة تحديد سمات الفاعلين بالحقل الجمعوي وعلاقة تلك السمات والمؤشرات بالفعل الجمعوي تأثيرا وتأثرا.

2-2-2- التعرف على المحيط الاجتماعي للمبحوث؛ من خلال التعرف على المحيط العائلي للفعل الجمعوي ومحيط الأصدقاء والزملاء وعلاقة ذلك دائما بالفعل الجمعوي.

---

[1] - موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات علمية**، ترجمة: بوزيد صحراوي (وآخرون)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 382.

المحور الثاني من دليل المقابلات؛ ويتألف من مجموعة من الأسئلة تدور حول المشاركة والنشاط الجمعويين من خلال:

2-2-3- التعرف على تاريخ المشاركة الجمعوية؛ عند الفاعل الجمعوي وفي محيطه العائلي ومحيط الأصدقاء والزملاء.

2-2-4- التعرف على النشاط الجمعوي؛ عند الفاعل الجمعوي المبحوث وكيف ينظر للنشاطات التي تقوم بها الجمعية وكيف يقيمها ويقيم نشاطه الشخصي كفاعل جمعوي.

المحور الثالث من دليل المقابلات؛ وتدور أسئلته أساسا حول قضية العلاقات التي تنسج حول وداخل العمل الجمعوي، وبشكل خاص:

2-2-5- التعرف على العلاقات؛ الداخلية والخارجية المحيطة بالعمل أو بالفعل الجمعوي كيف تتم؟ وما هي الضوابط والمحددات التي تسيرها؟ وكيف يوظفها المبحوث وفي أي اتجاه؟.

المحور الرابع من دليل المقابلات؛ ويهتم بشكل مباشر بالمشاركة و/أو الممارسة السياسية، من خلال بحث:

2-2-6- المشاركة السياسية للمبحوث وكيف يتمثل علاقتها بالعمل الجمعوي ومدى تأثير ذلك على الجمعية ونشاطها والعلاقات المنسوجة حولها.

03 - منهج الدراسة وأسلوب تحليل البيانات:

تصف البحوث الوصفية الوضع الراهن، وتدرسه، وتفسره، وتهدف هذه النوعية من البحوث إلى تحديد الظروف، وتكوين العلاقات بين الأحداث، كما تهتم بالممارسات السائدة، وتعرف الاتجاهات والقيم عند أفراد أو مجموعات من الناس وكيفية تنميتها، وتحقيق هذه الأهداف يستلزم بناء الأدوات المناسبة لجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة أو الموقف قيد البحث والدراسة، ثم يستمر مسار البحوث الوصفية بعد جمع البيانات والمعلومات إلى تنظيمها، وتحليلها، وتفسيرها، والوصول إلى استنتاجات[1] من خلال ذلك تعطى مزيداً من التوضيح

[1] - Matthew B. MILES, A. Michael HUBERMAN, **Analyse Des Données Qualitatives**, 2 éd, de boeck Université, Bruxelles, 2003. p31

للظاهرة وأسبابها ومنه فالمنهج الذي اتبعناه بشكل رئيسي في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي لعنايته بدراسة الحقائق المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو موقف ما أو مجموعة من الأوضاع[1]، انطلاقا من كون دورنا في هذه الدراسة الأنثروبولوجية مقتصر على الكشف عن المعاني الكامنة وراء ممارسات الفاعلين[2]. بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي يمثل أسلم طريقة لتطوير فهم أفضل للظاهرة مع مراعاة الشروط الموضوعية[3]، وهو منهج يكتسي أهمية كبيرة في البحث الأنثروبولوجي إلى درجة الربط بينه وبين الدراسة الأنثروبولوجية عند بعض مؤسسي هذا العلم[4].

أما في تحليل المعطيات فقد اعتمدنا أسلوب التحليل الفهمي المتضمن الاهتمام بما يفكر فيه الفاعلون في الحقل الجمعوي –وحدات البحث- والمعاني التي يعطونها لأفعالهم، ومنه؛ فنحن نصبوا من وراء التحليل الفهمي إلى فهم الواقع من خلال المعاني التي يعطيها الأفراد لتصرفاتهم[5].

04- صيرورة البحث وصعوبات الدراسة الميدانية:

في بداية الأمر وقبل أن يقع تحديدنا لمنطقة عين قشرة كميدان للدراسة كان اهتمامنا بشكل عام منصب حول الحركة الجمعوية في الجزائر ثم حاولنا شيء فشيء تحديد مجال للدراسة فكانت ولاية سكيكدة بحكم أننا من سكان هذه الولاية وعلى احتكاك مستمر مع مكونات الحركة الجمعوية والفاعلين بها في هذه الولاية، فعملنا في البداية على الاتصال ببعض الفاعلين البارزين بالحركة الجمعوية وبالجهات الإدارية المعنية بالقطاع؛ مديرية الشباب والرياضة، مديرية الثقافة، مديرية النشاط الاجتماعي، ومصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية سكيكدة، وكنا في كل مرة نجد ضالتنا عن طريق شبكة العلاقات الشخصية التي تمكنا من ربطها مع

---

[1] - صلاح مصطفى الفوال، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، دار غريب للطباعة، القاهرة، ص 151.

[2] - محمد حسن غامري، مرجع سابق، ص 42.

[3] - مصطفى عمر التير، **الدراسات الاجتماعية: مساهمات في أسس البحث الاجتماعي**، ط1، معهد الإنماء العربي، ليبيا، 1989، ص 298.

[4] - - جازية كيران، **محاضرات في المنهج لطلاب علم الاجتماع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 32.

[5] - موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 423.

أشخاص قريبة من القطاع زودتنا في كل مرة بما نحتاج ودللت العراقيل الإدارية التي تواجه الباحثين في عملية جمع مثل هذه المعلومات، لنكتشف من خلال جداول إحصاء الجمعيات منطقة عين قشرة والجمعيات المعتمدة بها الكثيرة العدد مقارنة بالمناطق الريفية للولاية والغنية من حيث أصنافها، وأمام معرفتنا المتواضعة بالمنطقة من حيث أنها منطقة لها خصوصيتها الطبيعية والاجتماعية الموسومة بالصعوبة والبعد عن مقر الولاية بالإضافة إلى الفقر والحرمان الذي تعانيه جراء الضعف في الهياكل والتجهيزات العامة الضرورية. وهو ما دفع بنا في البداية إلى محاولة اكتشاف المنطقة والجمعيات المتواجدة بها عن قرب، في البداية كانت الزيارات ودية وبالاعتماد دائما على شبكة العلاقات الشخصية التي سرعان ما توسعت فبمجرد أننا كنا نطرح فكرة إجراء بحث أو دراسة في المنطقة حتى يتم إيصالنا بمن يفترض أنهم قادرين على مساعدتنا وبالفعل فلقد تم اعتماد بعضهم كمخبرين في بحثنا هذا، وهو ما سهل مهمتنا كثيرا ومكننا من ربط علاقات قوية بالمجتمع بصفة عامة في البداية ثم بوحدات البحث بشكل خاص وهو ما سمح لنا بالتواجد بشيء من الحرية جعلنا نحن قبل المبحوثين نشعر بالأمان خلال تواجدنا في الميدان وهو ما سهل علينا عملية الملاحظة وتسجيل ما نراه مهما في المقام الأول ثم إجراء المقابلات وتسجيلها، وإن كنا قد واجهنا نوع من المقاومة في محادثة بعض المبحوثين فهي مقاومة ذات دلالة سنعمل على تحليلها والإشارة إليها لاحقا، كما نشير إلا أنه في بعض الحالات تم رفضنا أو التهرب من مقابلتنا لأن البعض لم يكونوا يعرفوننا في بداية الأمر وكان يبدو لهم أننا نمثل جهات حكومية وهذا نتيجة لما يوحي به مظهرنا من خلال ارتدائنا للبذلة الرسمية التي استبدلناها بلباس عادي لتفادي مثل هذه الإيحاءات كما كنا نعمد إلى اصطحاب أحد المخبرين من سكان المنطقة وهو ما سهل كثيرا عملية الاتصال وجمع المعلومات، ويبقى في الأخير أن نشير إلى أن أكبر العقبات التي واجهتنا في هذه الدراسة مرجعها إلى البعد النسبي لمنطقة الدراسة عن مكان إقامتنا، وهو مشكل زاد من حدته نقص وسائل النقل وصعوبة المسالك المؤدية إليها وهو الشيء الذي كان يجعل من مواعيدنا دائما مضطربة، بالإضافة إلى نقص الإمكانات المادية اللازمة والتي حالت في بعض الأحيان بيننا وبين تواجدنا في ميدان الدراسة في أوقات جد هامة وهو ما فوت علينا فرص كثيرة كانت قد تثري ملاحظاتنا الميدانية.

مشكل آخر كثيرا ما عانينا منه ويتعلق الأمر هنا بتضييعنا للمادة التي عملنا على جمعها ميدانيا في الكثير من المرات جراء الأعطال التي أصابت أجهزة الحفظ الرقمية وجهاز الحاسوب الخاص بنا، وهي معلومات مسجلة شفويا أو مصورة أو وثائق خاصة بالجمعيات، منها ما تمكنا

من استرجاعه ومنها ما خسرناه، وهو الأمر الذي فوت علينا أشياء نراها جد هامة في عملية قراءة واقع الحركة الجمعوية بالمنطقة.

- الفصل الثاني:

العمل الجمعوي بالجزائر؛ التطور التاريخي والوضعية الحالية

المبحث الأول: الحركة الجمعوية بالجزائر، تطورها التاريخي وإطارها التشريعي

01 - البنية التقليدية للمجتمع الجزائري ومنطق الجماعة.

02 - الحركة الجمعوية خلال المرحلة الاستعمارية (1830-1962).

02-01- الجمعية كجهاز موجه لخدمة الأقلية الأوربية ودعم الوجود الاستعماري.

02-02- السلطات الاستعمارية تسمح بتأسيس بظهور بعض الجمعيات وسط الأهالي.

02-03- جمعيات ذات نزعة وطنية موجهة للنضال ضد المستعمر.

03 - الحركة الجمعوية والدولة الوطنية (1962- 1988).

03-1- الاحتكار والمراقبة ومحاولة دولنة المجتمع.

03-2- فرض الاعتماد المسبق وإنهاء فترة الشغور القانوني.

03-3- ترسانة قانونية لتكريس هيمنة العقلية الأحادية.

04- الحركة الجمعوية والانفتاح على المجتمع المدني (ما بعد 1988).

04-1- القانون 31/90 المسير للجمعيات وتداعياته.

04-2- تسهيل إجراءات تأسيس الجمعيات.

04-3- مبررات انتعاش الحركة الجمعوية في هذه المرحلة.

المبحث الثاني: التطور العددي، نسبة المشاركة وعلاقة العمل السياسي بالجمعوي.

01 - التطور العددي للجمعيات.

01-02- التضارب بين الأرقام المصرح بها والواقع.

01-02- مقارنة حجم الظاهرة في الجزائر بدول أخرى.

02 – نسبة المشاركة في العمل الجمعوي وحقيقة التطوع.

03 - سنوات النشاط في تأسيس الجمعيات.

04 - الوضعية التشريعية الجديدة وفصل العمل الجمعوي عن السياسي.

05- الوضع الحالي للحركة الجمعوية.

05- 01- عزم الإدارة على إعادة تنظيم القطاع.

05- 02- الدعم المادي وإحكام السيطرة.

05- 03- الإقحام الصريح في اللعبة السياسية.

المبحث الأول:

الحركة الجمعوية بالجزائر، تطورها التاريخي وإطارها التشريعي

يمكن تقسيم تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر إلى عدة مراحل تماشيا مع أهم التحولات الجذرية التي عرفتها الجزائر الحديثة على جميع الأصعدة أو أبعاد الواقع الاجتماعي، الذي يقسم في كليته إلى أبعاد ثلاث؛ اقتصادية، سياسية وثقافية[1] وهي أبعاد تنعكس مباشرة في الفعل الجمعوي بصفته جزء لا يتجزأ من الواقع الاجتماعي. وفي هذا المبحث سنحاول كشف الأساليب المختلفة التي تعاملت بها مختلف السلطات مع الظاهرة انطلاقا من القوانين المنظمة والمسيرة للقطاع، والتي يمكن أن تندرج ضمن ثلاث مراحل كبرى؛ مرحلة السيطرة الاستعمارية من 1830 إلى 1962 وهو تاريخ استقلال الجزائر وبداية مرحلة الدولة الوطنية التي انتهت بأحداث أكتوبر 1988 والإعلان عن مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر والموسومة بالانفتاح السياسي والاقتصادي والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين؛ مرحلة العشرية السوداء والتي عرفت انزلاقات أمنية وسياسية خطيرة أدخلت البلاد في دوامة من العنف، لنسجل بعدها مرحلة ما بعد العشرية السوداء التي تعرفها البلاد حاليا. وقبل التفصيل في وضعية الحركة الجمعوية خلال هذه المراحل سنحاول إلقاء نظرة على البنية التقليدية للمجتمع الجزائري لمعرفة الأسس التي تحكمه وتسيره.

[1] - سمير أمين، **التمركز الأوربي نحو نظرية للثقافة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص 05.

01 - البنية التقليدية للمجتمع الجزائري ومنطق الجماعة:

ينتمي المجتمع الجزائري التقليدي تاريخيا إلى المجتمعات المسماة "المجزأة" أي المفتقدة للسلطة المركزية وهو أمر يتجلى من خلال الرفض الذي واجه به السكان المحليين عبر مختلف الحقب التاريخية كل محاولات إخضاعه لبعض الأنظمة المركزية لاسيما الإمبراطورية الرومانية، العثمانية وأخيرا الفرنسيين، وفي المقابل اعتمادها على أشكال تنظيمية أخرى تقوم على أساس الدم والنسب، وهو ما عبر عنه كارل ماركس في النص التالي:

"إن الجزائر تحتفظ بأهم الآثار للشكل العتيق للملكية العقارية، حيث كانت فيها الملكية القبلية والعائلية غير المنقسمة أوسع أشكال الملكية انتشارا، حيث عجزت قرون من السيطرة العربية والتركية وبعد ذلك الفرنسية، عن تحطيم التنظيم المبني عن الدم"[1].

وفضلا عن ملكية الأرض ووسائل الإنتاج فالولاء والانتساب كان في كل مرة يكرس فكرة التصنيف ضمن هذه المجتمعات المسماة "المجزأة" على أساس الدم والنسب وهو ما معناه نفي الدولة حيث أن القبائل كانت تعرف الاستقلال السياسي والاكتفاء الاقتصادي[2]، وهذا النوع من المجتمعات أسهب الأنثروبولوجيون في دراسة الأسس التي تقوم عليها، حيث يرى "م سميث" أنها مجتمعات قائمة على النسب والقرابة، وعلى الإطار الإقليمي أو الأرض كما يرى "راد كليف براون" وما لهما -القرابة والإقليم- من انسجام[3] في تحديد بنية هذه المجتمعات وتحديد العلاقات المنسوجة حول القرابة والانتماء العشيري كما بين ذلك "مالينوفسكي"[4]، ومنه فالعلاقات تسير وفق منطق العرف وهو ما عبر عنه "جاك بيرك" بالقانونية الخاصة التي كان يخضع لها

---

[1] - KARL MARX, **les sociétés précapitaliste**, ED, C.E.R.M.S.D, p 384 في: علي سموك، مرجع سابق، ص 188.

[2] - نفس المرجع، ص 189.

[3] - بالانديه جورج، **الأنثروبولوجيا السياسية**، ترجمة على المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1990، ص ص 42 -44.

[4] - نفس المرجع، ص 180.

الواقع الاجتماعي الجزائري[1]، والتي كانت توفر للفرد الحماية الاجتماعية والضمان الاقتصادي وتسيطر على جميع الأنشطة الاجتماعية وتسيرها وفقا لمنطق الجماعة.

02 - الحركة الجمعوية خلال المرحلة الاستعمارية (1830-1962):

بالرغم من اعتماد المجتمع الجزائري التقليدي على الجماعة في تسيير شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بصفة عامة اعتمادا على المؤسسات التقليدية التي عرفها قبل التواجد الفرنسي كالزوايا والجماعات الدينية والعشائرية المختلفة التي عكفت السلطات الاستعمارية على دراستها وفهم أنظمتها بغرض تفكيكها وحلها أو السيطرة عليها واستغلالها كوسيلة للتحكم في المجتمع والسيطرة عليه[*]، فإن حركة تكوين الجمعيات في الجزائر خلال العشريات الأولى من الاستعمار اقتصرت على النخبة من الأوروبيين كما ظهرت في الميدان الفلاحي وسط المعمرين سنة 1840[2] وإن كانت تفتقر للغطاء القانوني الذي يأطرها، كما ظهر البعض منها تحت إشراف عسكريين ومدنيين أوربيين بدافع السيطرة وانطلاقا من وجهة نظر عنصرية[3]، أما فيما يخص السكان المحليين فلقد كانوا يتحلون بوعي شعبي وروح جماعية عالية لاسيما في الأرياف قبل ثورة 1871 وهو ما يتجلى في تأسيسهم للـــ"شرطية" وهو تنظيم سري يشبه في شكله التنظيمي الجمعيات في شكلها الحديث حيث تتكون من عشرة إلى اثني عشرة عضوا ينتخبون من طرف الدواوير ويتمتعون بسلطة مطلقة في تسيير أمور المناطق الريفية[4]، ثم عرفت الحركة الجمعوية التطورات التالية:

---

[1] - JAQUES BERQUE, cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine, ANNALES, E.S.C. 1956, p.p 175 في: علي سموك، مرجع سابق، ص 186.

[*] - وهو ما يظهر في تلك الأعمال الإثنولوجية الأولى التي قام بها ضباط الجيش الفرنسي والتي في مقدمتها دراسة Edward de neveu التي نشرت سنة 1845 ، أنظر: إدوارد دو نوفو، **الإخوان –دراسة إثنولوجية حول الجماعات الدينية عند مسلمي الجزائر**، ترجمة وتحقيق كمال فيلالي، دار الهدى، الجزائر، 2003.

[2] - HACHI Omar, les associations déclarées, in Cahiers du CREAD, n°: 53, 3eme trimestre 2000.p52

[3] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي- الجزء السادس 1830-1954**، المجلد الثالث 5-6، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، 2005، ص ص 89، 90.

[4] - مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983، ص ص 64، 65.

02-01- الجمعية كجهاز موجه لخدمة الأقلية الأوربية ودعم الوجود الاستعماري؛

كانت بداية ظهور الجمعيات حسب المفهوم الحديث لهذه التنظيمات إثر صدور قانون الجمعيات الفرنسي المؤرخ بتاريخ: 1901/07/05 والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير وحل الجمعيات. وبالتالي تم تأسيس العديد من الجمعيات الرياضية، الثقافية والموسيقية، ازدهرت هذه الجمعيات في المدن الجزائرية في ظل أحكام القانون الاستعماري على الجزائر بوصفها مستعمرة فرنسية، أين وجدت تنظيمات تحمل طابع إداري؛ وتخص التجمعات الأوروبية التي تعمل على تنظيم نفسها على شاكلة المجتمع الأوربي، فيما يخص الطوائف والمذاهب الدينية، ومجمل السلوكات الاحتفالية المرتبطة بها أما بقية التنظيمات الأخرى فكانت أنشطتها موجهة كلية إلى الجاليات الوافدة من أجل توفير شروط العمل والسكن والصحة والدراسة والترفيه وربط العلاقات بينها، وإظهار الهدف الذي جاءت من أجله، وتوحيد جهودها للمحافظة على الامتيازات التي وفرتها لها القوانين التمييزية[1].

02-02- السلطات الاستعمارية تسمح بتأسيس بعض الجمعيات وسط الأهالي؛

فيما يخص الأهالي الجزائريين فالتنظيمات المقامة بينهم وعلى قلتها -(8.53٪ من الجمعيات المعتمدة في الفترة الممتدة من 1900-1962)- أغلبها مقامة في المجال الرياضي والفني، كما أن هذه التنظيمات، لم تأسس في بادئ الأمر لرد الفقر والجهل، وترقية المستوى الاقتصادي والاجتماعي والفكري للفئات المحرومة، بل كانت موجهة إلى شرائح اجتماعية خاصة عمل المعمر على استعمالها لخدمة مصالحه[2]، هذا قبل أن تظهر؛

02-03- جمعيات ذات نزعة وطنية موجهة للنضال ضد المستعمر؛

فيما بعد ظهرت الجمعيات الرياضية الإسلامية التي أخذت بعدا رمزيا لأنها كانت عموما الوجه المعاكس للجمعيات الرياضية التي أسسها الأوروبيون ولأنها كذلك واسطة للعمل الوطني

[1] - أحمد بوكابوس، " مقاربة سوسيوتاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية والثقافية "، في؛ الزبير عروس، **الحركة الجمعوية بالجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص 70.

[2] - نفس المرجع، ص 71.

الذي كان يتأكد شيئا فشيئا. وفي سياق الدعوة الإصلاحية ظهر نوع جديد من الجمعيات تمثل في الجمعيات الدينية[1]. هذا النوع الأخير من الجمعيات المنعوتة بالإسلامية كان يركز من خلال التسمية والفعل على مسألة الهوية ومحاولة إبراز التمايز عن تلك التي أنشأها الأوربيين وهنا نسجل تعاملت السلطات الاستعمارية معها بشيء من الحيطة والحذر واعتبرتها من المشاكل السياسية التي تعاني منها الجزائر الكولونيالية ويتضح ذلك مثلا من خلال التنظيم الجمعوي "حركة الأخوة الجزائرية" الذي أسسه الأمير خالد في 23 جانفي 1922 والذي كان يحمل روحا إسلامية واضحة في البيان التأسيسي للحركة الذي تطور عن موقف سياسي ذو بعد ديني كان واضحا من خلال الشعار الذي رفعه الأمير خالد في الانتخابات البلدية والذي اعتبره المستعمر خطر ووصفه بخطر التعصب الإسلامي[2]، وفي مناسبة أخرى عبرت عن مثل هذه التنظيمات بالخطر الحقيقي على السلطة الفرنسية بالجزائر وهو ما جاء في التقرير الرسمي الذي أعدته الإدارة الفرنسية في جانفي 1954 في حديثها عن التنظيمات الجمعوية بصفة عامة وعن جمعية العلماء المسلمين بشكل خاص والتي يقدمها التقرير على أنها المدرسة الحقيقية للوطنية بشمال إفريقيا[3]. أما التنظيمات الخاصة المسماة اجتماعية، فلقد تزايد نشاطها وأهميتها وتداخلت مهامها مع المراكز الاجتماعية التي أوجدتها السلطات الاستعمارية لتنفيذ سياستها اتجاه الأهالي كآخر ما بقي لها من وسائل الترغيب[4]، لتتحول إلى مشاركة جزائرية ذات طابع التزامي نضالي وسياسي عند انفصال الجمعيات الجزائرية عن الأوربية لتدعيم وتقوية الحركة التحررية الوطنية[5]، كما كانت تحمل في بعض الأحيان بعدا رمزيا يربط الشعب الجزائري بشعوب المغرب العربي و/أو المشرق كجمعية الأخوة الجزائرية-التونسية التي تأسست سنة 1910 في اسطنبول وكان لها فروع في دول عربية أخرى[6].

---

[1] - محمد إبراهيم صالحي، " التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعوي والسياسي منطقة القبائل نموذجا "، في: **إنسانيات،** عدد 08، منشورات CRASC، وهران، الجزائر،1999 ،ص27.

[2] - عروس الزبير، **الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر،** ط1، دار الأمين، القاهرة، مصر، 2006، ص32.

[3] - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص ص 205-206.

[4]- أحمد بوكابوس، مرجع سابق، ص 74.

[5] -عمر دراس، مرجع سابق، ص015.

[6] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي- الجزء الخامس،** المجلد الثالث 5-6، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، 2005، ص ص 602، 603.

وعلى العموم فوضع الحركة الجمعوية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وإن كان إطاره القانوني المعروف بالليبرالية والحرية المطلقة في تشكيل الجمعيات، إلا أن الوجود الاستعماري هو نفسه كان العقبة الأساسية أمام ممارسة هذه الحريات مما يجعل القوانين المتسمة بالتساهل وحماية الحريات واجهة لحماية الأقليات الأوربية.

03- مرحلة الدولة الوطنية (1962-1988):

03-01- الاحتكار والمراقبة ومحاولة دولنة المجتمع:

لم تكن حرية العمل الجمعوي في هذه المرحلة أفضل حالا من المرحلة السابقة لتميز هذه الفترة بسيطرة الدولة، وتأطيرها ومراقبتها عن قرب لجميع فضاءات التنشئة الاجتماعية والجمعوية ودولنة *Etatisation* المجتمع وتأميمه بشكل عام[1]. ولأن الدولة في هذه الفترة كانت ترى أن مجالات العمل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيره مدمجة في طبيعة النظام السياسي نفسه، ورفضها المطلق لأي وساطة بين مؤسساتها والمواطن. ولسد الفراغ الموجود في هذا الميدان فلقد عمل النظام ومنذ البداية على إحداث تنظيمات متشبعة بأفكاره ولو ظاهريا، وكلفها بمهام الشريك المطيع، وأبعد كل منافس أو معارض من ممارسة أي نشاط يقربه من عامة أفراد المجتمع[2] وبشكل خاص مع مكونات الحركات ذات التوجه إسلامي كنتيجة لتحفظات رواد هذا الأخير إزاء التوجهات السياسية التي تبنتها السلطة والمتمثلة في النهج الاشتراكي، ومن أمثلة ذلك حل جمعية العلماء المسلمين سنة 1963 ووضع رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي رهن الإقامة الجبرية[3]، وفي سنة 1967 تعرضت جمعية القيم للحل كنتيجة مباشرة لتعاطفها مع جماعة الإخوان بمصر وموقفها من قضية إعدام السيد قطب، كما نسجل في هذه المرحلة العمل المنظم لمؤسسي جمعية الإرشاد والإصلاح وحركة مجتمع السلم فيما بعد ويتعلق الأمر بالشيخ محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني بتأسيس " جماعة الموحدين الإخوانية " سنة 1964 التي انتهت

---

[1] - عمر دراس، مرجع سابق ، ص05.

[2]- أحمد بوكابوس، مرجع سابق، ص74.

[3] - عبد الحفيظ غرس الله، "**الجمعيات الدينية – جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية نموذجا**"، في دفاتر CRASC، رقم 14-2005.

بالحل وبالحكم 15 سجنا على رمزها الشيخ نحناح بعد محاكمة عسكرية بتهمة العصيان المدني والمساس بأمن الدولة[1].

ومن الناحية التشريعية يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى المراحل الفرعية التالية:

03-02- فرض الاعتماد المسبق وإنهاء فترة الشغور القانوني:

من الناحية التشريعية فالفترة التي تلت الاستقلال وإلى غاية سنة 1971 تعرف في تاريخ القانون الجزائري بفترة الشغور القانوني هذا الشغور الذي مس القانون المسير للجمعيات التي استمر تنظيمها وتسييرها بموجب القانون الفرنسي لسنة 1901، دون إهمال تعليمة 02 مارس 1964 الصادرة عن وزارة الداخلية والتي تجيز لأعوان الإدارة العمومية والذين لهم علاقة مباشرة مع الجمعيات إلى إجراء تحقيق مدقق عن أهداف ونشاط الجمعيات المصرح بها قاضية بذلك على إجراءات التأسيس المبسط الذي ينص عليه قانون الجمعيات المعمول به بإدخالها إلزامية الحصول على الاعتماد المسبق[2] كإجراء وقائي، وهو ما علقت عليه الشبكة الأورو-متوسطية في تقرير موجز لها تحت عنوان؛ " حرية تكوين الجمعيات في الجزائر " بأن نتيجة هذا الإجراء هو هجر عشرات السنين من حرية الاجتماع وتبني قانون يفرض قيود كثيرة على هذه الحرية[3].

03-03- ترسانة قانونية لتكريس هيمنة العقلية الأحادية:

بعد تعليمة 1964 جاء أول تشريع جزائري ذو مسحة اشتراكية منظم للقطاع الجمعوي والماثل في الأمر الصادر عام 1971 برقم 79/71 والذي أفرز بدوره حالة قانونية جديدة ثبتت أكثر بعد صدور الأمر المعدل رقم 21/72 بتاريخ؛ 1972/06/07، الحالة القانونية الجديدة هذه تعبر في حقيقة الأمر عن ذهنية تعامل السلطات العمومية السائدة مع مكونات الحركة الجمعوية فيما بعد. هذان الأمران غذيا وشبعا بجملة من الشروط والتوجيهات التي تعطي الهيمنة للعقلية

---

[1] - عروس الزبير، **الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص60-62.

[2]- عروس الزبير، **التنظيمات الجمعوية بالجزائر- الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص19.

[3]- الشبكة الأورو-متوسطة، **تقرير موجز حول حرية تكوين الجمعيات في الجزائر**، في الموقع:
http://www.euromedrights.net/pages/440/page/language/3 Le: 21/02/2008

الأحادية ووسائل المراقبة المركزية محافظة على التوجه السياسي والإيديولوجي المختار مركزيا، الأمر 79/71 يعطي الإدارة صلاحيات عديدة في مراقبة سير عمل الجمعيات وسن العقوبات الردعية والتي تصل إلى حد حل الجمعية إداريا وخارج الإطار القضائي المخول قانونا لذلك[1].

وفي سنة 1987 صدر قانون رقم 15/85 والمتعلق بالتنظيمات غير السياسية، ميزة هذا القانون على المستوى التطبيقي، إلغاء الاعتماد المسبق والرجوع إلى التصريح الإداري الذي كان معمولا به قبل سنة 1971 من حيث الفترة، والأمر رقم 79/71 من الجانب التشريعي لكن وبالرغم من العودة إلى الروح الليبرالية في مسألة تأسيس وتسيير الجمعيات التي جاء بها قانون سنة 1987 فإن المرسوم التطبيقي الصادر بتاريخ 02 فيفري 1988 سحب هذه الروح بإبقائه على صلاحيات الإدارة في عملية مراقبة تأسيس الجمعيات، لذا فإن الانفتاح القانوني على مستوى الحركة الجمعوية في هذه الفترة بالذات بقي ناقصا ولا يتماشى ومجمل التحولات التي حدثت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي التي نفذت على حينه. استمرت هذه الوضعية القانونية على حالها إلى غاية صدور القانون رقم: 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990.

04- مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني (ما بعد 1988):

تكتسي هذه المرحلة مكانة هامة في تاريخ الحركة الجمعوية نظرا لأهمية الأحداث والتغيرات التي عرفتها الجزائر خلالها، ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة والذي يصب مباشرة في الموضوع المعالج هنا هو ظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة بعد مخاض عسير وصراع مرير على استعماله كوسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الأزمة الحادة التي كان يعيشها أومن طرف المعارضة للمطالبة بحقها في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع[2]، هذا الصراع الذي بلغ أوجه نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

---

[1]- عروس الزبير، **التنظيمات الجمعوية بالجزائر - الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص19.

[2] - عبد الناصر جابي، **العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سابق.

وفيما يخص أحداث أكتوبر 1988م فتعتبر تتويجا لمجموعة من الحركات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات -حركة تيزي وزو 1980، حركة وهران 1982 وحركة قسنطينة 1986- لكنها تميزت بدرجة من الشمولية، وانتهاك لحقوق الإنسان لم تعرفها البلاد منذ استقلالها[1]. دخلت الجزائر أثرها في أزمة حادة زادها عمقا فشل عملية الانتقال السياسي التي حاول النظام السياسي إنجازها بعد 1988 ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بتبني اقتصاد السوق، بل سياسيا كذلك بالمناداة بالتعددية السياسية والنقابية[2]، وهو الأمر الذي ترتب عليه انتعاش العمل الجمعوي كتتويج للانفتاح السياسي المفروض من أعلى والقائم على التعددية التي تجسدت تشريعيا في دستور 1989 وقانون التنظيمات ذات الطابع السياسي لذات السنة[3].

4-1- القانون 31/90 المسير للجمعيات وتداعياته:

ما يميز الحركة الجمعوية في هذه المرحلة من الناحية القانونية هو صدور القانون رقم:31/90 بتاريخ: 1990/12/04م المنظم والمسير للجمعيات والذي يعتبر خطوة هامة ووثبة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي[4]، حيث كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات، رفع العراقيل البيروقراطية والإدارية وتبسيط إجراءات التأسيس... وهو ما ترجم في الواقع بالانتشار الهائل للجمعيات كماً ونوعاً وبشيء من الشمولية من حيث؛ النوع والانتشار الجغرافي بما في ذلك الجمعيات التي نتناولها بالدراسة في بحثنا هذا.

---

[1] - عروس الزبير، " الدين والسياسة في الجزائر: انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988 نموذجا "، في: عبد الباقي الهرماسي (وآخرون)، **الدين في المجتمع العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان2000، ص493.

[2] - عبد الناصر جابي، " الحركات الاجتماعية في الجزائر-أزمة الدولة الوظيفة وشروخ المجتمع"، مرجع سابق، ص 312.

[3] - عروس الزبير، **التنظيمات الجمعوية بالجزائر - الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص 21.

[4] - بوسنة محمود، " الحركة الجمعوية في الجزائر؛ نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية "، مرجع سابق، ص 135.

4-2- تسهيل إجراءات تأسيس الجمعيات:

ويرجع الفضل في ذلك الانتشار الواسع للجمعيات بالدرجة الأولى إلى التسهيل في إجراءات التأسيس فالمادة 7 من القانون رقم 31-90 لعام 1990 تنص على أن الجمعية من اجل اعتبارها نظامية ما عليها إلا:

- إيداع طلب التصريح لدى السلطات المختصة.
- الحصول على إيصال بالتسجيل خلال مدة أقصاها 60 يوم من تاريخ الإيداع.
- نشر قرار تأسيس الجمعية في جريدة وطنية على الأقل.

وعن أسباب رفض التسجيل تنص المادة 4 من نفس القانون على أن طلب التسجيل يمكن رفضه إذا كان الأعضاء:

- من جنسية أجنبية.
- لا يتمتعون بحقوقهم المدنية.
- إذا كان لهم سلوك مخالف لمصالح النضال من اجل التحرر الوطني.

وحتى الإجراءات العقابية التي يمكن أن تتخذ ضد الجمعية أصبحت تحال على الجهات القضائية المختصة فالمادة 23 من نفس القانون تنص على أنه؛ بناء على تحقيق من السلطة العامة المختصة، يمكن للقضاء الحكم بتعليق الجمعية وجميع نشاطاتها و ذلك عندما تمارس الجمعية نشاطات تخالف القوانين النافذة أو الأهداف المحددة لها. كما يمكن لنفس الأسباب حل الجمعية عن طريق القضاء (المادة 35). ولقد تم تأكيد هذه الأحكام بالمادة الخامسة من القانون و التي تنص على أن الجمعية تعتبر باطلة إذا كانت أهدافها مخالفة للنظام أو الأخلاق العامة.

وبشكل عام من الناحية التشريعية يعتبر القانون المنظم والمسير للقطاع الجمعوي ميسر ومشجع لازدهار وتطور الحركة الجمعوية.

4-3- مبررات انتعاش الحركة الجمعوية في هذه المرحلة:

بصدور القانون رقم: 31/90 المؤرخ في: 1990/12/04 كما سبق الذكر ظهرت جمعيات كثيرة العدد ومختلفة النوع؛ ثقافية، رياضية، بيئية، دينية، اجتماعية، نسائية...الخ. هذا الانفجار في المجال الجمعوي يرجعه البعض إلى قناعة أغلبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي (سيطرة القطاع العام على مختلف النشاطات) في تحقيق التنمية، وإلى الوضع الأمني

الصعب للبلاد وتأثيره على تغيير نظرة مؤسسات الجمهورية لمفهوم الأمن، بالإضافة إلى التغيرات الجدرية التي اجتاحت المعسكر الاشتراكي والتي كان لديها أثر أكيد في الإسراع بتغيير نموذج تسيير المجتمع الجزائري[1]، كما يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين؛ سبب اقتصادي وآخر سياسي:

- **سبب اقتصادي**: الذي تزامن مع أزمة الدولة السخية Etat providence والتي ترجمت بتراجع وتخلي الدولة عن بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

- **سبب سياسي**: الذي يعبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الاجتماعي الذي أجهض من طرف أجهزة الدولة مما أنتج ردود أفعال من طرف المجموعات الاجتماعية خاصة الفئات الوسطى التي عانت من الأزمة الاقتصادية وكذا من العجز الكبير للفضاء الديمقراطي[2].

كما يرجع إلى الفراغ الذي كانت تعاني منه الساحة الوطنية فيما يخص هذه الظاهرة، فمثلا في سنة 1987 عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة خلال السنة كان 06 جمعيات، ليرتفع سنة 1990 إلى 152[3]. وهو ما يجعل التفكير في أن عدد الجمعيات يمكن أن يكون مؤشر على ازدهار الحركة الجمعوية وكنتيجة للقوانين اللبرالية وتعامل السلطة مع المجتمع المدني، ويجعل المعرفة الكمية والوضعية الحالية للقطاع أكثر من ضرورية وهو ما سنعمل على البحث فيه في المبحث الموالي؛

---

[1] - نفس المرجع، ص 138.

[2] - عمر دراس، " الحركة الجمعوية بالمغرب العربي "، في: **دفاتر CRASC - رقم 05**، منشورات CRASC، وهران 2002 ص06.

[3] - بوسنة محمود، مرجع سابق، ص 141.

المبحث الثاني:

التطور العددي، نسبة المشاركة والوضعية التشريعية للعمل الجمعوي

إذا وكما جاء في المبحث الأول من هذا الفصل فلقد عرف القطاع الجمعوي في إطار القانون رقم: 31/90 دفعا جديدا يمكن أن نلمسه من خلال ذلك الانفجار في عدد الجمعيات المعتمدة انطلاقا من تلك الفترة وهو ما يفترض أن يصاحب بالعديد من التغيرات في نسبة المشاركة مثلا وهو ما سنعمل على توضيحه في هذا المبحث بالإضافة إلى محاولة كشف السنوات التي عرفت حركية في تأسيس الجمعيات والبحث عن تفسير أو قراءة ذلك وعلاقته بالوضعية التشريعية وكيفية تعامل القانون الجزائري مع هذه الظاهرة، لننتهي في الأخير إلى الوضعية الحالية للحركة الجمعوية.

01 - التطور العددي للجمعيات:

01-01- التضارب بين الأرقام المصرح بها والواقع:

أول ما يمكن ملاحظته حول التطور العددي للجمعيات في الجزائر هو التضارب في الأرقام وعدم تطابقها – وإن كانت الأرقام المقدمة من الجهات المختلفة ذات دلالة - وغياب الإحصاء الدقيق لها وبالتالي فالقيام بعملية تكميم لها جد صعبة نتيجة صعوبة التحكم الدقيق في عدد الجمعيات المحلية جراء قلة النشاط وانعدامه في بعض الأحيان[1]، وهو ما صادفنا في البحث الميداني، ففيما يخص الجمعيات النشطة ببلدية عين قشرة لوحدها ورغم صغر المنطقة وقلة الكثافة السكانية بها كان تحديد الجمعيات المتواجدة بها أمر غير ممكن اعتمادا على تصريح الجهات الرسمية الوصية على القطاع أو التي لها علاقة مباشرة به حيث أننا وجدنا جمعيات لم ترد قط في البيانات الرسمية من جهة، وعدم وجود أخرى بتاتا على أرض الواقع رغم التصريح الرسمي بها[*].

01-02- مقارنة حجم الظاهرة في الجزائر بدول أخرى:

بشكل عام فبعض الدراسات المقارنة للظاهرة الجمعوية تعجب بالجمعيات في الحالة الجزائرية –وإن كانت تعتمد على الأرقام المصرح بها رسميا من طرف الجهات الحكومية- وبالتنامي العددي الهائل الذي عرف بالانفجار حيث تم تأسيس 20000 جمعية في ثلاث سنوات[2]، وفيما يخص آخر الأرقام التي بحوزتنا كان آخر رد للحكومة الجزائرية بتاريخ 03 أكتوبر 2007 على قائمة المسائل التي ينبغي الرد وتناولها والمطروحة من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛ كان التصريح بـــ: 79023 جمعية محلية معتمدة و 952 جمعية وطنية[3]، وآخر تصريح بحوزتنا عن التطور العددي للجمعيات على المستوى الوطني لوزير الداخلية السيد نور الدين يزيد زرهوني الذي صرح أن التطور العددي للجمعيات كان كالتالي:

---

[1] - عبد الناصر جابي، *العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر – الواقع والآفاق*، مرجع سابق.

[*] - انظر تفصيل ذلك في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

[2]- Sarah Ben Néfissa, Op. Cit. p 20.

[3] - أنظر: المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة CCPR في الموقع:

www.ohchr.org/english/bodies/hre/docs/advancedocs/wralgeria 91_ar.doc

جدول رقم (02)؛ التطور العددي للجمعيات المحلية والوطنية المعتمدة على المستوى الوطني[*].

السنة	عدد الجمعيات
1992	30 ألف جمعية
2001	56 ألف جمعية
2005	75 ألف جمعية
2007	81 ألف جمعية

الأرقام الواردة في هذا الجدول تجعل من الجزائر في مقدمة الدول المغاربية والعربية من حيث التطور العددي للجمعيات وإن كانت تعرف مستوى هيكلة غير ناضجة وغير مكتملة[1] ولمقارنة فلقد تم إحصاء 6700 جمعية في تونس و 15000 بمصر (إحصائيات سنة 2002)[2].

هذه الأرقام إذا ما قورنت بتلك التي تعرفها دول أوروبا وأمريكا ستكون معبرة عن ضعف حقيقي في التطور العددي للجمعيات بالجزائر وبالدول المغاربية والعربية بصفة عامة ففي فرنسا مثلا عدد الجمعيات سنة 2001 بلغ 880000 جمعية وتسجل سنويا 70000 جمعية جديدة[3]، وفي الولايات الأمريكية المتحدة يتم الترخيص يوميا لـــ 200 جمعية تعمل في القطاع الخيري.

02 - نسبة المشاركة في العمل الجمعوي وحقيقة التطوع:

في الولايات الأمريكية المتحدة على سبيل المثال ينتظم في هذا القطاع قرابة 11 مليون موظفا بصفة دائمة، إضافة إلى 90 مليون متطوع بواقع 05 ساعات عمل أسبوعي في التطوع

---

[*] - تركيب شخصي اعتمادا على تصريح وزير الداخلية في: جريدة الشروق اليومي، العدد 2326 ليوم السبت 14 جوان 2008.

[1] - عبد الناصر جابي، *العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر – الواقع والآفاق*، مرجع سابق.

[2]- Sarah Ben Néfissa, Op. Cit. p20.

[3] - عمر دراس، " المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر "، مرجع سابق، ص 19.

في جميع التخصصات[1] وبالمقابل نسجل في الجزائر نسبة لا تتعدى 05%، نسبة المشاركة هذه من خلال أغلب الجمعيات الملاحظة ميدانيا تقتصر على أعضاء مكتب الجمعية فقط[2]، حيث تعجز هذه الجمعيات عن جلب المشاركين والمنخرطين وهي تعيش بذلك أزمة حقيقية في المشاركة وهو ما سنحاول البحث في حقيقته بالكشف عن أسباب الإحجام والإقبال على العمل الجمعوي ومبررات ذلك عند الفاعلين محل الدراسة.

03 – سنوات النشاط في تأسيس الجمعيات:

وعن أنشط فترة من حيث تأسيس الجمعيات فلقد كشفت آخر الدراسات الوطنية حول الحركة الجمعوية[3] أنها الفترة الممتدة بين 1995 - 2000 م وهذا ما يظهر من خلال تفحص تواريخ تأسيس الجمعيات بعين قشرة حيث أنه و إذا أخذنا الاختلاف النوعي في أصناف الجمعيات كمؤشر ذوا دلالة فإننا سنجد أن أغلب الجمعيات التي أنشأت بالمنطقة كان تأسيسها خلال هذه الفترة وبالضبط بين 1995 - 1997 أين نسجل حركية الفعل الجمعوي من ناحية الكم والكيف، وهي السنوات التي تلت مباشرة سنة انعقاد ندوة الوفاق الوطني التي دعا إليها المجلس الأعلى للدولة، وتلتها ندوة الحوار الوطني التي دعا إليها الرئيس اليامين زروال والتي دعا فيها لمشاركة جميع التنظيمات الحزبية والجمعوية الفاعلة على الساحتين السياسية والاجتماعية[4] وهو ما يعبر عن نية السلطة في إشراك جميع الحسيات السياسية والاجتماعية في حل الأزمة التي تمر بها البلاد، والتي يبدوا أنها ترجمت على أرض الواقع بانتعاش الحركة الجمعوية، كما يمكن أن يكون للانفراج الأمني الذي عرفته البلاد بعد سنة 1995[5] دورا في ذلك، لأنه وأمام الضغط الذي كان مفروض على مؤسسات الدولة سارعت هذه الأخيرة في فتح المجال أمام الجمعيات

---

[1] - كمال منصوري، " المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي "، **مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد30**، أيلول (سبتمبر)،2006، على الموقع: www.Ulum.nl

[2] - عمر دراس، " المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر "، مرجع سابق، ص 19.

[3] - Omar Derras, **le phénomène associatif en Algérie**, Friedrich Ebert, Alger, 2007, 153p.

[4] - عروس الزبير، **الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر**، مرجع سابق، ص347.

[5] - Mostefa Boutefnouchet, **la société algérienne en transition**, OPU, Alger, 2004, p 119.

وتدعيمها وتشجيعها ماديا ومعنويا للإبقاء على نشاطات مؤسسات الدولة في بعض القطاعات كنشاطات دور الشباب والمراكز الثقافية والقاعات المتعددة النشاطات التي كان تسييرها ملقى على عاتق الجمعيات[1].

04 - الوضعية التشريعية الجديدة وفصل العمل الجمعوي عن السياسي:

تتمثل الوضعية التشريعية الجديدة في دستور 1989 الذي تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن آرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية فالمادة 33 من الفصل الرابع المتعلق بالحقوق والحريات من دستور 1989 الجزائري تنص على أن الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة، وتتضح هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41 التي تنص على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن. والذي تجسد شق منها في قانون 31-90 لسنة 1990 المنظم والمسير للحركة الجمعوية، كما أن الدستور يميز بشكل واضح بين الجمعية والحزب أو الجمعية السياسية من خلال المادتين 43/42 والقوانين التنظيمية لكل منهما منفصلا عن الآخر.

05 – الوضع الحالي للحركة الجمعوية:

05-01- عزم الإدارة على إعادة تنظيم القطاع:

حاليا لا يكاد يمر يوم دون أن تجد في الصحف اليومية خبر الإعلان عن تأسيس جمعية، في الوقت الذي تعتزم فيه وزارة الداخلية وهي الوزارة الوصية على تسيير القطاع وتنظيمه على مقاضاة الجمعيات المنحرفة عن أداء مهامها الرئيسية، وإعادة النظر في شروط وطرق اعتماد الجمعيات لوضع حد لما أسمته السمسرة في القطاع وفرض سلطة القانون عليه[2] وهو ما يفسر

---

[1]- أحمد بوكابوس، *مقاربة سوسيو-تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية*، مرجع سابق، ص ص 80-81.

[2] - يومية الشروق، العدد 2326 ليوم السبت 14 جوان 2008، ص 5.

بالشروع في تطهير قوائم الجمعيات ومطالبتها بتقديم التقارير المالية والأدبية في العديد من ولايات الوطن[1].

05-02- الدعم المادي وإحكام السيطرة:

عرف القطاع الجمعوي في السنوات الأخيرة طريقة جديدة للدعم المالي الذي تشتكي منه غالبية الجمعيات والتي يمثل مع نقص مقرات النشاط عقبة فعلية في وجه الجمعيات الجزائرية، وتتمثل طريقة الدعم هته في استفادتها من دعم هيئات ومنظمات أجنبية على غرار الاتحاد الأوربي عن طريق مشروع "أ.ن.ج.2" الذي وصلت إعاناته المالية للجمعيات الجزائرية سنة 2008 م حوالي 11 مليون أورو[2] ومؤسسة فرنسا، حيث يأتي هذا الدعم في شكل شراكة في دعم وتسيير مشاريع هذه الجمعيات، أمام النقص الفادح التي تعرفه الجمعيات الجزائرية فيما يخص التمويل، فموارد الجمعية حسبما جاء في المادة 62 من القانون 90/31 تشمل مساهمات الأعضاء وموارد نشاطاتها والهبات والمنح والمعونات المقدمة من الدولة، وتنص المادة 30 من نفس القانون على أن الجمعيات التي لها الحق في الدعم المالي هي الجمعيات التي تحددها الجهات المسؤولة على أساس أنها تخدم المصلحة العامة وهو ما يجعل الإدارة مخولة دون شروط محددة في عملية تمويل الجمعيات التي يمكن استغلالها كوسيلة للضغط أو لشراء ولاء الجمعيات، بالإضافة إلى معانات الجمعيات من الرقابة الصارمة التي تمارسها الإدارة على الاتصال بالجهات الأجنبية[*] التي لا يتم إلا عبر قنواتها.

[1] - يومية آخر ساعة، العدد 2336، ليوم الاثنين 16 جوان 2008، ص2.

[2] - يومية الخبر ، العدد 5392، ليوم 06 أوت 2008، ص 06.

[*] - اتهم السيد جمال ولد عباس وزير التضامن الوطني بعض الجمعيات صراحة بعملها لصالح جهات خارجية وهو سبب كافي لحرمانها من جميع أشكال الدعم والمساعدة، كما صرح أنه رفع تقريرا مفصلا لرئاسة الحكومة حول تلك الجمعيات المشبوهة، ليضيف أن الأموال الموجهة للجمعيات من قبل جهات أجنبية يجب أن تمر على الوزارة وتحت رقابتها، أنظر؛ يومية الشروق، العدد 2325، ليوم 12 جوان 2008، والعدد 2376، ليوم 11 أوت 2008.

ومنه فهذا الوضع وأمام غياب استراتيجيات عملية للتمويل الذاتي فإن أغلب الجمعيات يقعون عرضة للتبعية والاستغلال من قبل الإدارة العمومية و مختلف التيارات السياسية[1] أو التوقف عن النشاط بحجة غياب الدعم المالي إذا لم تضطر لتوقيف نشاطها.

05-03- الإقحام الصريح في اللعبة السياسية:

على الرغم من أن القوانين والتشريعات الجزائرية واضحة وصريحة في الفصل بين ما هو سياسي وما هو جمعوي كما جاء في العنصر السابق إلا أن الوضعية المالية للجمعيات كثيرا ما تجعلها عرضة للتبعية والاستغلال كما بينا ذلك في العنصر السابق وهي وضعية يغذيها التنافس السياسي والإيديولوجي للسيطرة على الساحة الاجتماعية إضافة إلا الخلط بين المفهومين؛ سياسي / جمعوي، وبناء استراتيجيات تنافسية بين الجمعيات نفسها بدلا من التعاون والتنسيق[2]، وهو ما يترجمه الواقع في شكل الولاء السياسي الذي يصل إلى حد تنشيط الحملات الانتخابية وتحويل مكاتب الجمعيات إلى مكاتب مداولات لبعض الأحزاب.

---

[1] - عمر دراس، " المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر "، مرجع سابق، ص32.

[2] - عروس الزبير، " حوصلة وتقييم "، في: عروس الزبير (تنسيق)، **الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص 144.

- الفصل الثالث:

الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة عين قشرة.

المبحث الأول: تقديم مجال الدراسة

01 – شيء عن تاريخ المنطقة وأصل السكان.

02 - الموقع والمساحة.

03 - الحدود الجغرافية.

04 - التضاريس.

05- احتلال الأراضي.

06- المناخ.

07- نمو ديمغرافي كبير وخصائص سكانية متباينة.

08- مدى استجابة القطاعات الاقتصادية.

08- 01- الفلاحة.

08- 02- القطاعات الأخرى.

المبحث الثاني: استخدام المرافق العامة والتجهيزات:

01- مرافق التعليم والتكوين.

01-01- التعليم الابتدائي.

01-02- التعليم المتوسط.

01-03- التعليم الثانوي.

01-04- التكوين المهني.

02- المرافق الصحية.

02-01- قاعات العلاج.

02-02- العيادات متعددة الخدمات.

02-02-01- المركز العمومي للصحة الجوارية ببودوخة.

02-02-02- المركز العمومي للصحة الجوارية بعين قشرة مركز.

03- المرافق الإدارية.

04- المرافق الرياضية والترفيهية.

05- مرافق الأمن والحماية المدنية.

06- المرافق الشعائرية والروحية.

07- وسائل النقل.

08- المنشآت القاعدية.

08-01- شبكة الطرق والمواصلات.

08-01-01- الطريق الوطني رقم 43.

08-01-02- الطريق الولائي رقم 39.

08-01-03- طرق تربط بين المشاتي والتجمع الرئيسي.

08-02- الشبكات التقنية.

08-02-01- شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب.

08-02-01- شبكة الصرف الصحي.

المبحث الأول:

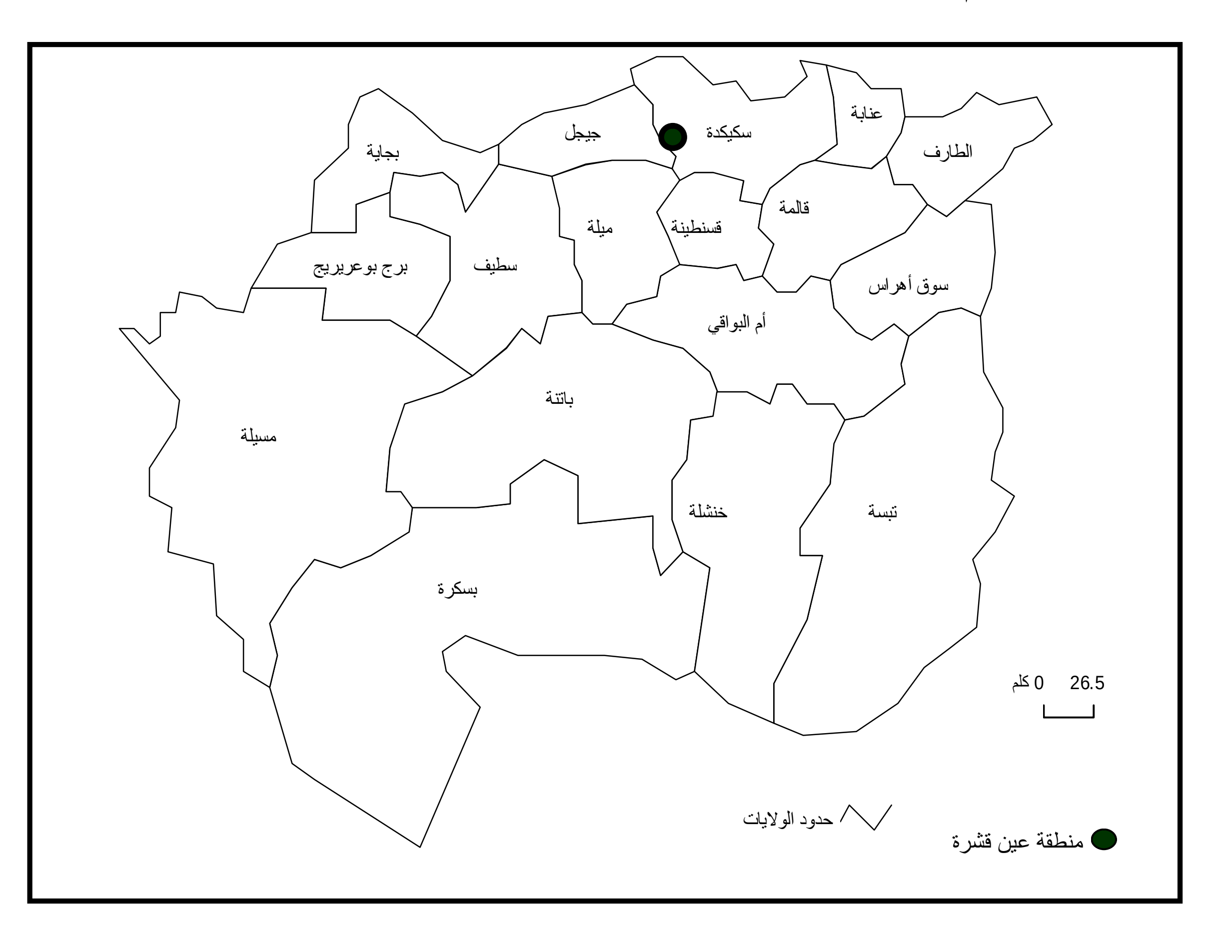
تقديم مجال الدراسة

سنة 1952 م كتب "J. Simonet" في "L'édile Algérien" مقال بعنوان؛ " Collo fille de la mer est de la foret" وبدأ مقاله بالمثل القائل:

" إذا كانت جميع الطرق تؤدي إلى روما فإنها لا توصل جميعها إلى القل "

والطرق المعنية هنا هي طرق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وهو الأمر الذي ظل قائما بعد نصف قرن من كتابة تلك المقال كما هو ما نعمل على رصده في هذا المحور من دراستنا خلال دراسة عينة تنتمي إلى هذا الحوض، وهي منطقة عين قشرة.

خريطة رقم 01- شمال-شرق الجزائر: خريطة الحدود الإدارية للولايات.



01- شيء عن تاريخ المنطقة وأصل السكان:

أول ملاحظة يمكن تسجيلها عند البحث في تاريخ المنطقة هي أنه لم يكتب إلى حد اليوم[1]، وإن كانت بعض الكتابات والوثائق تربط تاريخ إنشاء المنطقة بالوجود الاستعماري حيث ورد فيها أن تاريخ إنشائها يعود إلى الفترة الاستعمارية وتحديدا إلى سنة 1880 كمركز إداري تابع لبلدية القل المختلطة، وفي سنة 1957 تم ترقيتها إلى بلدية إثر حل البلديات المختلطة، وفي سنة 1990 تم إدراجها كدائرة إثر التقسيم الإداري لنفس السنة، وهي بذلك تربط تاريخ المنطقة بتاريخ التقسيم الإداري وتهمل الامتداد التاريخي للتواجد البشري والحضاري بالمنطقة منذ أقدم العصور والتي لا تزال الشواهد المادية دليل عليه؛ ففي الوقت الذي كنا فيه بالمنطقة لإجراء هذه الدراسة تم اكتشاف موقع أثري من قبل أحد المواطنين يعود إلى الحقبة الرومانية وهو أمر وارد إذا ما أخذنا موقع المنطقة الذي يتوسط مدنا تاريخية مشهورة كانت خاضعة للسيطرة الرومانية وعلى رأسهم سيرتا[2] عاصمة مملكة نوميديا الشرقية التي ظهرت خلال القرن الثالث قبل الميلاد[3]، حيث عملت السيطرة الرومانية على الاستيلاء على المدن والقرى الواقعة شمالي سيرتا إلى سواحل البحر وحولتها إلى مستوطنات رومانية[4].

وإن كان ابن خلدون في ذكره لسكان الجبال بين سكيكدة وجيجل لم يذكر إلا بني تلـيلان فهناك من العروش من هم أكثر منهم كبني تفوت مثلا[5] التي ينتمي جل سكان عين قشـرة إلـيهم وتفوت أصلها تفورت وهي فخذ من دمر إحدى بطون زناتة[6] وهـم مـن العـرب الحميريـون الوافدين إلى هذه الجبال التي كانت تعتبر موطن قبيلة كتامة وهم من البربر البرانس[7].

---

[1] - خنوف علي، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري: نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي**، مطبعة النصر، الجزائر، 1999، ص ب.

[2] - محمد البشير شنيتي، **الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة. 146 ق م/ 40 م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 م، ص 65.

[3] - نفس المرجع، ص 18.

[4]- نفس المرجع، ص 66.

[5] - محمد سليمان الطيب، **موسوعة القبائل العربية، بحوث ميدانية وتاريخية**، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 767.

[6] - نفس المرجع، ص 768.

[7] - نفس المرجع، ص 837.

02- الموقع والمساحة:

تقع بلدية عين قشرة إذا ضمن سلسلة مرتفعات القل (le massif de collo) الذي يقع على بعد 500 كلم شرق الجزائر العاصمة وعلى بعد 150 كلم من الشمال-الغربي لولاية قسنطينة، إداريا هي بلدية تابعة لولاية سكيكدة حيث تقع غرب الولاية على بعد 75 كلم من مقر الولاية على حدود ولاية جيجل التي تبعد عن مقر ولايتها بـ 80 كلم.

03- الحدود الجغرافية:

كما توضح الخريطة فبلدية عين قشرة يحدها من الشمال بلدية واد الزهور وبلدية بني زيد ومن الجنوب بلدية أم الطوب وبلدية السطارة (تابعة إداريا لولاية جيجل) ومن الشرق بلدية بين الويدان ومن الغرب بلدية الولجة بوالبلوط.
تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 14400 هكتار.

خريطة رقم 02- خريطة توطن مجال الدراسة.



04- التضاريس:

تتميز المنطقة بالطابع الجبلي فهي جزء من الأطلس التلي إذ تمثل نسبة الجبال 65.75٪ من المساحة الإجمالية، تمتاز جبالها بطابع الاستمرار والاتصال وشدة الانحـــدار، حيـــث بلـــغ ارتفاع أعلى قمة 816 م وهي "كدية دي الزرب".

وتعتبر السهول ثاني مظهر تضاريسي حيث يشمل ربع مساحة البلدية وتتركز أساسا في أقصى الجنوب الغربي.

05- احتلال الأراضي:

تتربع الغابات والأحراش على حوالي 84.19٪ من المساحة الإجمالية للبلديـــة بمســـاحة تقدر بـــ: 12040 هكتار مكوناتها الأساسية أشجار البلوط الفليني والزان، بينما تمثـــل أراضـــي القطاع الفلاحي 17.20٪ بمساحة تقدر بـــ: 2460 هكتار تشمل منطقة بودوخة بالإضافة إلى أنها توجد متفرقة خاصة في المناطق المحيطة بالمشاتي والتجمعات السكانية الثانوية.

06- المنـــــــاخ:

يسود المنطقة مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يمتاز بصيف حار وجاف وشتاء بـــارد شبه رطب إلى رطب، متوسط التساقط 673 ملم في السنة ومتوسط درجة الحرارة 17.9°م، أما الرياح السائدة فذات اتجاه جنوبي غربي شتاء واتجاه شرقي صيفا.

07- نمو ديمغرافي كبير وخصائص سكانية متباينة:

ارتفع عدد سكان عين قشرة من 22040 نسمة سنة 1998 الى 24670 نسمة ســـنة 2008 بمعدل نمو يقدر بـــ: 1.06٪ في حين أن النسبة على المستوى الوطني تقـــدر بـــــ: 1.72٪ إلا أنه داخل المجال المدروس يلاحظ تباين كبير من منطقة إلى أخرى، حيث يلاحظ أن بعض المناطق تعرف معدلات نمو مرتفعة للغاية، لا سيما التجمع الحضري المركـــزي –

عين قشرة- الذي عرف معدل نمو يقدر بـ: 2.71٪ وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة بمعدل النمو الوطني المقدر بـ: 1.72٪ وبمعدل النمو في التجمعات السكنية الثانوية والمناطق المبعثرة التي تدخل في إقليم البلدية التي عرفت تراجع كبير في معدل النمو، حيث سجلت التجمعات الحضرية الثانوية و المناطق المبعثرة معدلات نمو تحت الصفر والمقدر بـ: -1.22٪ و -0.93٪ على التوالي، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم03: جدول يوضح تطور عدد سكان عين قشرة بين 1998-2008 حسب توزيع السكان على المناطق الحضرية – تركيب شخصي-

التشتت		سنة 1998		سنة 2008		الفرق بالزيادة أو النقصان	
		عدد السكان	عدد الأسر	عدد السكان	عدد الأسر	عدد السكان	عدد الأسر
تجمع حضري مركزي	عين قشرة مركز	10202	1357	14011	2154	3809+	797+
تجمع حضري ثانوي	بودوخة	4074	562	4867	901	793+	56 -
	حجر مفروش	1547	204	1341		206-	
	الصفصافة	813	114	لم تعودا ضمن المناطق الحضرية الثانوية بل مناطق مبعثرة			
	البطحاء	537	77				
	المجموع	6971	957	6208		763 -	
المناطق المبعثرة		4867	641	4451	669	416-	28 +
المجموع		**22040**	**2955**	**24670**	**3724**	**2630**	**769**

وفي حقيقة الأمر فالنتائج الواردة في هذا الجدول يمكن التعليل عليها بالنزوح والهجرة الجماعية التي عرفتها هذه المناطق –المبعثرة والثانوية- تجاه التجمع الحضري المركزي الذي يعرف استقرارا أمنيا وتوفره على بعض المرافق الضرورية المنعدمة في تلك المناطق كالمدارس مثلا وهو ما يفسر التباين في معدلات النمو بين هذه المناطق، ويلحق دائرة عين قشرة بالدوائر الحضرية لولاية سكيكدة حيث أن 56.72 ٪ من السكان يعيشون على مستوى المركز الحضري الرئيسي عين قشرة.

وكنتيجة للوضعية السابقة وعلى مستوى الكثافة السكانية فإننا نجد أن التجمع الحضري المركزي عين قشرة يتميز بكثافة سكانية عالية تصل إلى 172.5 ن/كلمّ، حيث تفوق بذلك المعدل الوطني مقابل كثافة سكانية أقل في المناطق المجاورة.

وهنا نجد السؤال الذي يبحث عن إجابة أمام هذا التزايد السكاني هو هل وتيرة التنمية بالبلدية مواكبة للنمو الديموغرافي السريع وتعمل على تلبية حاجيات المواطن وترقى بمستوى معيشته أم أن الوضعية السابقة خلقت نسيج عمراني يفتقر للتجهيزات والمرافق الضرورية لحياة السكان؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنه من خلال مدى استجابة المرافق العامة لمتطلبات السكان؛ وقبل هذا:

08 - مدى استجابة القطاعات الاقتصادية:

تتميز الوضعية الاقتصادية في المنطقة بصفة عامة وفي عين قشرة على وجه الخصوص بالهشاشة وعدم تلبيتها لحاجيات السكان وهو ما يبدو وبوضوح من خلال العجز الكبير المسجل على مستوى التشغيل والتراجع الملحوظ في استجابة تلك القطاعات للطلب، فعين قشرة تعرف نسبة مرتفعة من البطالة حيث لم تستجيب مختلف القطاعات على مدار 11 سنة إلا لـ 1700 عامل* أي بنسبة 09.11٪ من إجمالي القوة العاملة التي تمثل نسبة 75٪ من إجمالي السكان بـ: 18660 نسمة أعمارهم بين 16-59 سنة موزعين على تلك القطاعات كالتالي:

08-01- الفلاحة:

رغم محدودية أراضي القطاع الفلاحي والتي تمثل؛ 17.20٪ من إجمالي مساحة البلدية بمساحة تقدر بـ: 2460 هكتار تشمل منطقة بودوخة بالإضافة إلى أنها توجد متفرقة خاصة في المناطق المحيطة بالمشاتي والتجمعات السكانية الثانوية، إلا أن القطاع يسيطر على اليد العاملة بتشغيله 600 شخص وهو ما يعادل 3.21٪ من إجمالي القوة العاملة.

* - سنة 1987 كان عدد المشتغلين في مختلف القطاعات 2422 ليرتفع سنة 1998 إلى 2743.

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين قشرة وفي شقه الخاص باقتراحات التهيئة كان قد اقترح إمكانية رفع أراضي القطاع من 07.14٪ إلى 23.5٪ عن طريق استصلاح 2303 هكتار[1] يمكن استغلالها بطريقتين؛ غرس الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية، وزراعة الحبوب والمحاصيل الجافة والزراعات المسقية[2]. يبقى أن نشير إلى أن سكان المنطقة يلجئون كثيرا إلى الزراعات الصغيرة أو العائلية في المناطق الجبلية بشكل خاص، وهو ما يمتص شيء من اليــد العاملة.

08-02- القطاعات الأخرى:

على الرغم من كون المنطقة تحتوي على إمكانيات ومؤهلات صناعية كبيــرة خاصـــة منها الصناعة الصغيرة والمتوسطة في ميدان الخشب والفلين وصناعة مواد البناء لتوفر المنطقة على المادة الأولية[3]، إلا أن القطاع لا يسجل أي أرقام فيما يخص امتصاصه لليد العاملة، قطـــاع البناء والأشغال العمومية يسجل 450 عامل ليكون بذلك في المرتبة الثانية بعد قطـــاع الفلاحـــة، يليه قطاع التجارة بـــ 370 تاجر مسجل على مستوى بلدية عين قشرة مـــع الإشـــارة إلـــى أن المنطقة تعرف سوق أسبوعية تقام وسط المدينة على مساحة 1000م^2 كل يوم اثنين والتي تعتبر من الأسواق المتوسطة حيث بلغ إجمالي التجار بها 72 تاجر سنة 2000م[4]، وفي الأخير الإدارة بـــ 280 موظف.

---

[1]- Centre d'Etude et de Réalisation en Urbanisme- Agence de SKIKDA, **plan directeur d'aménagement et d'urbanisme communal -AIN KECHERA : proposition d'aménagement**, p33

[2] - Ibid, p33.

[3]- Ibid, p33.

[4] - نبية نوراوي، رمانة بوقرن، " **الهياكل التجارية ودورها في تنظيم المجال –حالة ولاية سكيكدة** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تهيئة الأوساط الإقليمية (غير منشورة)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 135.

المبحث الثاني:
استخدام المرافق العامة والتجهيزات

سنحاول خلال هذا المبحث إبراز الإمكانيات الحالية المتوفرة لسكان المنطقة وما تسجله من عجز في مختلف القطاعات كمحاولة منا لمعرفة المجالات التي في حاجة إلى تدخل الدولة ومؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك الجمعيات النشطة في المنطقة، فالنقص الذي تعرفه مختلف القطاعات يخلق طلبا اجتماعيا قد يكون دافعا لنشاط وتحرك تلك الجمعيات؛

01- مرافق التعليم والتكوين:

01-1- الطور الابتدائي:

في هذا الطور نجد 3438 تلميذ موزعين على 17* مدرسة –منهـا 05 مـدارس بعـين قشرة مركز- بها 100 قسم يقوم على تأطيرهم 146 معلم، عدد المطاعم المخصصـة لتلاميـذ الابتدائي 17 مطعم أي بمعدل مطعم لكل مدرسة يسـتفيد مـن وجباتهـا 2523 تلميـذ بمعـدل 73.38% من إجمالي تلاميذ الابتدائي يستفيدون من وجبات الغداء. كما يستفيد 655 تلميذ مـنهم من النقل المدرسي بواسطة 04 حافلات مخصصة لذلك.

ويبقى أن نسجل أن المنطقة تعرف عجز بـ 11 قسم في هذا الطور علمـا أن المعـدل الوطني لإشغال القسم هو 31 تلميذ / قسم.

* - تتوفر البلدية على 19 مؤسسة تربوية للتعليم الابتدائي منها مدرستين مغلقتين ببوعمر والمرج لأسباب أمنية- المصدر: **" تقرير حول واقع التعليم الابتدائي والتكوين المهني "** مرفوع من رئيس بلدية عين قشرة إلى والي ولاية سكيكدة في 19 أفريل 2005.

01-2- الطور المتوسط:

أما بالتعليم المتوسط فهناك 2492 متمدرس موزعين على 04 إكماليات بهـــا 71 قســـم، وهي بذلك لا تعرف عجزا في هذا الطور وذلك كنتيجة لتدعيم القطاع بإكماليـــة جديـــدة علـــى مستوى حجر مفروش.

01-3- التعليم الثانوي:

ويبقى التعليم الثانوي بثانوية واحدة بها 22 قسم لمجموع 827 متمدرس و 52 أســـتاذ، كما يستفيد تلامذة هذا الطور من 04 حافلات للنقل المدرسي و 15 تلميذ مـــن خـــدمات النظـــام الداخلي.

والبلدية في هذا الطور تسجل عجز بـــ 04 أقسام لاستيعاب الزيادة عن المعدل الـــوطني للإشغال المتمثلة في 32 تلميذ/قسم مقابل 37.59 تلميذ/قسم بثانوية البلدية.

01-4- التكوين المهني:

أما التكوين المهني فالمركز الوحيد الموجود بالمنطقة والذي يسع لـــــ 250 متـــربص، يستفيد من خدماته 172 متربص، أي أن المركز يعرف نقص في الإقبال علـــى التســـجيل فـــي التخصصات المفتوحة وهو ما يعرف بالنقص النوعي في الفروع المعتمدة بـــالمركز (لا توجـــد فروع تراعي خصوصيات المنطقة كالأشغال الفلاحية وتربية النحل مثلا).

02- المرافق الصحية:

انطلاقا من الحصيلة السنوية للنشاطات الطبية لسنة 2008[1]م والتحقيق الشخصي الـــذي قمنا به شهر مارس 2009[*]م فإنه وعلى مستوى بلدية عين قشرة مركز يوجد:

---

[1] - المؤسسة العمومية للصحة الجوارية ، " الحصيلة السنوية للنشاطات الطبية لسنة 2008 " تقرير رسمي.

[*] - تحقيق شخصي بالمديرية الفرعية للمصالح الصحية بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بعين قشرة شهر مارس 2009.

02-01- قاعات العلاج:

يوجد 05 قاعات علاج مشتغلة واحدة بعين قشرة مركـز، والأخـرى منتشـرة عبـر المناطق المبعثرة التالية؛ زقار، الصفصافة، حجر مفروش والبطحة. بكل واحدة ممرض واحـد يقوم بمعالجة الجروح البسيطة والحقن.

02-02- العيادات متعددة الخدمات: تسمى حاليا المراكز العمومية للصـحة الجواريـة حيث نجد؛

02-02-01- المركز العمومي للصحة الجوارية ببودوخة:

بها طبيب واحد بمصلحة الطب العام، طبيب أسنان بمصلحة طب الأسنان، كما تحتـوي على 08 أسرة بمصلحة الولادة وإن كانت غير مشتغلة حاليا.

02-02-02- المركز العمومي للصحة الجوارية بعين قشرة مركز:

بها المصالح التالية:

- مصلحة الطب العام؛ بها نقطة مناوبة طبية تعمل 24/24 ساعة، يعمل بها 06 أطباء عامين، قامت المصلحة خلال سنة 2008م بـ؛ 21613 فحص.
- مصلحة طب الأسنان؛ بها 02 أطباء أسنان، قامت المصلحة خلال سنة 2008 بـ؛ 807 فحص، 212 عملية إصلاح وترميم، 3051 عملية قلع.
- مصلحة الولادة بسعة 08 أسرة بها 07 قابلات سجلت سنة 2008م، 342 مولود جديد لم تسجل من بينهم سوى 03 وفيات. كما يمكن أن نظيف إليها مصلحة تباعد الولادات.
- مصلحة الأشعة (X)، قامت خلال سنة 2008 بـ؛ 1042 صورة شعاعية.
- مصلحة المخبر (التحاليل) قامت خلال نفس السنة بإجراء 9029 تحليل.

كما نجد 15 ما بين؛ ممرضين، تقنين وتقنيين سامين ومساعدين في الصحة.

وتخصص المؤسسة للنقل الصحي 02 سيارات إسعاف واحدة جديدة وأخرى قديمة في حالة مهترئة.

أما فيما يخص أطباء القطاع العام فنسجل 04 أطباء عامين وطبيب أسنان واحد ومنه وحسب الشبكة النظرية للتجهيز فبلدية عين قشرة بحاجة إلى ثلاث أطباء اثنين عامين وواحد طب أسنان، أما فيما يخص الصيادلة فالبلدية تعرف اكتفاء لتواجد 05 صيادلة بمركز البلدية وواحدة ببودوخة.

وكما هو ملاحظ فالمنطقة لا تستفيد من خدمات الأطباء المتخصصين وهو ما يفسر لجوء العديد من سكانها إلى المناطق المجاورة للاستفادة من هذه الخدمات وبشكل خاص بلدية الميلية التابعة إداريا لولاية جيجل.

03- المرافق الإدارية:

كما سبق وأن ذكرنا فالتأسيس الإداري لبلدية عين قشرة يرجع إلى الاستعمار الفرنسي وبالضبط إلى سنة 1880 أين ألحقت كمركز إداري تابع لبلدية القل المختلطة، وفي سنة 1957 تم ترقيتها إلى بلدية إثر حل البلديات المختلطة، وفي سنة 1990 تم إدراجها كدائرة إثر التقسيم الإداري لنفس السنة، وهي كذلك حتى وقت إجرائنا لهذه الدراسة أين وجدنا التجهيزات الإدارية مشكلة كالآتي؛ مقر الدائرة، البلدية، خزينة ما بين البلديات، مكتب البريد والمواصلات، مقر الضمان الاجتماعي، مصلحة الفلاحة، مصلحة الغابات ومركز هاتفي، وكما هو ملاحظ فالمنطقة منقوصة من خدمات؛ المحكمة والبنك بوصفها كدائرة، وهي المرافق التي شكلت في العديد من المرات مطالب حركات احتجاجية من طرف سكان المنطقة، وهو ما يبقى مطلب متجدد في كل مناسبة رفقة مطلب مقر للأمن الوطني ووحدة للحماية المدنية.

من جهة أخرى وفي نفس السياق يتكون المجلس البلدي من 11 عضو كلهم رجال 04 منهم من حزب جبهة التحرير الوطني، 02 من التجمع الوطني الديمقراطي، 02 من حركة مجتمع السلم، 02 من حزب العمال و واحد من الجبهة الوطنية الجزائرية.

04- المرافق الرياضية والترفيهية:

كغيرها من مناطق الجزائر تعرف بلدية عين قشرة ارتفاع في نسبة الشباب يوازيه ارتفاع في نسبة البطالة وهو ما يجعل من وجود المرافق الشبانية من مرافق رياضية وترفيهية أمر بالغ الأهمية، لكن الملاحظ على عين قشرة هو ضعف الهياكل وعدم تهيئتها لاستيعاب الطاقات الشبانية الكبيرة التي تبقى مهمشة في غياب تكفل حقيقي بهذه الشريحة، ففيما يخص المساحات المخصصة للرياضة نجد على مستوى التجمع الحضري الرئيسي عين قشرة الملعب البلدي والملعب الجواري المتواجدان بالمفرزة البلدية رقم واحد وهما صغيران في الحجم مقارنة بالطلب الكبير عليهما بالإضافة إلى عدم تهيئتهما ووجودهما بالقرب من بعضهما يخلق نوع من اللا توازن في التغطية بالنسبة للسكان.

من جهة أخرى المرافق الترفيهية والمرتبطة عندنا دائما بمراكز الثقافة ودور الشباب هي الأخرى شكل من أشكال معاناة شباب المنطقة فعلى المستوى التنظيمي سكان عين قشرة لا يفرقون بين دار الشباب والمركز الثقافي، والهيكل الوحيد الموجود على هذا المستوى والتابع لقطاع الشباب والرياضة يعرف فوضى كبيرة في تنظيم المهام وتقسيم الأدوار بين الموظفين في القطاع والمشاركين من خارجه أفرادا كانوا أو جماعات ممثلين في الحركة الجمعوية، وهو ما جعل من هذا الهيكل مبنى شبه فارغ في إذا استثنينا المقهى الموجودة بداخله، قاعة لممارسة رياضة الكراطي والرياضات القتالية، وقاعة كبيرة تستغل في الحفلات والتظاهرات التي تقيمها البلدية أو منظمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات.

05- مرافق الأمن والحماية المدنية:

سنة 2005 م نظم المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح لبلدية عين قشرة بالتنسيق مع ممثلي المجتمع المدني بالمنطقة ندوة بلدية حول ظاهرة السرقة والسطو والتعدي السافر لاستشعارها بتنامي الظاهرة التي أضحت تهدد أمن وسلامة سكان المنطقة، ورغم وجودها ضمن أولويات المدى القريب في المخطط التوجيهي لسنة 1997 تبقى حاليا غير محققة إذا تعلق

الأمر بوحدات الأمن الوطني والشرطة حيث أن المنطقة وعلى الرغم من إدراجها كدائرة إلا أن وحدات الشرطة والأمن الوطني غير موجودة بالمنطقة، حيث تقوم بمهام التغطية الأمنيـــة فرقـــة الدرك الوطني.

وتبقى وحدات الحماية المدنية هي الأخرى من الأولويات في برامج التجهيـز بالمنطقـة ومطلب من المطالب الملحة التي يطالب بها كل من المواطن والسلطات المحلية، فالمنطقـة فـي هذا الجانب تستفيد من تدخل وحدات الحماية المدنية الموجودة بدائرة تمالوس التي تبقى مهمتهـا صعبة نتيجة للمسافة الفاصلة وصعوبة الطريق الرابط بين هذه الأخيرة وبلدية عين قشرة.

06- المرافق الشعائرية والروحية:

على مستوى عين قشرة مركز يوجد مسجدين الأول بوسط المدينة القديمة وهو المسـجد الأقدم، والثاني يقع في النسيج الحضري الجديد مقارنة بالأول وهو حاليا في طور الانجاز، كمـا يوجد بكل قرية تابعة للبلدية مسجدها، وللعلم فالمنطقة تعرف تواجد واضح للمسجد الـذي يقـوم بأدواره الدينية إلى جانب مهام أخرى اجتماعية، تربوية، واقتصادية من خلال نشاطات تعـرف إقبالا ملحوظا من قبل سكان المنطقة والأمر يعود إلى نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خلال المرحلة الاستعمارية حيث عرفت المنطقة انتشار الفكر الإصلاحي لهذه الجمعية وهو مـا لمسناه مصادفة في حديث أحد المبحوثين من جمعية الإرشـاد والإصـلاح (عضـو ج،إ،إ، 45 سنة، معلم) وهو ما يفسر من جهة أخرى عدم انتشار الفكر الطرقي الذي كانت تعمـل جمعيـة العلماء المسلمين على محاربته.

07- وسائل النقل:

يعتبر البعد أو القرب عن المدينة أو طرق المواصلات أو المصانع من بين أهم العناصـر التـي ترتكز عليها دراسة القرية حسب "أوسكار هندلن"[1]، وعين قشرة بعيـدة نسـبيا عـن المراكـز الحضرية الكبرى المتمثلة أساسا في مدينتي سكيكدة وجيجل وهي بذلك بعيـدة عـن المصـانع المركزة أساسا حول المدن الكبيرة، وهو ما يجعل من وسائل النقل ذات أهمية مضـاعفة فـي

---

[1] - حامد عبد الهادي، **إحصاءات السكان والحيازة الزراعية – تحليل اجتماعي، مركز البحوث العربية والإفريقية،** نسخة إلكترونية منشورة في الموقع: www. Ketobarabiya.com

ربط سكان المنطقة بالمدينة كمركز تجاري كبير وكمصدر للرزق من خلال المصانع الممركزة بها، وهو ما يتضح من خلال وسائل النقل الجماعي والتي تعمل على ربط المنطقة محل الدراسة بالمناطق الأخرى عبر الخطوط التالية:

- من بين أهم الخطوط على الإطلاق لدينا الخط الرابط بين بلدية عين قشرة وبلدية الميلية والممتد على مسافة 18 كلم تقطع في مدة زمنية محددة بين؛ 35-45 دقيقة سير مع احتساب التوقف المحتمل في مواقف القرى الممتدة على طول الخط والمتمثلة في؛ بودوخة، الزان، بن دراية والزرزور، يقوم بتغطية هذا الخط 14 سيارة للنقل الجماعي من نوع J9 تنطلق الواحدة منها كل ربع ساعة في الذهاب أو الإياب مقابل 30 دينار جزائري للراكب.

- الخط الرابط بين عين قشرة وجيجل؛ خط عبور لوسائل النقل من مدينة جيجل إلى مدينة سكيكدة، أين نوجد حافلة تنطلق من عين قشرة باتجاه مدينة جيجل وثلاث حافلات عبور من جيجل إلى سكيكدة، بالإضافة إلى ثلاث حافلات تنطلق من عين قشرة إلى قسنطينة عبر الميلية، و حافلتان تنطلقان من عين قشرة باتجاه عنابة مرورا بتمالوس والحروش، مع الإشارة إلى أن هذه الخطوط تعرف تقديم طلبات لاعتماد حافلات أخرى لشغل هذه الخطوط، بالإضافة إلى خط عين قشرة تمالوس التي تعتبر منطقة عبور للكثير من السكان في تنقلهم إلى خارج المنطقة أين نجد ثمانية مركبات للنقل الجماعي من نوع J5 لتغطية الخط؛ عين قشرة – تمالوس على بعد 26 كلم/ 30دقيقة، مقابل 30 دينار كتعريفة لخدمة النقل.

- خط عين قشرة حجر مفروش؛ من بين أهم الخطوط الداخلية باعتبار منطقة احجر مفروش منطقة معزولة تبعد بحوالي 18 كلم عن عين قشرة ويقطنها حوالي 1341 نسمة، ولوعورة المسالك المؤدية للمنطقة فوقت الوصول إليها يمتد من نصف ساعة إلى 45 دقيقة مقابل 30 دينار، وهو الخط الذي يعاني حسب معاينتنا من فوضى ومشاكل بين الناقلين المعتمدين وعددهم ثلاثة وناقلين غير معتمدين وعددهم خمسة بالنسبة لمركبات النقل الجماعي وخمسة سيارات، بالإضافة إلى وسائل النقل المدرسي التي تتحول عادة إلى وسائل للنقل الجماعي.

08 - المنشآت القاعدية:

08-01- شبكة الطرق والمواصلات:

بلدية عين قشرة مزودة بشبكة معتبرة من الطرق إذا ما أخذنا في الحسبان الطابع الجبلي المميز للمنطقة، والتي يمكن تصنيفها كالتالي:

08-01-01- الطريق الوطني رقم 43:

يمر بوسط البلدية ويربطها ببلدية الحدائق عند نقطة تقاطع مع الطريق الوطني رقم 03 مرورا بتمالوس ومن الجهة الأخرى يربطها بجيجل مرورا بالميلية.

08-01- 02- الطريق الولائي رقم 39:

والذي يربط بين جيجل والقل والذي يمر بالجهة الشمالية الغربية للبلدية وببلدية الولجة بوالبلوط، ورقم 7 الرابط بين المركز الرئيسي والشرائع مرورا بالزيتونة والذي يبدأ جنوبا عند نقطة تقاطعه مع الطريق الولائي رقم 132 ببلدية أم الطوب وينتهي عند نقطة تقاطعه مع الطريق الولائي رقم 39 عند الحدود الشمالية للبلدية[1].

08-01-03- طرق تربط بين المشاتي والتجمع الرئيسي.

وإن كانت أغلب طرق هذه الشبكة إن لم نقل كلها في حالة جد سيئة لأنها لم تعرف التهيئة أصلا وما هيئ منها لم يعرف الترميم منذ سنوات إلا أنها تلعب دورا هاما وأساسيا في فك العزلة عن سكان تلك المشاتي المحيطة بالتجمع الرئيسي.

08-02- الشبكات التقنية:

08-02-01- شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب:

جاء في المخطط التوجيهي لبلدية عين قشرة أنها تتزود من المياه الصالحة للشرب عن طريق الينابيع والتنقيبات، كما أشار المخطط إلى أن المنطقة تعاني من مشكل نقص مياه الشرب

[1] - Agence Nationale pour l'Aménagement du Territoire, **Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme de la commune de Ain Kechera**, p.9.

حيث لا تتعدى نسبة التغطية حسب نفس المصدر 03٪ على مستوى مركز البلدية و نسبة 2.70٪ على مستوى البلدية ككل، ورغم أن المخطط يضع اقتراحات لحل المشكل فالوضعية لم تتغير كثيرا والزائر للمنطقة يكتشف وبسهولة أن المنطقة تعاني عجزا في هذا المجال من خلال الصهاريج المحيطة بالسكنات والشاحنات التي تجوب البلدية لبيع الماء الصالح للشرب والمجهولة المصدر[1] وتنقل النساء والأطفال من منازلهم إلى أماكن الينابيع بضواحي مركز البلدية. يبقى أن نشير إلى أن البلدية تعرف في وقت إجرائنا للدراسة عملية إنشاء قنوات جديدة في إطار شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

08-02-02- شبكة الصرف الصحي والتطهير:

تبقى الوضعية الراهنة لهذه الشبكات ضعيفة ولا تلبي حاجيات المدينة، فشبكة الصرف في الأحياء القديمة تتطلب التجديد، والأحياء الجديدة تتطلب التهيئة، وإلى جانب هذا فالمدينة في حاجة إلى إنجاز حزام أمني لصرف مياه الأمطار التي تخلف سنويا أضرار على مستوى المدينة[2].

[1] - المصدر؛ **ملف التهيئة العمرانية، التعمير والتحسين الحضري**، وثيقة رسمية من بلدية عين قشرة معدة في إطار التحضير للدورة العادية للمجلس الشعبي الولائي ، 2005.

[2] - المصدر السابق .

- الفصل الرابع:

مونوغرافيا الحركة الجمعوية بعين قشرة

المبحث الأول: الملامح العامة للحركة الجمعوية بولاية سكيكدة

01- الحركة الجمعوية ظاهرة حضرية.

02- بعض المناطق الريفية تخرج عن القاعدة.

03- تباين واختلال التوازن في توزيع الأصناف.

المبحث الثاني: قراءة تحليلية في المسار التاريخي للحركة الجمعوية بعين قشرة

01- توزيع جمعيات عين قشرة حسب الأصناف.

02- مراحل نمو الحركة الجمعوية بعين قشرة.

02- 01- الأصناف السائدة قبل 1990.

02- 02- قانون 1990 والبداية المحتشمة للحركة الجمعوية.

02- 03- بداية الاهتمام الفعلي بالعمل الجمعوي.

02- 04- سنة الانفتاح على العمل الجمعوي.

02- 05- تشبع الساحة وبداية الانكماش.

02- 06- بداية الاختلال والتراجع.

02- 07- العودة إلى مل قبل قانون 1990.

03- المشهد الحالي للحركة الجمعوية بالمنطقة

المبحث الأول:
ملامح الحركة الجمعوية بولاية سكيكدة

يأتي هذا المبحث كتقديم للمبحثين الثاني والثالث والذي سنعالج فيهما على التوالي المسار التاريخي وتطور الحركة الجمعوية بمنطقة عين قشرة، ثم التعرض للمشهد الحالي للحركة الجمعوية بالمنطقة لنركز الدراسة على الجمعيتين النشطتين بشيء من التفصيل والتحليل في الفصل الموالي.

وسنحاول من خلال هذا المبحث الأول أن نضع الحركة الجمعوية بعين قشرة في مساق أقرب من مساق الحركة الجمعوية في الجزائر والذي عملنا على إبرازه في الفصل الثاني حيث سنتعرض في هذا المبحث إلى الحركة الجمعوية بولاية سكيكدة من خلال إبراز بعض خصائصها من حيث توزيع الجمعيات بين المناطق الحضرية والريفية وإزاحة الستار عن خصوصيات هذا وذاك، ثم انتشارها وتوزيعها حسب الأصناف مع محاولة إعطاء تبرير لذلك التوزيع لاستخدامه فيما بعد للكشف عن خصوصية الحركة الجمعوية في عين قشرة والسمات المميزة لها وتعيين موقعها على الخارطة الجمعوية للولاية.

01- الحركة الجمعوية ظاهرة حضرية:

انطلاقا من المعلومات المصرح بها رسميا والمستخرجة من مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سكيكدة لسنة 2007 والتي قمنا بجمعها وتصنيفها في الجداول رقم 03 ؛ نحصي بالولاية 2211 جمعية محلية معتمدة على مستوى الدوائر الثلاثة عشر، منها 1647 جمعية (بنسبة 74٪ من إجمالي الجمعيات المحلية) معتمدة على مستوى الدوائر الحضرية* الستة؛ (دائرة سكيكدة، الحروش، عزابة، القل، رمضان جمال وسيدي مزغيش) و 564 جمعية (بنسبة 26٪ من إجمالي الجمعيات المحلية) معتمدة على مستوى الدوائر الريفية؛ (دائرة تمالوس، بن عزوز، عين قشرة، الحدائق، أولاد أعطية، الزيتونة وأم الطوب) – أنظر الجدول رقم04 جدول تصنيف الجمعيات حسب الدوائر الحضرية والريفية- أي أن التمركز العددي للحركة الجمعوية بالولاية بشكل كبير في المناطق الحضرية وهو ما يلاحظ على الحركة الجمعوية في الجزائر بصفة عامة حيث نجد 72٪ من العينة الممثلة للجمعيات بالجزائر – في دراسة عمر دراس- بالمناطق الحضرية مقابل 28٪ في المناطق الريفية والشبه حضرية[1].

* - التصنيف حضري/ ريفي اعتمادا على الحجم السكاني كأساس للتمييز حيث أن نسبة السكان القاطنين في المراكز الحضرية الرئيسية 50٪ فما فوق من إجمالي سكان مجال الدراسة، بينما المناطق الريفية فنسبة السكان القاطنين بالمراكز الرئيسية أقل من 50٪ من إجمالي سكان مجال الدراسة.

[1]- Omar Derras, Op. Cit. p43.

جدول رقم (04): جدول تصنيف الجمعيات حسب انتمائها إلى الدوائر الحضرية أو الريفية- إنجاز شخصي اعتمادا على إحصائيات مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سكيكدة لسنة2007.

دوائر ولاية سكيكدة وعدد الجمعيات المعتمدة بها			
الدوائر الحضرية	**عدد الجمعيات**	**الدوائر الريفية**	**عدد الجمعيات**
- سكيكدة	766 جمعية	- تمالوس	174 جمعية
- الحروش	284 جمعية	- بن عزوز	95 جمعية
- عزابة	221 جمعية	- عين قشرة	91 جمعية
- القل	186 جمعية	- الحدائق	65 جمعية
- رمضان جمال	98 جمعية	- أولاد أعطية	65 جمعية
- سيدي مزغيش	92 جمعية	- الزيتونة	38 جمعية
		- أم الطوب	37 جمعية
المجموع	1647 جمعية	**المجموع**	564 جمعية
المجموع العام		**2211**	

02- بعض المناطق الريفية تخرج عن القاعدة:

ونعني هنا أن هناك بعض الاستثناءات التي يجب الإشارة إليها والتي تجعل من تمركز الحركة الجمعوية بالمناطق الحضرية ليست بالقاعدة العامة ويتعلق الأمر بتسجيل 174 جمعية بدائرة تمالوس-الريفية- وهو ما يجعلها تحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد الجمعيات متصدرة كل من دائرة رمضان جمال وسيدي مزغيش-الحضريتين- بتسجيلهما على التوالي؛ 98 و 92 جمعية.

وفي بحثنا عن تفسير لما سبق نجد أن ارتفاع عدد الجمعيات قد يرتبط بارتفاع عدد السكان إلى حد ما فبلدية تمالوس التي تعرف ارتفاع في عدد الجمعيات مقارنة بباقي المناطق الريفية تسجل ارتفاع في عدد السكان (38821 نسمة) بينما ينخفض عدد الجمعيات في المناطق قليلة السكان وإن كانت حضرية كرمضان جمال وسيدي مزغيش أين نسجل 23632 نسمة للأولى و 21155 نسمة للثانية، وإن كان هذا التفسير في حد ذاته يصطدم بحالة أم الطوب؛ منطقة ريفية نلاحظ بها انخفاض عدد الجمعيات إلى 37 جمعية أمام ارتفاع عدد السكان إلى 31089 نسمة مقارنة بباقي المناطق الريفية. هذا الاستثناء يحولنا إلى البحث عن تفسير لانتشار

وتمركز الجمعيات من حيث العدد بعيدا عن نسبة التحضر وعدد السكان ومحاولة ربطها بعوامل أخرى قد تكون وراء انتشار العمل الجمعوي بالولاية، كارتفاع عدد السكان و/أو انخفاضه في التجمع السكني الرئيسي مثلا.

كما يمكن ملاحظة أن التوزيع العددي للجمعيات بالولاية ينقسم إلى قسمين؛ قسم يضم خمس دوائر بها أكثر من 100 جمعية بالدائرة الواحدة وهي دوائر حضرية باستثناء "دائرة تمالوس"، والقسم الثاني يضم الدوائر الثمانية المتبقية وهي الدوائر الريفية باستثناء دائرتي؛ "سيدي مزغيش ورمضان جمال" أين نجد عدد الجمعيات أقل من 100 جمعية في كل دائرة.

03- تباين واختلال التوازن في توزيع الأصناف:

قبل تصنيف الجمعيات من حيث النوع وتفصيل ذلك على مستوى الجمعيات المعتمدة بولاية سكيكدة يجب الإشارة إلى أن عملية تصنيف الجمعيات في الجزائر تواجهها إشكالية منهجية فيما يخص المقاييس الموضوعية التي تمكننا من معرفة طبيعة الجمعيات[1]، فكثيرا ما نجد جمعيات تنشط خارج الأهداف المسطرة والمعلن عنها، والملاحظة التي تفرض نفسها علينا في بحثنا هذا هي الجمعيات المصنفة دينية في أوراق اعتمادها وحسب التصنيف الإداري الرسمي والتي نقترح استبدال تسميتها بالجمعيات المسجدية، لأن الجمعيات الدينية هي التي تستند على إيديولوجية ومرجعية فكرية إسلامية[2]، وكما شرح ذلك الأستاذ "الزبير عروس' في مجمل حديثة عن مثل هذا النوع من الجمعيات أننا عندما نوظف النعت الإسلامي فنحن نقصد به حصرا الجمعيات الحاملة لمشروع اجتماعي وسياسي يستمد أصوله المعرفية الأيديولوجية من الإسلام وتفرعاته المذهبية[3]، بينما في الوثائق التي بحوزتنا الجمعيات المصنفة دينية هي تلك التي تختص ببناء المساجد وصيانتها وتعميرها والتي تخضع حاليا للتعليمة رقم 08 الصادرة

---

[1] - عمر دراس، " الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق "، في: **إنسانيات**، السنة التاسعة – عدد 28، أفريل-جوان 2005، ص27.

[2] - عبد الحفيظ غرس الله، " الجمعيات الدينية- جمعية الإرشاد والإصلاح نموذجا"، في: **وقائع الأيام العلمية لعرض نتائج البحث للبرنامج الوطني للبحث "السكان والمجتمع"**، منشورات CRASC، وهران، الجزائر، 2006.

[3] - عروس الزبير، " التنظيمات الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق: محاولة في المفهوم والوظيفة "، مرجع سابق، ص 30.

بتاريخ 1999/01/27 والتعليمة رقم 246 بتاريخ 1999/11/14 التي تظهر هذه الجمعيات تحت اسم اللجان المسجدية.

على مستوى الجمعيات المعتمدة بدوائر ولاية سكيكدة هناك 17 صنف يمكن تقســيمها إلى فئتين كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم: (05) جدول تصنيف وتقسيم الجمعيات المعتمدة على مستوى دوائر ولاية سكيكدة حسب النوع - إنجاز شخصي اعتمادا على إحصائيات مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سكيكدة لسنة2007.

تصنيف الجمعيات حسب النوع		**العدد**	**النسبة٪**
الفئة الأولى	أولياء التلاميذ	493	
	الأحياء	471	
	رياضية	376	
	مسجدية	301	
	فنية ثقافية	233	
	المجموع	**1874**	**84.75٪**
الفئة الثانية	مختلفة	60	
	شبانية	58	
	مهنية	57	
	تضامنية	32	
	معوقين	31	
	بيئية	25	
	علمية	16	
	نسوية	16	
	صحية	15	
	سياحية	14	
	متقاعدون	10	
	مستهلكون	03	
	المجموع	**337**	**15.25٪**
المجموع الكلي		**2211**	**100٪**

- **الفئة الأولى**: تضم 85٪ من مجموع الجمعيات المحلية المعتمدة بها 5 أصناف الصنف الواحد به أكثر من 200 جمعية ويتعلق الأمر بأصناف الجمعيات التالية؛ جمعيات أولياء التلاميذ، جمعيات الأحياء، جمعيات رياضية، جمعيات مسجدية وجمعيات فنية ثقافية بمجموع 1874 جمعية يمكن القول أنها جمعيات لا تشكل أي ضغط على السلطة لمحدودية نشاطها وانحصاره في الزمان والمكان بالإضافة إلى بعد أهدافها عن العمل المطلبي، وتواريخ تأسيسها في حيز الدراسة على الأقل يؤكد ذلك حيث أن أغلبها تأسس قبل قانون 1990 أي خلال المراحل التي عرفت بهيمنة الدولة على الفعل الجمعوي.

- **الفئة الثانية** وتضم 15٪ المتبقية من مجموع الجمعيات المحلية المعتمدة أين نجد 12 صنفا أكبرها من حيث العدد به 60 جمعية ويتعلق الأمر بالأصناف التالية؛ الجمعيات المختلفة، الشبانية، المهنية، التضامنية، المعوقين، البيئية، العلمية، النسوية، الصحية، السياحية، المتقاعدون وجمعيات المستهلكين بمجموع 337 جمعية، وهنا نلاحظ أصناف جديدة من الجمعيات ظهرت للوجود بعد قانون 1990 ويبقى عددها محدود مقارنة بجمعيات الفئة الأولى وسبب ذلك قد يكون لمعاناتها من نوع من الضغوطات أو لإحجام المواطنين عليها لطابعها المطلبي أحيانا والذي يمكن أن يحيد بها عن الأهداف التي أنشأت من أجلها وبالتالي عدم نجاحها وعدم استمرارها.

إذا ما يلاحظ على هذا التقسيم إضافةً إلى التباين وعدم الانسجام العددي بين الفئتين هو أن الفئة الأولى والتي تضم أكبر عدد من الجمعيات (84.75٪ من الجمعيات المعتمدة على مستوى تراب ولاية سكيكدة) تشمل الأصناف التي لا تشكل ضغطا على الدولة بل قد تستعملها في أغلب الأحيان لملء الفراغ الناتج عن تخلي الدولة عن القطاعات التي تنشط في إطارها هذه الجمعيات كبناء المساجد الملقى على عاتق الجمعيات المسجدية، تسيير الفرق والنوادي الرياضية من طرف الجمعيات الرياضية وتنظيم الحفلات والرحلات الترفيهية التي تقوم بها الجمعيات الفنية الثقافية، بينما الفئة الثانية والتي تضم العديد من الأصناف لكنها تبقى قليلة العدد للأسباب التي ذكرناها سابقا على الرغم من أنها تشكل حولها نوعا من الديناميكية الاجتماعية لأن نشاطاتها واهتماماتها تدخل في صلب اهتمامات أفراد المجتمع كما أنها قد تكون شكل من أشكال التنظيم الذاتي للمجتمع وطريقة لإعادة إنتاج الجماعة لذاتها وهو ما سنحاول اكتشافه من خلال دراسة الجمعيات النشطة بعين قشرة.

المبحث الثاني:

قراءة تحليلية في المسار التاريخي للحركة الجمعوية ببلدية عين قشرة

سنحاول خلال هذا المبحث وبشكل رئيسي العمل على أخذ صورة تفصيلية وعن قرب حول جمعيات عين قشرة انطلاقا من إحصاء الجمعيات المسجلة في السجلات الرسمية للمصالح الحكومية – مكتب التنظيم بولاية سكيكدة في حالتنا هته – بالإضافة إلى المعاينة الميدانية لهذه الجمعيات والتي سنعمل على تصنيفها حسب الأصناف أو حسب الأنواع ومقارنتها مع الوضعية العامة لهذا التقسيم على مستوى الجمعيات المسجلة على مستوى ولاية سكيكدة ككل كما هو موضح في المبحث السابق، هذا قبل أن نحاول وضع مراحل تاريخية لتطور العمل الجمعوي في المنطقة والذي أردناه أن يكون على أساس الأصناف أو الأنواع التي ستبرز كأصناف جديدة أو كأصناف سائدة مقارنة بغيرها من مرحلة إلى أخرى، لنخلص في الأخير إلى إلقاء النظرة الحالية لوضعية القطاع الجمعوي بمنطقة عين قشرة.

01- توزيع جمعيات عين قشرة حسب الأصناف:

انطلاقا من المعلومات المستخرجة من الوثائق الرسمية المقدمة لنا من مكتب الجمعيات والانتخابات بمديرية التنظيم لولاية سكيكدة والمعاينة الميدانية يمكن أن نسجل 91 جمعية مختلفة الأصناف عرفتها دائرة عين قشرة خلال 27 سنة أي في الفترة الممتدة ما بين 1980-2007 منها 78 جمعية في إطار قانون 1991 المسير والمنظم للجمعيات، وباستخدام نفس الجدول – جدول رقم: (05) جدول تصنيف وتقسيم الجمعيات المعتمدة على مستوى دوائر ولاية سكيكدة حسب النوع والذي سنوزع عليه الجمعيات المعتمدة على مستوى دائرة عين قشرة نجد أن هذا التوزيع لا يختلف كثيرا عن توزيع الجمعيات المعتمدة على مستوى جمعيات دوائر الولاية ككل، حيث أننا نحتفظ بنفس التقسيم إلى فئتين – الجدول الموالي:

جدول رقم: (06) جدول تصنيف وتقسيم الجمعيات المعتمدة على مستوى دائرة عين قشرة حسب النوع - إنجاز شخصي اعتمادا على إحصائيات مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سكيكدة لسنة2007.

تصنيف الجمعيات حسب النوع		العدد	النسبة٪
الفئة الأولى	أولياء التلاميذ	21	
	الأحياء	19	
	رياضية	9	
	مسجدية	21	
	فنية ثقافية	7	
	المجموع	**77**	**85.55٪**
الفئة الثانية	مختلفة	6	
	شبانية	2	
	مهنية	0	
	تضامنية	0	
	معوقين	2	
	بيئية	1	
	علمية	0	
	نسوية	1	
	صحية	1	
	سياحية	0	
	متقاعدون	0	
	مستهلكون	0	
	المجموع	**13**	**14.45٪**
المجموع الكلي		**90**	**100٪**

وكما هو واضح في الجدول فالفئة الأولى تظم 77 جمعية بنسبة 85.55٪ من الجمعيات التي اعتمدت بالمنطقة وتتكون من الجمعيات التي قلنا عليها سابقا تشمل الأصناف التي لا تشكل خطرا على الدولة بل قد تستعملها في أغلب الأحيان لملء الفراغ الناتج عن تخلي الدولة عن القطاعات التي تنشط في إطارها هذه الجمعيات، بينما تشكل جمعيات الفئة الثانية 13 جمعية بنسبة 14.45٪ من الجمعيات التي اعتمدت بالمنطقة، وعلى ضوء هذا التقسيم سنحاول تتبع المسار التاريخي للحركة الجمعوية بعين قشرة؛

02- مراحل نمو الحركة الجمعوية بعين قشرة:

بتتبعنا لتاريخ الحركة الجمعوية في المنطقة خلال هذه السنوات بالتفصيل يمكن تقسيم هذا التاريخ إلى سبع مراحل اعتمادا على الأصناف السائدة والأصناف الجديدة التي اعتمدت وتصنيفها ضمن الفئتين السابقتين. كما هو مبين في الجدول الموالي؛

جدول رقم: (07) مراحل التطور التاريخي للحركة الجمعوية في عين قشرة حسب الأصناف المعتمدة –إنجاز شخصي-

المراحل	الفترة الزمنية	الصنف	العدد	الملاحظات
المرحلـــة الأولى	1980-1990 (10 سنوات)	مسجدية أولياء التلاميذ	08 05	13 جمعية تنتمي كلها إلى الفئة الأول
المرحلـــة الثانية	1990-1994 (05 سنوات)	أحياء أولياء التلاميذ رياضية	08 03 01	12 جمعية تنتمي كلها إلى الفئة الأول
المرحلـــة الثالثة	1995 (سنة واحدة)	أولياء التلاميذ أحياء شبانية فنية ثقافية مختلفة	02 03 01 01 01	06 تنتمي إلى الفئة الأول + اعتماد 02 جمعية مختلفة تنتمي إلا الفئة الثانية
المرحلـــة الرابعة	1996-1997 (سنتين)	فنية ثقافية رياضية أولياء التلاميذ أحياء مختلفة معوقين نسوية	04 03 02 02 02 01 01	11 جمعية تنتمي إلى الفئة الأول + 04 جمعيات من صنف مختلفـــة، معـــوقين، ونسوية تنتمي إلى الفئة الثانية
المرحلـــة الخامسة	1998-2000 (03 سنوات)	أولياء التلاميذ رياضية أحياء مختلفة مسجدية فنية ثقافية	02 02 01 01 01 01	07 جمعيات تنتمي إلى الفئة الأول + 01 جمعية مختلفة تنتمي إلى الفئة الثانية
المرحلـــة السادسة	2001-2005 (05 سنوات)	مسجدية أحياء أولياء التلاميذ رياضية مختلفة صحية ثقافية شبانية	08 05 04 03 03 01 01 01	21 جمعية تنتمي إلى الفئة الأول + 05 جمعيات تنتمي إلى الفئة الثانية
المرحلـــة السابعة	2006-2007 (سنتين)	مسجدية أولياء تلاميذ أحياء	04 04 01	09 جمعيات تنتمي كلها إلى الفئة الأول
المجموع	**91 جمعية**			

إذا وكما هو موضح في الجدول السابق فلقد قسمنا تاريخ الحركة الجمعوية في عين قشرة على مدار 27 سنة الأخير إلى سبع مراحل، لكل مرحلة ما يميزها من حيث بروز أصناف جديدة من الجمعيات، وفيما يلي عرض لكل مرحلة على حدا مع محاولة إبراز مميزات وخصائص الحركة الجمعوية في كل مرحلة:

02-01- الأصناف السائدة قبل قانون 1990:

خلال العشر سنوات التي سبقت قانون 1990 المنظم والمسير للقطاع الجمعوي نحصي على مستوى دائرة عين قشرة 13 جمعية محلية معتمدة موزعة ما بين جمعيات أولياء التلاميذ والجمعيات المسجدية كالتالي: 08 جمعيات مسجدية، 05 جمعيات أولياء التلاميذ، كما نلاحظ أن الأسبقية كانت للجمعيات المسجدية حيث أن اعتماد أول جمعية مسجدية في هذه الفترة كان سنة 1980 بينما تظهر أول جمعية لأولياء التلاميذ سنة 1985، وبالرغم من أن المنطقة عرفت جمعيات أخرى ومنظمات جماهيرية في ظل حكم الحزب الواحد كمنظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني التي كانت تنشط منذ سنوات السبعينيات إلا أنها غائبة في الإحصائيات الرسمية للإدارة التي تصرح بالجمعيات منذ 1980.

02-02- قانون 1990 والبداية المحتشمة للحركة الجمعوية:

أما اعتماد أول جمعية في إطار القانون 31/90 لسنة 1990 فكان بتاريخ: 1991/09/03 بقرية بودوخة تحت اسم "النادي الرياضي للهواة - بودوخة"– آخر تجديد للنادي كان بتاريخ 2002/08/28 وهو اليوم غير مجدد- إلى جانب استمرار اعتماد جمعيات أولياء التلاميذ حيث تم اعتماد جمعية واحدة من هذا النوع.

سنة 1992 عرفت انقطاعا في اعتماد الجمعيات بالمنطقة حيث لم يسجل اعتماد أي جمعية لتظهر بعد ذلك وفي سنة 1993 إلى جانب جمعيتين لأولياء التلاميذ 05 جمعيات أحياء (غير مجددة حاليا)، ليستمر الوضع دون خصوصية سنة 1994 حيث لم تعرف المنطقة سوى تسجيل 03 جمعيات أحياء غير مجددة حاليا هي الأخرى.

02-03- بداية الاهتمام الفعلي بالعمل الجمعوي:

سنة 1995 عرفت المنطقة إلى جانب اعتماد 05 جمعيات؛ جمعيتين لأولياء التلاميذ وثلاث جمعيات أحياء؛ 03 جمعيات جديدة من حيث الصنف منها جمعيتين تنتميان للفئة الثانية وهو ما يعبر عن بداية الاهتمام الفعلي بالعمل الجمعوي ويعتبر تمهيد للانفجار الذي ستعرفه المنطقة في اعتماد الجمعيات بعد هذه السنة التي عرفت اعتماد؛

- جمعية شباب المستقبل والتي اتخذت من المركز الثقافي للبلدية مقر لها، والمصنفة ضمن جمعيات الشباب والطفولة.

- جمعية جيل المستقبل والمصنفة ضمن الجمعيات الفنية الثقافية ومقرها هي الأخرى المركز الثقافي للبلدية.

- الجمعية التعاونية العقارية لبناء السكنات مصنفة ضمن الجمعيات المختلفة.

والجمعيات الثلاثة غير مجددة حاليا.

02-04- سنة الانفتاح على العمل الجمعوي:

بعدها جاءت سنة 1996 وأول ما يمكن ملاحظته هو أن هذه السنة هي الأكثر من حيث عدد الجمعيات المعتمدة بالمنطقة خلال سنة واحدة بـ 11 جمعية، كما يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

تراجع تسجيل جمعيات الأحياء وأولياء التلاميذ التي تنتمي للفئة الأولى مقابل أصناف أخرى من الجمعيات، حيث تم تسجيل اعتماد جمعيتين لأولياء التلاميذ، وجمعيتين للأحياء مقابل 03 جمعيات فنية ثقافية؛

- جمعية اليراع للثقافة والإبداع ومقرها دار الشباب بعين قشرة، وهي جمعية مجددة حاليا عقب آخر تجديد لمكتبها بتاريخ 2004/10/25.

- جمعية حواء تنشط بدار الشباب وهي مجددة حاليا وآخر تجديد لمكتبها كان في نفس اليوم الذي جددت فيه الجمعية السابقة، كما نشير هنا إلى أنها أول جمعية على رئسها امرأة كما أن تسميتها توحي إلى أنها جمعية نسوية إلا أن تصنيفها الرسمي جاء كجمعية ثقافية وهو ما يطرح إشكالية التصنيف الرسمي لجمعيات من طرف الجهات الوصية على القطاع.

- جمعية واد زقار الثقافية، مقرها المركز الثقافي وهي حاليا غير مجددة.

كما نجد جمعية أخرى مصنفة كجمعية نسوية وهي "جمعية المرأة والفتاة" وهي الجمعية الوحيدة المصنفة في الوثائق الرسمية كجمعية نسوية وكان آخر تجديد لمكتبها بتاريخ 2003/01/04.

إلى جانب اعتماد الجمعية الرياضية المسماة "النادي الرياضي للهواة" حاليا غير مجددة، وجمعيتين مصنفتين في إطار الجمعيات المختلفة؛ "جمعية الأمل للسكن" ومقرها إكمالية رزيوق محمد و"جمعية الوفاء"، والجمعيتين غير مجددتين حاليا.

سنة 1997م عرفت بروز صنف جديد من الجمعيات لم يعرف من قبل في عين قشرة وهو صنف جمعيات المعوقين وغير المؤهلين وذلك باعتماد "جمعية ترقية المعوق"– آخر تجديد لمكتبها كان بتاريخ 2006/03/25م.

إلى جانب اعتماد جمعيتين رياضيتين؛ "الرابطة البلدية لمختلف الرياضات" و"النادي الرياضي للهواة-نادي صقور عين قشرة" والجمعيتين غير مجددتين حاليا إضافة إلى الجمعية الفنية الثقافية "جمعية نجوم بودوخة" والتي اعتمدت في نفس السنة وغير مجددة حاليا.

خلال هذه المرحلة إذا تم اعتماد أربع جمعيات تنتمي إلى الفئة الثانية منها جمعيتين لا يزال لهما حضور في الخارطة الجمعوية لعين قشرة واحدة ميدانيا والأخرى في حديث المبحوثين على أساس أنهما جمعيتان نشطتان ويتعلق الأمر بجمعية ترقية المعوق وجمعية المرأة والفتاة على التوالي.

02-05- تشبع الساحة وبداية الانكماش:

بعدها جاءت سنوات؛ 1998 – 1999 – 2000 التي عرفت تقلص عدد الجمعيات المسجلة الذي انحصر بين جمعيتين وثلاث جمعيات في السنة كما لم تعتمد أصناف جديدة، حيث تم اعتماد أربع جمعيات موزعة بين جمعية أحياء، أولياء التلاميذ ومسجدية، وأربعة أخرى موزعة بين فنية ثقافية، رياضية، وأخرى مصنفة ضمن الجمعيات المختلفة.

02-06- بداية الاختلال والتراجع:

سنة 2001 عرفت رجوع ملفت للانتباه للجمعيات المسجدية أين نجد اعتماد خمسة(05) منها، إلى جانب أخرى للأحياء وواحدة صحية "جمعية الأمل للأمراض المزمنة" وهي جمعية فريدة من نوعها من حيث الصنف لكنها لم تعرف تجديدا في الوقت الراهن، وسكان المنطقة لا يكادون يسمعون عنها شيء، كما نسجل تجديد النادي الرياضي للهواة أمل عين قشرة الذي تأسس سنة 1999.

سنة 2002 هي الأخرى عرفت شيء من الفتور في اعتماد الجمعيات حيث نسجل اعتماد جمعيتين فقط؛ جمعية أحياء وأخرى من صنف الجمعيات المختلفة وتحمل اسم "جمعية المواطنة". إضافة إلى تجديد النادي الرياضي للهواة الذي تأسس سنة 1991.

بعدها جاءت سنوات 2003 -2004 -2005 ما يلاحظ في هذه السنوات أنها متقاربة من حيث عدد الجمعيات المعتمدة (خمس جمعيات، ستة وسبعة على التوالي)، كما يلاحظ أنها متنوعة من حيث الأصناف؛ أربع جمعيات لأولياء التلاميذ، ثلاثة جمعيات أحياء، ثلاثة مسجدية، جمعيتين من صنف الجمعيات المختلفة، جمعيتين رياضيتين وجمعية واحدة لكل صنف من الأصناف التالية؛ جمعية للمعوقين والغير المؤهلين، جمعية بيئية، جمعية فنية ثقافية وأخرى للشبيبة والطفولة بمجموع 18 جمعية خلال هذه السنوات الثلاث بالإضافة إلى تجديد مكاتب 06 جمعيات ويتعلق الأمر بـ: جمعية المرأة والفتاة التي تأسست سنة 1996، جمعية نشاطات الشباب التي تأسست سنة 1998، جمعية حواء وجمعية اليراع المؤسستين سنة 1996، بالإضافة إلى 02 نوادي رياضية المؤسسين سنة 1999- 2003 على التوالي.

02-07- العودة إلى ما قبل قانون 1990:

تليها سنة 2006 التي عرفت هي الأخرى شيء من الفتور بتسجيل اعتماد جمعيتين فقط من صنف مسجدية وأولياء التلاميذ، وهما الصنفان اللذان سيظهران في السنة الموالية سنة 2007 حيث تم اعتماد 07 جمعيات؛ 03 مسجدية، 03 لأولياء التلاميذ وواحدة جمعية أحياء.

ما يلاحظ خلال العامين الأخيرين (2007/2006) هو انحصار عملية اعتماد الجمعيات على الصنفين "مسجدية و أولياء التلاميذ" – باستثناء جمعية واحدة مصنفة ضمن جمعيات الأحياء- وهما الصنفان المعروفان بالمنطقة قبل قانون 1990 حيث تم اعتماد ما بين (1980-1990) 13 جمعية مقسمة بين الجمعيات المسجدية وجمعيات أولياء التلاميذ.

ويبقى الاستثناء الوحيد خلال هذه المرحلة -2006-2007- هو تجديد مكاتب الجمعيتين المصنفتين ضمن جمعيات المعوقين وغير المؤهلين؛ حيث جدد مكتب جمعية ترقية المعوق بتاريخ 2006/03/25 ومكتب جمعية الوحدة والتضامن للمعوقين بتاريخ 2006/08/06.

03- المشهد الحالي للحركة الجمعوية بالمنطقة:

المشهد الجمعوي حاليا بعين قشرة يشمل ما يلي؛ 38 جمعية محلية منها؛ 10 جمعيات أولياء التلاميذ، 11 جمعية مسجدية و 03 جمعيات الأحياء، 05 جمعيات رياضية، 04 فنية ثقافية بمجموع 33 جمعية تنتمي إلى الفئة الأولى وأغلبها جمعيات غير فاعلة في المجال الاجتماعي فنشاطاتها محدودة في الزمان والمكان فالجمعيات المسجدية مثلا ينحصر نشاطها في إطار المسجد فقط، جمعيات أولياء التلاميذ على مستوى المدارس، جمعيات الأحياء كل واحدة على مستوى الحي الذي يسكنه أعضاؤها والجمعيات الرياضية والثقافية الفنية والمحدودة من حيث النشاط والفئات الاجتماعية المستهدفة، وهي جمعيات إن لم تكن مجمدة بسبب عدم وجود الدعم المالي، عدم وجود المقر أو بسبب انسحاب أعضائها وإحجامهم عن العمل الجمعوي، وهو ما دفعنا للبحث عن الجمعيات النشطة في الفئة الثانية التي تظم ستة (06) جمعيات موزعة كالتالي؛ جمعيتين (02) للمعوقين وغير المؤهلين، جمعية واحدة (01) نسوية، جمعية (01) بيئية وواحدة صنف الجمعيات المختلفة ومكتب لجمعية وطنية هي الوحيدة من نوع الجمعيات الوطنية ويتعلق الأمر بمكتب جمعية الإرشاد والإصلاح، وهذا يعني أن 53 جمعية من أصل 91 جمعية التي عرفتها المنطقة لم يعد لها وجود على أرض الواقع لكنها لا تزال مسجلة ضمن الجمعيات النشطة*.

* - وهذا يفسر تلك الأرقام الكبيرة التي تعطى عن الجمعيات المعتمدة مقابل الشح الملاحظ ميدانيا.

وفي بحثنا عن الجمعيات النشطة والتي تنتمي للفئة الثانية ونقصد بالنشطة هنا الاستمرار والمواظبة على النشاطات التي تخدم الأهداف التي تأسست الجمعية من أجلها هذا من جهة، ومن جهة أخرى الجمعيات التي يشهد لها أفراد المجتمع بالنشاط والتي تظهر من خلال الحديث عنهـــا أو الإقبال على نشاطاتها وتدعيمها، والتي لم نجد منها في عين قشرة إلا جمعيتين اثنتين؛ المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح وجمعية ترقية المعوق.

- الفصل الخامس:
واقـــع الجمعيـــتين النشطـــتين
" ترقية المعوق، والإرشاد والإصلاح "

المبحث الأول: الجمعيتين بين التشابه والاختلاف

01- جمعيتان نشطتان في مقبرة العمل الجمعوي.

01-01- مبدأ النبذ والتهميش والإقصاء.

01-02- بين المصلحة الشخصية ومبادئ السلطة.

02- بين جمعية محلية وأخرى وطنية.

02-01- الاتفاق المبدئي على خدمة المحلي.

02-02- الخروج عن المحلي بين الإستراتيجية والإيديولوجية.

02-03- الخروج عن المحلي ونقل قيم الحداثة.

03- الجمعيتين بين التخصص والشمولية.

المبحث الثاني: جمعية ترقية المعوق لعين قشرة

01- التعريف بالجمعية.

02- ظروف التعرف على الجمعية والانطباع الأولي.

03- الجمعية منذ التأسيس إلى اليوم.

03-01- ما الدافع من تأسيس الجمعية ؟

03-02- كرونولوجيا تأسيس الجمعية.

04- الجمعية بين الأهداف والنشاطات.

04-01- الجانب الاجتماعي.

04-01-01- تنظيم خرجات ميدانية وزيارة المعاقين المقعدين في بيوتهم.

04-01-02- التكفل بالمعاقين المتمدرسين.

04-01-03- المطالبة بالحقوق الاجتماعية للمعاقين.

المبحث الثالث: جمعية الإرشاد والإصلاح- المكتب البلدي لعين قشرة

الفصل الخامس

الدراسة التحليلية للجمعيتين النشطتين

سنحاول خلال هذا الفصل التعرف عن قرب على الجمعيتين محل الدراسة بشيء من الوصف والتحليل لمعرفة:

في المبحث الأول؛ حقيقة الوجود الميداني لجمعيتين نشطتين في ظل الواقع القاتل للعمل الجمعوي والذي عملنا على توضيحه في الفصل السابق والذي رأينا فيه كيف أن أغلب جمعيات المنطقة وجودها لا يعدوا أن يكون في حقيقة الأمر على أوراق الإحصائيات الرسمية لا غير وهو ما يجعل من وجود جمعيتين نشطتين في المنطقة حدثا بذاته ويدفع إلى عملية التحقق الميداني والبحث فيما يميزهما عن غيرهما من الجمعيات ذو أهمية للكشف عن السمات وعوامل استمرار العمل الجمعوي في ظل ذلك المحيط العام الموسوم بأنه قاتل للعمل الجمعوي، ثم معرفة الفروق الفاصلة بين المحددات محلي/ وطني في التجربة الجمعوية بعين قشرة لمعرفة كيف تعمل كل من الجمعيتين على خدمة المحلي والدوافع والأهداف الكامنة وراء ذلك، لنعالج بعدها وعلى مستوى نفس الجمعيتين موضوع التخصص والشمولية في العمل الجمعوي وكيف يبدو على مستوى الجمعيتين وتأثيره في حياة الجمعيتين. هذا قبل أن نتطرق إلى؛

في المبحثين الثاني والثالث سنحاول التطرق للجمعيتين بالتحليل ومحاولة التعرف عليهما من خلال التعريف بهما، عرض ظروف التعرف عليهما، الدوافع من التأسيس أو التجديد مع كرونولوجيا ذلك، ثم تحليل التوافق بين الأهداف والنشاطات وعرض المشاكل والصعاب التي تواجه الجمعيتين والاستراتيجيات المعتمدة للتعامل مع تلك المشاكل والصعوبات.

بصفة عامة سنحاول خلال هذا الفصل تحليل العمل الجمعوي بالمنطقة من خلال دراسة الجمعيتين محل الدراسة وتحليل الظروف العامة والخاصة المحيطة بهما والطريقة التي تتواجدان بهما على أرض الواقع.

المبحث الأول:

الجمعيتين بين التشابه والاختلاف

01 - جمعيات نشطة في مقبرة العمل الجمعوي!:

"مقبرة العمل الجمعوي" هي العبارة التي أطلقها Dan FERRAND-BECHMAN في معرض حديثه عن الجمعيات الفرنسية التي لم يعد لها وجود ولا تزال مسجلة في الإحصاء الرسمي للجمعيات النشطة بفرنسا[1]، وهي نفس العبارة التي تعبر إلى حد ما عن وضعية القطاع الجمعوي بعين قشرة انطلاقا من المقارنة بين واقع العمل الجمعوي وتلك الأعداد الكبيرة من الجمعيات التي اعتمدت بالمنطقة، فمقابل التصريح بـ91 جمعية كثيرا ما يتساءل سكان المنطقة؛ "هل فعلا توجد هنا جمعيات؟"، الجواب على هذا السؤال وجدناه عند سكان المنطقة كذلك فمن جهة أخرى كنا نحن من يطرح نفس السؤال السابق وكانت الإجابات مختلفة تتراوح بين؛ لا توجد جمعيات بعين قشرة وهو الجواب المهيمن بشكل ما، ثم الجواب بـ؛ كانت هناك جمعيات نشطة في وقت ما - الجمعيتين النسويتين بشكل خاص-، والإجابة الأخيرة التي تبين أن هناك حاليا جمعيتين نشطتين "جمعية الإرشاد والإصلاح" و "جمعية ترقية المعوق" وهي الإجابة التي نتفق معها انطلاقا من تبني المعايير التالية لنشاط الجمعيتين: ديمومة النشاط واستمراره والعمل الفعلي على تحقيق الأهداف المعلنة مسبقا، وهي معايير قد لا يتبناها أفراد المجتمع دائما، حيث أن المعايير عند سكان عين قشرة في تقييم الفعل الجمعوي تسير وفق مبادئ أخرى، من بينها؛

01-01- مبدأ النبذ والتهميش والإقصاء:

ملاحظة من الملاحظات التي قد تكون ذات دلالة، ويتعلق الأمر هنا بنوع الإجابات التي صادفتنا عند سكان المنطقة بخصوص الجمعيات النشطة، فالتصريح بوجود جمعيات من عدمه ونشاطها مقابل ركودها قد يخضع في بعض الأحيان لمبدأ النبذ والتهميش والإقصاء الذي كان

[1] - FERRAND-BECHMAN Dan, **Le Métier de Bénévole**, Ed. ECONOMICA, Paris, 2000, p,31.

واضحا في حديث بعض المخبرين من سكان المنطقة*، وهو أمر يرجع إلى طبيعة العلاقة التي تربط المخبرين المعنيين هنا بالأشخاص الفاعلين في هذه الجمعية أو تلك حيث أن مخبرينا في بعض الأحيان كنا نلمس منهم توجيهنا لجمعية دون أخرى لوجود علاقات جيدة بالفاعلين في تلك الجمعية، علاقات شخصية كالزمالة أو الصداقة بشكل خاص على حساب العلاقات القرابية التي تبدو متضائلة في الوسط الجمعوي وهو ما يمكن أن يكون تعبير على التحول الذي يعيشه المجتمع على مستوى العلاقات، وهو أمر سيتضح أكثر عند دراسة نوع العلاقات السائدة في الوسط الجمعوي.

من جهة أخرى مبدأ النبذ والتهميش والإقصاء هذا يمكن أن يكون أيضا تعبيرا عن رأي الإدارة وانحيازها لجمعية مقابل أخرى وهو ما يمثل تدخل الدولة في المجال الاجتماعي وأبعد من ذلك سيطرة مبادئها على المجال الفكري والتصورات الشخصية، ويتعلق الأمر هنا بالتهميش الذي لمسناه في كلام بعض الموظفين الحكوميين لجمعية دون أخرى لا لسبب إلا لأنها تعاني من تهميش الإدارة، ولنا هنا أن نسجل تدخل أحد المخبرين الذي أقصى المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح من بين جملة جمعيات عين القشرة ولم يتكلم عنها حتى عملنا على توجيهه إلى ذلك، فكان له التبرير التالي:

"أنا لا أتحدث عنهم لأنهم منفصلون أو الدولة قامت بفصلهم (...)،
حتى أنها لا تستدعى في اجتماعات البلدية، فلماذا أتحدث عنها ؟"

(موظف في قطاع الشباب والرياضة بعين قشرة)

01-02- بين المصلحة الشخصية ومبادئ السلطة:

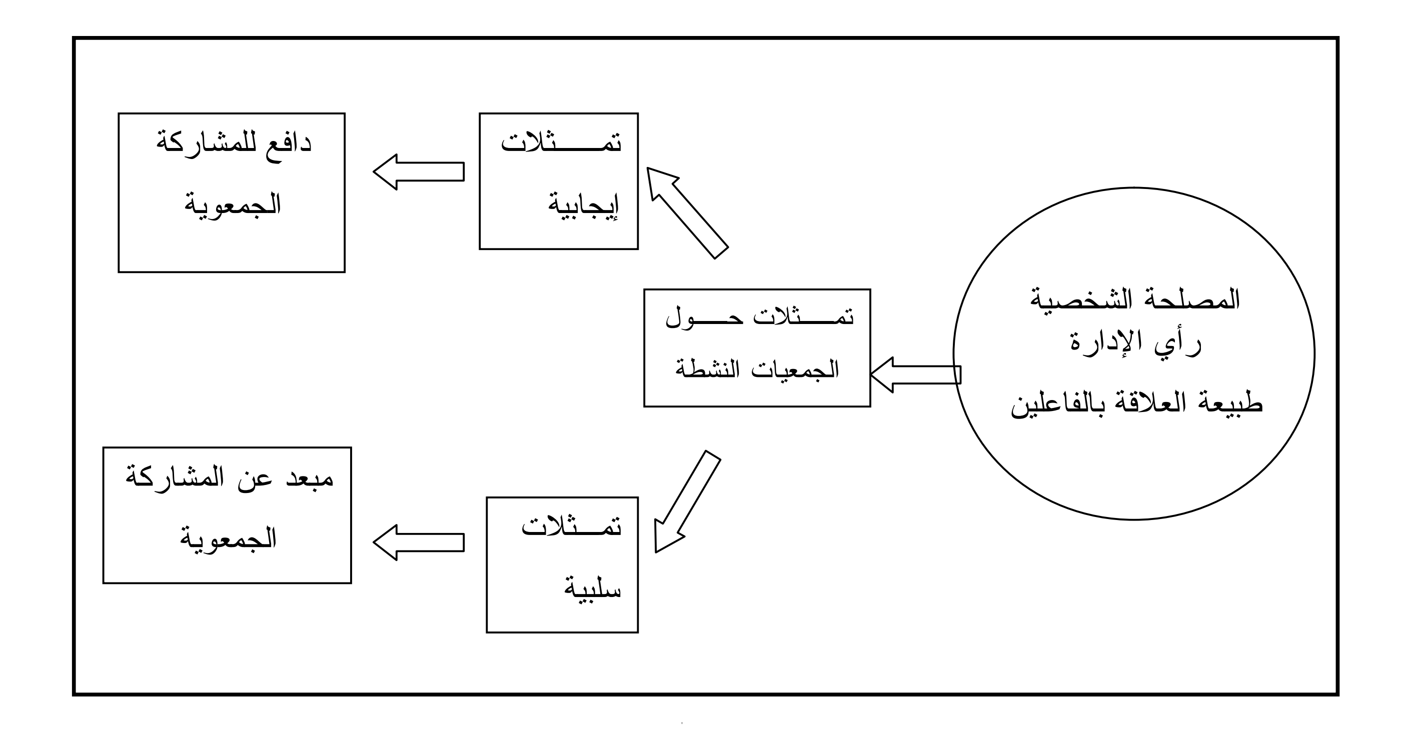
الملاحظة الأخيرة تجعلنا نكتشف بالإضافة إلى المشاكل العديدة التي تقف كعقبة أما نشاط الجمعيات مشاكل تتعلق بطبيعة العلاقات التي تعقد حول الجمعيات والأفكار التي تنسج حول طبيعة نشاطها والفاعلين بها والتي كما جاء في الملاحظة السابقة قد تكون صورة طبق

* - هذا المبدأ لمسناه عند بعض الفاعلين في الحركة الجمعوية تجاه الفاعلين في جمعيات أخرى وهو ما سنتعرض له في تحليل العلاقات بين الفاعلين الجمعويين.

الأصل أو جزء لا يتجزأ من رأي الإدارة، فبعض الجمعيات –جمعية الإرشاد والإصلاح في المثال السابق- لا وجود لها عند المتحدث لأنها غير نشطة في فلك الإدارة الممثلة هنا في البلدية، بينما نلاحظ من جهة أخرى وجود جمعية ترقية المعوق كجمعية فاعلة ومهمة عند بعض الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة لا لأنهم على صلة بنشاطها أو لأنها فاعلة في فلك الإدارة، لكن لأن الفاعلين فيها على إطلاع مباشر بالمنحة التي تتلقاها هذه الفئة بشكل مباشر من البلدية وبإمكانهم الاحتجاج إذا تأخرت البلدية في منحها. وهو ما يمكن تفسيره بعدم تبلور مفهوم استقلالية العمل الجمعوي، أو بهيمنة بعض مبادئ السلطة والمصلحة الخاصة وهو ما يقف عائقا أمام تبلور مفاهيم هامة لنجاح العمل الجمعوي على غرار مفهوم الاستقلالية والصالح العام، كما تطرح من جديد مسألة التداخل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي.

من جهة أخرى يمكن إعطاء صفة إيجابية لتأثير العوامل الثلاثة المذكورة سابقا؛ تأثير جماعة الزملاء والأصدقاء، المصلحة الشخصية وتأثير الإدارة في بناء تمثلات إيجابية عن العمل الجمعوي وهو ما قد يكون دافعا للانخراط في العمل الجمعوي أو على الأقل المشاركة بمساعدة المنخرطين فيه أو حضور نشاطاتهم، وهو ما سنعمل على توضيحه لاحقا عند وحدات البحث. كما يمكننا هنا الإشارة إلى ما سبق بالمخطط الموالي:

مخطط رقم -01-: مخطط يوضح العوامل التي تأثر في تصنيف الجمعيات النشطة عند سكان عين قشرة وعلاقته بعملية التوجه نحو الجمعوي (إنجاز شخصي).



هذا المخطط يوضح بطريقة مختصرة العوامل الكامنة وراء المشاركة الجمعوية وتصنيف الجمعيات النشطة/ الغير نشطة عند سكان المنطقة، وهي العوامل التي تساهم بشكل مباشر في بناء تمثلات حول تلك الجمعيات انطلاقا من تأثير؛ المصلحة الشخصية، رأي الإدارة وطبيعة العلاقة بالفاعلين وما لذلك من تأثير على نجاح العمل الجمعوي بعين قشرة أو فشله كما سبق وأن وضحنا.

02 - بين جمعية محلية وأخرى وطنية:

كيف يمكن أن يكون النشاط المتجدد لمكتب جمعية وطنية وأخرى محلية في عين قشرة؟ وكيف يمكن تفسير نشاط الجمعيتين بين المحلي ممثلا هنا في منطقة عين قشرة، وإطار أوسع منه قد يكون الولائي، الوطني، أو الدولي ؟ وكيف يتصور الفاعلين بالجمعيتين ذلك ؟ انطلاقا من فكرة أنه عادة ما تستمد الجمعيات المحلية في القرى أو المدن الصغيرة نفسها الجديد من اهتمامها بانشغالات التنمية المحلية[1] أو بالمحلي بصفة عامة بينما تركز الجمعيات الوطنية، الإقليمية أو الدولية على اهتمامات أوسع تتعدى المحلي إلى الوطني، الإقليمي أو الدولي؛ فكيف يتم ذلك في الجمعيتين محل الدراسة ؟

02-01- الاتفاق المبدئي على خدمة المحلي:

الجمعية المحلية ترقية المعوق يتضح من خلال تسميتها " ترقية المعوق لعين قشرة " تركيزها على خدمة دوي الحاجات الخاصة من سكان المنطقة المحلية عين قشرة مركز المناطق الثانوية والمبعثرة من القرى والمداشر المحيطة بها والتابعة لها إداريا. وهي نفس الفكرة التي تدخل ضمن إستراتيجية واضحة صرح بها مؤسسي جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية مند البداية بهدف التغلغل في الأوساط الاجتماعية والاحتكاك بشرائحها عن قرب[2] كأسلوب لتسيير المجتمع ومراقبته.

---

[1] - Ibid, p 30.

[2] - عروس الزبير، **الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص ، 350- 351.

فأعضاء مكتب جمعية ترقية المعوق يجمعون على أن العمل المحلي والمتمثل في خدمة المعاقين بالمناطق النائية المحرومة من أهم الأعمال التي يقومون بها في الجمعية؛

" ... نقوم بخرجات إلى المشاتي، ونسأل الناس؛ هل يوجد هنا بالدشرة معوق؟ ونبحث عنه لتقديم يد المساعدة له "

(عضو ج ت م*، 58 سنة، حرفي)

وفي نفس السياق يضيف عضو آخر من الجمعية؛

" من بين النشاطات التي نقوم بها لا يوجد مثل نشاط زيارة المعاقين في منازلهم، من أروع ما يكون، ترى المعوق في تلك الحالة في منطقة نائية السيارة لا تصل حتى يصبح في كرسي متحرك والأطفال يدفعونه للذهاب للمدرسة يدرس ثم يعود، هذا يعجبني فعلا وهو نشاط مستمر في كل يوم 14 مارس نقوم بزيارة المعوقين في المناطق النائية كما هو مسجل عندك في القرص المضغوط "

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

وكما هو ملاحظ من خلال هذه الإجابات فالعامل النفسي المتمثل في الشعور بالانتماء لفئة المعاقين المهمشين "المحقورين" –على حد تعبيرهم- ومعاناتهم مما يعانون منه من الأسباب القوية التي تجعل الفاعلين بالجمعية يهتمون بمشاكلهم ويجعلهم يبحثون عن الحالات الأكثر معاناة لمساعدتها، والوقوف إلى جانب كل من يعاني إعاقة للدفاع عن حقوقه حيث تبدو الجمعية من هذه الزاوية كنقابة لذوي الحاجات الخاصة أو كمؤسسة للرعاية الخاصة من حيث أنها تقدم خدمات لفئة معينة في الإطار المحلي لعين قشرة. من جهة أخرى المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح بعين قشرة يركز اهتمامه على مشاكل والانشغالات اليومية للسكان المحليين بشكل رئيسي من خلال الخدمات أو النشاطات الموجهة بشكل مباشر لصالح سكان بلدية عين قشرة، فعند محادثتهم يحاول أعضاء المكتب البلدي لهذه الجمعية إبراز ما يمكنهم أن

* - ج ت م : اختصار لإسم جمعية ترقية المعوق، كما نجد اختصارات أخرى في ثنايا بحثنا هذا هي كالتالي؛ ج إ إ اختصار لجمعية الإرشاد والإصلاح، ج ح لجمعية حواء، ج م ف لجمعية المرأة والفتاة.

يقدموا للمنطقة وسكانها كمحك أو معيار للنجاح، والتي عبروا عنها في العديد من المناسبات بالكثير من الفخر والاعتزاز، حيث يمكن أن نلمس إجابات من شكل؛

" جمعية الإرشاد والإصلاح هي التي توفر لنا الفرصة في خدمة المجتمع"

(عضو م ج إإ، 28سنة، تاجر)

" تخيل أننا في أزمة الثلج كنا نحمل المئونة الدقيق، الزيت، الشموع، كل شيء، كل شيء نحمله على أكتافنا لنوصلها إلى السكان في المناطق المعزولة"

(عضو م ج إإ، 43 سنة، نجار)

" ... نحن نحاول أن نحصل على معلومات عن عائلات لا تملك قوت يومها (...) ثم نحاول كيف ننقص من معاناتهم من خلال جمع المساعدات لهم... "

(عضو م ج إإ، 29 سنة، أستاذ)

هذا التركيز على المحلي وإن كان يدخل في إطار الإستراتيجية السابقة لمؤسسي جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية فحالات البحث التي تنتمي لهذه الجمعية على مستوى مكتب بلدية عين قشرة تعطي لذلك تفسير آخر يرتكز بشكل أساسي على خلفية دينية حيث أن الأحاديث النبوية الشريفة كثيرا ما كانت كتفسير لذلك؛ " فمن لم يهتم بشؤون المسلمين ليس منهم " و" المسلم كالغيث أينما وقع نفع " و" ليس منا من بات شبعانا وجاره جائع "، كما أننا سجلنا إجابات أخرى وإن كانت بشكل أقل من الأولى تشير إلى أن فعل الخير متأصل في المجتمع الجزائري وهو صفة من الصفات التي يعمل الوالدين على تنشئة الأولاد عليها؛

" العمل الخيري متأصل في العائلات الجزائرية وإن كان يتم بطريقة غير رسمية عن طريق أنشطة خاصة، ممكن تقديم مساعدات للأقارب وللمعارف "

(عضو م ج إإ، 29 سنة، أستاذ)

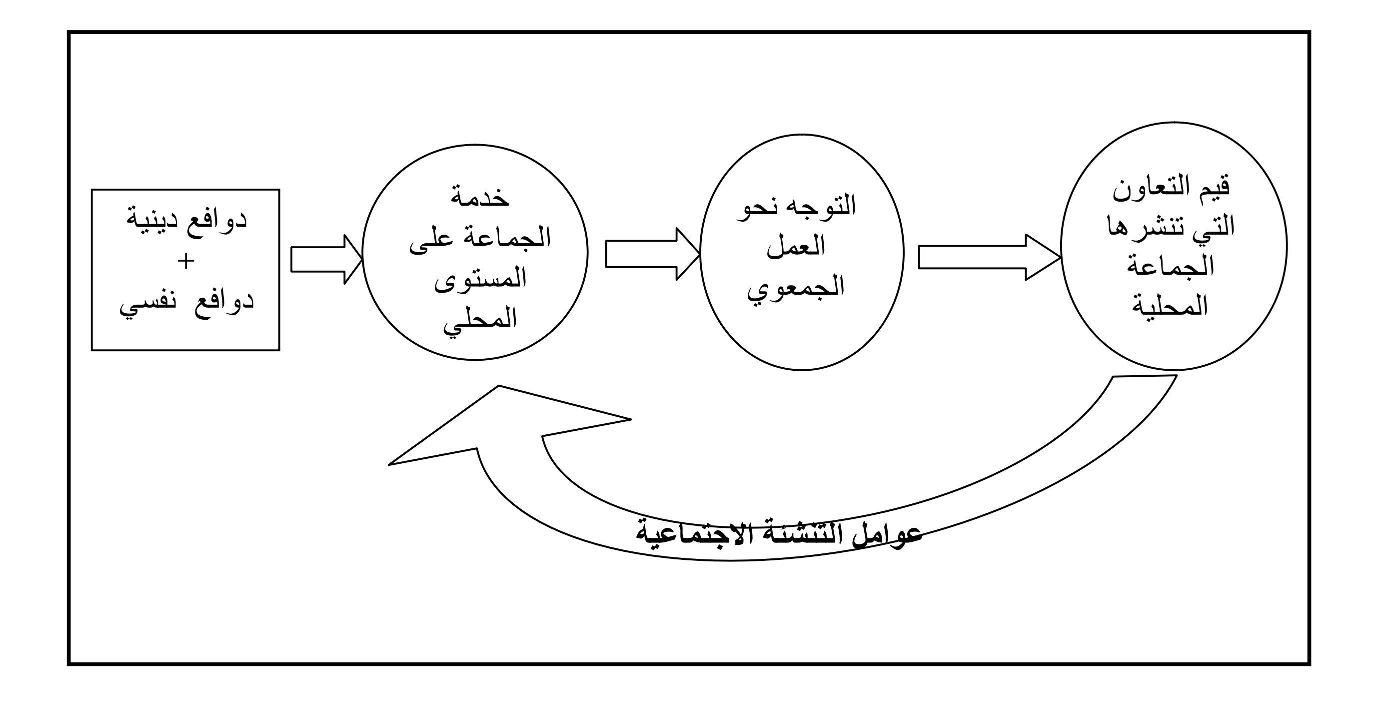
كما يضيف نفس المبحوث:

" ... نعم متأصل في العائلة لأن العائلات الجزائرية، الأم والأب يغرسون حب الخير فيك منذ الصغر، كتقديم مساعدات للجيران (...) أذكر أن حليب البقرة كان لا يباع، كنا نمسك ما نحتاج والباقي نوزعه على العائلات المجاورة "

(عضو م ج إإ، 29 سنة، أستاذ)

إجابة مثل هذه ستكون أكثر دلالة فيما بعد عند فحص دوافع وأسباب الانخراط في العمل الجمعوي، وهي هنا ذات دلالة لأنها تعبر عن تلك العلاقة المتبادلة بين قيم التعاون التي تنشرها الجماعة وخدمة المحلي، كما تلفت انتباهنا لعامل التنشئة الاجتماعية الذي قد يكون من العوامل الكامنة وراء التوجه نحو العمل الجمعوي، نوضح أكثر من خلال المخطط التالي:

مخطط رقم -02-: مخطط يوضح العلاقة بين قيم التعاون وسط الجماعة وعملية التوجه نحو المشاركة الجمعوية عند وحدات البحث (إنجاز شخصي).



من خلال هذا المخطط يبدو أن المجتمع المحلي بعين قشرة ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية يعمل على نشر قيم التعاون وخدمة الجماعة على المستوى المحلي وهو ما يساهم بدوره في عملية توجيه الأفراد إلى العمل الجمعوي هذا الأخير يساهم بدوره في عملية التنشئة الاجتماعية وإعادة نشر قيم التعاون وخدمة الجماعة وهو ما يتضح أكثر كما سبق وأن قلنا من خلال دراسة دوافع وأسباب الانخراط في العمل الجمعوي.

أما في هذا المقام فنحن نود أن نؤكد مبدئيا على أن الجمعيتين؛ المحلية والمكتب البلدي لجمعية وطنية في عين قشرة خدمة المحلي من أولوياتهم وهو ما سيتضح أكثر في تحليل نشاطات الجمعيتين والأصل الجغرافي لحالات البحث وصلتهم بالأرض، حيث أن النشاطات ستكون مركزة على المحلي، هذا الأخير الذي يتشبث به حالات البحث بشكل كبير. وهو ما لم يمنع الجمعيتين من محاولة توسيع المجال فيما يخص النشاط الجمعوي والخروج به عن المحلي، كما سيتضح ذلك من خلال:

02-02- توسيع النشاط من المحلي إلى العام:

نلاحظ في الجمعية المحلية ترقية المعوق أن أعضاؤها كثيرا ما يركزون على إبراز نجاحهم من خلال الاعتراف والتكريم الذي تحصلوا عليه في إطار أوسع من المحلي كالإطار الوطني أو الدولي والذي يأتي كنتيجة للنشاطات على المستوى المحلي، فالجمعية كما يقول أحد أعضائها؛

> " *نشطة على المستوى الوطني تقريبا لتمثيلها للشمال القسنطيني في برنامج التكفل وإحصاء ضحايا الألغام وهو برنامج دولي تحت إشراف لجنة وزارية مشتركة، بالإضافة إلى أن الجمعية عضو في فيدرالية جمعيات المعوقين حركيا ولها مشروع تحت رعاية المنظمة الدولية للإعاقة، ولنا كل شهرين ملتقى دولي أو وطني* "

(عضو ج ت م، 48 سنة، محامي)

فجمعية ترقية المعوق لعين قشرة كثيرا ما تحاول الخروج عن النطاق المحلي بمشاركتها في نشاطات على المستوى الوطني وهو ما يعتبره البعض كمحك لنجاح هذه الجمعية وفي هذا الصدد يقول أحد الموظفين بقطاع الشباب والرياضة بعين قشرة في معرض حديثه عن الجمعيات النشطة بالمنطقة؛

" جمعية ترقية المعوق جمعية نشطة لها مشاركة في ملتقيات دولية "

(موظف بقطاع الشباب والرياضة بعين قشرة)

والصورة الموالية تبرز عضوين من الجمعية خلال مشاركتهما في أحد الملتقيات الوطنية التي يحضرونها دوريا وباستمرار؛



El Haraka الحركة

MOUVEMENT POUR LES DROITS

Fédération des associations des handicapés moteurs N°5

SEMINAIRE DE CLÔTURE

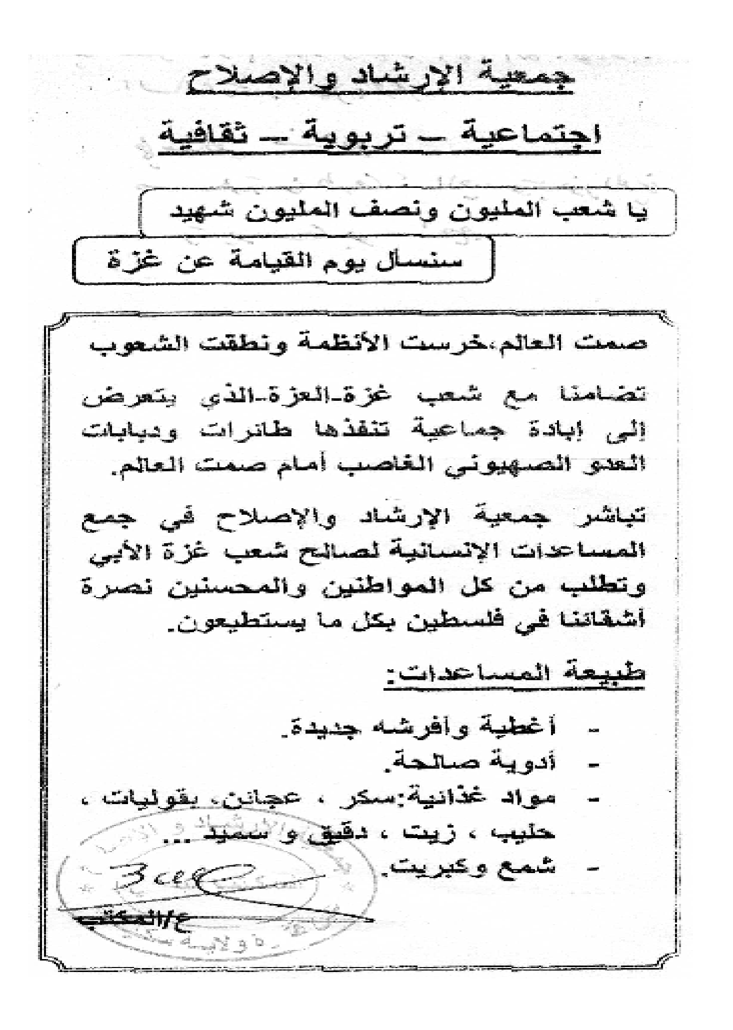
Une formation pour s'approprier ses droits

صورة رقم01 : صورة لغلاف مجلة من إصدار الفيدرالية الجزائرية للمعاقين حركيا، عدد خاص بالملتقى الذي نظم يومي 12-13 ديسمبر 2007 بفندق الأزرق الكبير بتيبازة حول موضوع تقوية قدرات الجمعيات في الترقية والدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو الملتقى الذي عرف مشاركة جمعية ترقية المعوق لعين قشرة، وفي الصورة يظهر العضوين المشاركين من الجمعية.

مشاركة جمعية ترقية المعوق لعين قشرة في مثل هذه الملتقيات، النـدوات والورشـات الوطنية والدولية تعتبر انفتاحا ومحاولة منها لتوسيع النشاطات والخروج عن الإطار المحلـي، وهو ما يفتح آفاق جديدة أمامها ويضعها أمام رهانات جديدة مما يعطيها دفعا جديدا للاسـتمرار في نشاطها والقيام بتجارب جديدة وربط علاقات أوسع من العلاقات المتاحة في الإطار المحلـي بالإضافة إلى المكاسب المادية التي تستفيد منها الجمعية نتيجـة لاحتكاكهـا بالهيئـات الممونـة للجمعيات في شكل مساعدات أو شراكة في تسيير المشاريع*، وهو ما يعطي بعد نفسي-إنساني، تكويني لمثل هذه المشاركات التي أصبحت فرصة لربط علاقات جديدة، والاستفادة مـن الـدعم والتمويل والتكوين وهو ما يجعلها كخيار إستراتيجي.

من جهة أخرى توسيع المجال والخروج عن النطاق المحلي في المكتب البلدي لجمعيـة الإرشاد والإصلاح وإن كان محدودا مقارنة بالجمعية المحلية ترقية المعوق إلا أن ما يميزه هـو الآخر أن له بعدا ديني-قومي قبل أن يكون إنساني ويتعلق الأمر بمساندة سكان غزة إثر العدوان الإسرائيلي، حيث قامت الجمعية بحملة لجمع المساعدات الإنسـانية بالإضـافة إلـى الجانـب التحسيسي والمتمثل في توزيع مطويات تحفز على مناصرة سكان غزة، والوثيقة الموالية نموذج من تلك المطويات التي وزعت خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في شهر جانفي مـن سـنة 2009 م؛

* - على سبيل المثال المشروع الممول من طرف جمعية الإعاقة الدولية ومشاريع أخرى مقترحة من طرف الجمعية على مؤسسات دولية مانحة.


جمعية الإرشاد والإصلاح

اجتماعية – تربوية – ثقافية

يا شعب المليون ونصف المليون شهيد

سنسأل يوم القيامة عن غزة

صمت العالم،خرست الأنظمة وتطقت الشعوب

تضامنا مع شعب غزة-العزة-الذي يتعرض إلى إبادة جماعية تنفذها طائرات ودبابات العدو الصهيوني الغاصب أمام صمت العالم.

تباشر جمعية الإرشاد والإصلاح في جمع المساعدات الإنسانية لصالح شعب غزة الأبي وتطلب من كل المواطنين والمحسنين نصرة أشقائنا في فلسطين بكل ما يستطيعون.

طبيعة المساعدات:

- أغطية وأفرشه جديدة.
- أدوية صالحة.
- مواد غذائية:سكر ، عجائن، بقوليات ، حليب ، زيت ، دقيق و سميد ...
- شمع وكبريت.

ع/المكتب

(وثيقة رقم-01- مطوية من انجاز المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح لبلدية عين قشرة، قام بتوزيعها رئيس الجمعية رفقة أمين المال على سكان البلدية يوم 07 جانفي 2009م).

فمن خلال الوثيقة يمكننا أن نلمس البعدين الديني والوطني من خلال ما جاء في رأس الوثيقة حيث أن الخطاب كان موجه إلى " *شعب المليون ونصف المليون شهيد* "، وبدافع ديني حيث أوردت العبارة؛ " *سنسأل عن غزة يوم القيامة* " والهدف من الوثيقة هو هدف إنساني كما جاء في محتوى النص " *جمع مساعدات إنسانية* ".

02-03- الخروج عن المحلي ونقل قيم الحداثة:

من جهة أخرى عملية توسيع مجال النشاط والخروج عن المحلي لا تعتبر انفصالا تاما عنه بل يمكن قراءتها كفعل يصب مباشرة في صميم خدمة المحلي من خلال وقوف الجمعيتين والفاعلين بهما كوسطاء بين المستوى المحلي والمستوى العام وهم بذلك يعملون على نقل قيم

الحداثة التي يزخر بها المستوى العام إلى المستوى المحلي الموسوم عادة بالتقليدية، وإن كانت عملية نقل تلك القيم لا تتم بعفوية مطلقة فهي تخضع لعمليات انتقاء وتوجيه من طرف الفاعلين بالجمعيتين وفق ما يتفق مع المبادئ الإيديولوجية والأهداف الإستراتيجية والتي تدخل ضمن شروط التواجد على المستوى المحلي وهو ما يمثل من جهة أخرى كإدماج لقيم المحلي في المستوى العام، وبهذا الشكل يكون العمل الجمعوي بخروجه عن المحلي وتوسيع مجال النشاطات يقف كوساطة بين المحلي والعام من جهة، ويحاول إدماج المحلي في العام من جهة أخرى، وهو ما يمكننا أن نعبر عنه بنقل قيم الحداثة والعمل على مراقبتها وتوجيهها وفي الأخير تكييفها وفق القيم السائدة في المستوى المحلي والموسومة عادة بالتقليدية، وهو ما يدفع بنا هنا إلى الإشارة إلى فكرة المثاقفة كما يراها "باستيد" على أنها التداخل الثقافي المزدوج بين ثقافتين متناظرتين؛ الثقافة السائدة في المستوى العام والأخرى في المستوى المحلي في حالتنا هته[1].

03 – الجمعيتين بين التخصص والشمولية:

كنا قد أشرنا إلى أن الجمعيات في الجزائر بصفة عامة تفتقر إلى التخصص وتتميز بالشمولية على مستوى النشاطات وهي فكرة تأكدها جمعية وتنفيها أخرى؛

فجمعية ترقية المعوق انطلاقا من اشتراط وجود إعاقة كشرط أساسي للحصول على العضوية أو الانخراط[*] بمكتبها إلى طبيعة النشاطات والفئات المستهدفة والتي تجعل من جهودها مركزة في اتجاه خدمة هذه الشريحة بشكل خاص وهو ما يجعل منها جمعية مختصة فعلا في ترقية وإدماج المعوق بعين قشرة، هذا التخصص يخدم الجمعية من حيث تركيزها على خدمة فئة محددة ويجعل رؤيتها واضحة ومحددة وجهودها كذلك لكنه يحرمها من جهة أخرى من خدمات شرائح اجتماعية أخرى قد تكون لها القدرة على المساهمة الفعلية والجادة في عمل الجمعية، ومنه فعملية التخصص بهذا الشكل ذات وجهين أحدهما يخدم الجمعية والآخر عكس ذلك، وإن كانت النية موجودة لمعالجة الجانب السلبي في هذه النقطة وذلك من خلال التنازل عن شرط وجود إعاقة للمشاركة في تسيير مكتب الجمعية.

---

[1] - دوني كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية –دراسة-**، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2002، ص ص،66،73.

[*] - انظر في الملحق الإعلان المتضمن دعوة المعاقين المنخرطين إلى حضور الجمعية العامة.

وفي الاتجاه المقابل نجد جمعية الإرشاد والإصلاح والتي تبدوا أكثر انفتاحا على فئات المجتمع، حيث يتضح من خلال كثافة نشاطاتها وتنوعها واستهدافها جمهورا واسعا من سكان المنطقة وهذا ما يجعلها تبتعد عن التخصص انطلاقا من كونها جمعية اجتماعية، ثقافية، تربوية ويفتح المجالات الواسعة للنشاط أمامها مقارنة بالجمعية المتخصصة التي يكون نشاطها محدود في الزمان ومقتصر على فئات محددة قد يحرمها من النشاط في مجلات أخرى وهو ما دفع بأعضاء من المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح في التفكير في إنشاء جمعية أخرى تهتم بالبيئة والمحيط وهذا راجع لوجود اهتمامات بيئية عند أعضاء الجمعية لا تدخل في مجال نشاط الجمعية الحالية والقيام بها يعتبر مخالفا للقوانين فضلا عن المتطلبات المالية التي قد لا تتوفر عليها الجمعية.

الابتعاد عن التخصص لا يكون خيار في بعض الحالات، فقلة الجمعيات النشطة أمام الطلب الاجتماعي المتزايد لمثل هذه المؤسسات في شتى مجالات الواقع الاجتماعي قد يكون وراء ذلك وهو بذلك تعبير عن رغبة الفاعلين في تغطية أوسع لمتطلبات المجتمع، وهو ما سنتطرق له بشيء من التفصيل في تحليل نشاطات الجمعيتين.

المبحث الثاني:
جمعية ترقية المعوق لبلدية عين قشرة:

01- التعريف بالجمعية:

جمعية ترقية المعوق لدائرة عين قشرة هي جمعية محلية معتمدة مصنفة ضمن جمعيات المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، تأسست سنة 1996 واعتمدت يوم: 1997/02/23، تنشط على مستوى تراب دائرة عين قشرة، وتعمل على ترقية وإدماج المعوق اجتماعيا، ثقافيا ومهنيا بالاشتراك مع مديرية النشاط الاجتماعي لولاية سكيكدة، الفدرالية الوطنية لجمعيات المعاقين حركيا، منظمة الإعاقة الدولية والجمعية الدولية لمكافحة الألغام المضادة للأشخاص. ينخرط فيها 83 شخص من ذوي الحاجات الخاصة، ويقوم على تسيير شؤون مكتبها 08 أعضاء سنتعرف عليهم لاحقا.

02- ظروف التعرف على الجمعية والانطباع الأول:

ونحن بصدد جمع المعلومات الأولية عن الحركة الجمعوية بالمنطقة أجرينا مقابلة مع مدير دار الشباب بعين قشرة يوم الإثنين 10 مارس 2008 حيث قمنا خلالها بجمع العديد من المعطيات عن الحركة الجمعوية، وخلالها لفت انتباهنا لجمعية ترقية المعوق بإحصائها ضمن الجمعيات النشطة والتنويه بنشاطاتها وهو ما كرره العديد من المبحوثين من سكان المنطقة بكونها جمعية نشطة كما أكد لنا ذلك السيد "ف.أ" أحد المخبرين الأساسيين لنا في هذه الدراسة والذي عرفني على عضوين من الجمعية –الكاتب العام والرئيس الأول للجمعية – مباشرة بعدما انتهيت من المقابلة مع مدير دار الشباب، أما فيما يخص الانطباع الأول الذي يمكنك أن تخرج به وأنت تتعرف على هذه الجمعية هو لغة التحدي والتركيز على إثبات الذات بالنسبة للفاعلين بها.

03- الجمعية منذ تأسيسها إلى اليوم:

03-01- الدافع من تأسيس الجمعية:

في كل مرة كنا نطرح فيها السؤال الذي يدور حول الهدف من تأسيس جمعية ترقية المعوق، كانت إجابات المبحوثين كلها تأكد أن الحاجة أم الاختراع أي أن حاجة فئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة لمثل هذه المؤسسات التي ترعى شؤونهم هو الدافع الأول لتأسيس هذه الجمعية؛

" كنت من الأوائل الذين أسسوا الجمعية، عندما التقينا في البداية كانت الظروف التي يعيشها المعاقين؛ هنا بعين قشرة محرومين من كل شيء فاضطررنا لتأسيس جمعية "

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

هذه هي الإجابة التي يتفق عليها جميع أعضاء مكتب الجمعية، فانطلاقا من الظروف الصعبة التي تعيشها فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والمتمثلة في العزلة والحرمان التي يعانون منها في ظل غياب مؤسسات ترعى مثل هذه الاحتياجات، وهي الظروف التي عبر عنها أحد أعضاء مكتب الجمعية بالبأس "la misère":

"إنها la misère هي التي تدفعك للعمل الجمعوي، فكما قلت لك منطقتنا معزولة ومحرومة من كل شيء، ومن ضمن الأمور منحة المعاق، فالكثير من المعاقين لا يتحصلون عليها..."

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

هذا وإن كان تركيز المبحوثين من جمعية ترقية المعوق على الدوافع الاجتماعية-الاقتصادية الكامنة وراء سعيهم إلى العمل الجمعوي فالدوافع النفسية لا يمكن تجاهلها حيث أننا لمسناها منذ لحظة التعرف على أعضاء الجمعية حيث أن المبحوثين عبروا عنها بشكل ضمني وصريح من خلال تركيزهم على عبارات تحمل معاني التحدي، الاستقلالية، إثبات الذات والاندماج الاجتماعي والمهني؛

" ... قلنا أنداك لماذا لا نكون جمعية ويمثلنا أحد المعوقين ونعالج مشاكلنا بأنفسنا "

(عضو ج ت م، 58 سنة، حرفي)

كما يمكن أن نلمس هذا البعد النفسي من خلال تركيز بعض المبحوثين على المكاسب النفسية والاجتماعية التي تحققت لهم من خلال انخراطهم في الفعل الجمعوي والتي تترك عندهم شيء من الارتياح النفسي، تأكيد استقلاليتهم واندماجهم الاجتماعي والمهني وهو ما يمكن التعبير عنه بالأهداف الكامنة وراء المشاركة والعمل الجمعويين.

كما أنه ومن الدوافع الكامنة وراء التوجه نحو العمل الجمعوي عند الفاعلين في جمعية ترقية المعوق نجد دافع بناء علاقات اجتماعية، تجديد الصلة بالمجتمع والبحث عن المكانة الاجتماعية والتقدير والاحترام، حيث نجد في هذا الصدد إجابات من شكل:

" كنت أخرج إلى الشارع تقريبا لا أحد يعرفني، أما اليوم فالحمد لله لا أكاد أمشي خطوتين إلا ووجدت أحدا يسارع لتقبيلي وإلقاء التحية علي، وكل هذا من العمل الذي نقوم به في الجمعية "

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

" قبل الدخول في العمل الجمعوي كنت إنسان عادي بسيط، (...) والآن أصبحت أعرف الناس (...) كنت لا أقول لك معقد وإن كنت أميل إلى ذلك، لكن الآن تفتح عقلي، أصبحت أخالط الناس، سياسة الجمعيات عرفتني بأشياء وبأشخاص كثيرين (...)، الآن أحس بأن لدي ثبات في شخصيتي "

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

03-02- كرونولوجيا تأسيس الجمعية:

كان الاتفاق إذا على تأسيس جمعية للدفاع عن حقوق المعاقين ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم، حيث بدأ سنة 1996 أعضاء من الجمعية والذين لا يزالون حتى اليوم أعضاء في مكتبها بدؤوا في الاجتماع حول فكرة تأسيس الجمعية وهو ما تم لهم سنة 1997 بحصولهم على الاعتماد وهو ما مكنهم من مباشرة نشاطهم الذي لم يعرف انقطاعا إلى غاية قيامنا بهذا البحث بل على العكس من ذلك فنشاطاتهم تتوسع عام بعد عام وهو ما سنعمل على توضيحه لاحقا في تحليلنا لنشاطاتهم المتمركزة حول الأفكار أو الأهداف التي عملوا على تحقيقها على مدار ما يقارب 12 سنة عرفت خلالها الجمعية تغيير مكتبها ثلاث مرات تحتفظ في كل مرة فيها بأعضاء المكتب مع إجراء تغييرات في صفة عضويتهم وبشكل خاص تغيير رئيسها الذي يتنازل في كل مرة يتجدد فيها المكتب عن الرئاسة ويحتفظ بعضويته في مكتبها. وبهذا تكون الجمعية قد عرفت تجديد مكتبها ثلاث مرات بين سنة 1997 و 2008.

04- الجمعية بين الأهداف والنشاطات:

تهدف الجمعية كما هو مصرح به في أوراق اعتمادها إلى ترقية وإدماج المعاق اجتماعيا، ثقافيا ومهنيا على مستوى تراب دائرة عين قشرة ويتفق ذلك بتعبير الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا مع الوظائف الظاهرة التي تقوم بها الجمعية باعتبار أن الوظائف الظاهرة هي النتائج الموضوعية التي يتوقع الأفراد حدوثها[1] والتي يعمل أعضاء مكتب الجمعية على تحقيقها من خلال نشاطاتهم داخل الإطار الجمعوي، والتي يحصرونها في ثلاث جوانب؛ الجانب الاجتماعي، الجانب الثقافي والجانب التحسيسي[*]، والتي يعملون على تحقيقها من خلال:

---

[1] - خالد عبد الفتاح عبد الله، مرجع سابق، ص72.

[*] - أنظر: برنامج عمل جمعية ترقية المعوق لسنة 2008 المدرجة ضمن ملحق هذه الدراسة.

04-01- الجانب الاجتماعي:

تعتبر جمعية ترقية المعوق أساسا جمعية ذات طابع اجتماعي بالدرجة الأولى انطلاقا من الدوافع الأولى الكامنة وراء تأسيسها والتي يأتي على رأسها وعي الفاعلين في الجمعية بالوضعية الصعبة التي تعيشها فئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة كما عبر على ذلك أعضاء الجمعية بشكل صريح ومباشر والناجمة عن فقر المنطقة وحرمانها من المؤسسات الحكومية التي ترعى حاجات مثل هذه الفئات وتدافع عن حقوقها، وهو ما يفسر تركيز الجمعية بالدرجة الأولى على هذا الجانب من خلال نشاطات تقوم بها فعلا وأخرى تدرجها ضمن المشاريع المستقبلية والتي تصب كلها في دعم فئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم المساعدة المادية والمعنوية لهم من خلال النشاطات التالية:

04-01-01- تنظيم خرجات ميدانية وزيارة المعاقين المقعدين في بيوتهم:

وهو نشاط ثابت تقوم به الجمعية سنويا إحياء لليوم الوطني لمعاقين المصادف ليوم 14 مارس من كل سنة، والنشاط مبرمج ليكون كل أربع أشهر حيث يقوم أعضاء من الجمعية رفقة طقم طبي بزيارة للمعاقين المقعدين إلى بيوتهم الكائنة بالقرى والمداشر المعزولة والتابعة إداريا لعين قشرة أين يقومون بإجراء فحص طبي- نفسي شامل للمعاق الذي يستفيد كذلك من بعض الإعانات المتمثلة في ألبسة، مواد النظافة الشخصية، كتب وأدوات مدرسية في شكل هدية مع بعض الحلويات كهدية للعائلة، وهو أفضل نشاط في نظر أعضاء الجمعية، ولنا هنا أن نذكر بما قال أحد المبحوثين في هذا الصدد؛

> *" من بين النشاطات التي نقوم بها لا يوجد مثل نشاط زيارة المعاقين في منازلهم، من أروع ما يكون، ترى المعاق في تلك الحالة في منطقة نائية السيارة لا تصل، حتى يصبح في كرسي متحرك والأطفال يدفعونه للذهاب للمدرسة يدرس ثم يعود، هذا يعجبني فعلا وهو نشاط مستمر في كل يوم 14 مارس نقوم بزيارة المعاقين في المناطق النائية كما هو مسجل عندك في القرص المضغوط (...) وهو مشروع فيه ديمومة أي أنه لا يموت فهو متجدد كل عام نقوم به، وكل عام نظيف له شيء ففي*

المرة الأولى ذهبنا بأيدي فارغة، والعام الثاني أخذنا كرسي متحرك وهذا العام أخذنا الأطباء وأشياء كثيرة، صدقني هذا هو أحسن نشاط لأنه إنساني أكثر من أي شيء آخر وجمعيتنا خيرية قبل كل شيء"

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

جمعية ترقية المعوق بعين قشرة بهذا النشاط تحقق بشكل بسيط وغير مكلف التكفل شيء ما بالجانب الاجتماعي الذي يدخل في صلب اهتماماتها حيث أنها بهذا النشاط تقوم بالمراقبة الصحية للمقعدين التي تزورهم، تساعدهم ماديا وبشكل يحفظ كرامتهم عن طريق تقديم المساعدات في شكل هدايا للمعاق ولدويه وهو ما يعتبر دعم معنوي كبير لهم، وهو النشاط الذي شاركت به الجمعية في دورة تدريبية حول كتابة وتسيير المشاريع تحت إشراف وزارة التضامن الوطني ومنظمة الإعاقة الدولية من 01 إلى 05 أفريل 2008 حيث تحصلت الجمعية على المرتبة الأولى وصنف هذا المشروع كأحسن مشروع وتحصلت الجمعية بموجب ذلك على إعانات مادية ومعنوية[*].

04-01-02- التكفل بالمعاقين المتمدرسين:

حيث تقوم الجمعية بتقديم مساعدات مادية تتمثل أساسا في توزيع أدوات مدرسية ومآزر على بعض المعاقين المتمدرسين على غرار ما قامت به في الدخول الاجتماعي 2007-2008، ومن ضمن مشاريعها والتي تعمل على تحقيقها إجراء عملية إحصاء للتلاميذ المعاقين، بالإضافة إلى توزيعها لمساعدات تتمثل أساسا في ألبسة العيدين للأطفال المعاقين.

04-01-03- المطالبة بالحقوق الاجتماعية للمعاقين:

الجمعية من جانب آخر تقف كهمزة وصل بين المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة القاطنين بعين قشرة ومديرية النشاط الاجتماعي لولاية سكيكدة من خلال توسطها للعديد من المعاقين في الحصول على أجهزة طبية كالكراسي المتحركة مثلا التي تعمل على توزيعها خلال مختلف النشاطات التي تقوم بها، كما أنها همزة وصل أشبه بنقابة ذوي الحاجات الخاصة إذا

[*] - بحوزتنا شريط فيديو يغطي إحدى هذه الخرجات، من انجاز الجمعية.

تعلق الأمر بالوساطة بين البلدية والمعاق وهو ما يلاحظ بمناسبة تأخر المنحة التي تقدمها البلدية لهذه الفئة حيث يلجأ من لهم حقوق بشكاويهم الشفهية ومطالبتها من أعضاء الجمعية لعملهم الدائم على الاستفسار عنها وعلى وقت دخولها، بالإضافة إلى أن البلدية ومديرية النشاط الاجتماعي في حاجة إلى المعلومات التي تقدمها الجمعية عن المعاقين واحتياجاتهم.

04-01-04- المساعدة على التوجه نحو الاستقلالية:

نشاط آخر يدخل ضمن الجانب الاجتماعي وإن كان الدافع من ورائه نفسيا ويتعلق الأمر هنا بتوجيه ذوي الاحتياجات الخاصة نحو الاستقلالية والاعتماد على الذات ويبدو ذلك من خلال تكوين أعضاء مكتب الجمعية بصفتهم معاقين في الإعلام الآلي والأنترنيت كخطوة أولى لمشروع فضاء الأنترنيت الذي تنوي الجمعية القيام به لصالح مجموعة من المعاقين لإدماجهم مهنيا وتمكينهم من الاستقلالية والاعتماد على النفس، وكذلك مساعدة الفتيات المعاقات الماكثات في البيوت والقادرات على العمل بآلات خياطة وهو مشروع قيد الدراسة لم تنطلق الجمعية بعد في تطبيقه وإن كان مسجل ضمن برنامج عمل الجمعية لسنة 2008.

04-02- الجانب التحسيسي، الثقافي-الترفيهي:

يبدوا على نشاطات الجمعية التداخل في الجوانب التي تهتم بها فهي تغتنم مختلف الفرص والمناسبات لتقدم نشاطات تخدم الأهداف التي تأسست من أجلها إلى جانب نشاطات ترفيهية لصالح فئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة دائما، هذا التداخل يبدوا بشكل أكبر في الجانب التحسيسي والثقافي حيث أننا نلاحظ أن النشاط الثقافي يتضمن التحسيس والعكس صحيح، وهو ما يبدو من خلال:

تنظيم حملات إعلامية وتحسيسية لفائدة المعاقين والعامة في عدة مناسبات:

- اليوم العالمي للمعاق يوم 03 ديسمبر من كل سنة.
- اليوم الوطني للمعاق يوم 14 مارس من كل سنة.
- الأعياد الدينية والمناسبات الوطنية.

كما تنظم الجمعية أيام تحسيسية حول العديد من المواضيع والتي تتمثل أساسا في؛

- تعريف ضحايا الألغام المضادة للأفراد بالحقوق المكفولة في إطار إتفاقية "أوتاوا".
- تغيير نظرة المجتمع ومفهوم الاستقلالية الذاتية للأشخاص المعاقين.
- التعريف بحقوق المعاقين في إطار الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية وترقية حقوق المعاقين.

والصورة الموالية من إحدى الأيام الإعلامية التي تنظمها الجمعية:



صورة رقم (02): صورة من اليوم الإعلامي الثاني الذي نظمته جمعية ترقية المعوق بدار الشباب بعين قشرة حول موضوع مخاطر الألغام المضادة للأفراد، ويظهر في الصورة عضوين من الجمعية مع إحدى الضيفات من جمعية التحدي والأمل للمرأة المعاقة بجيجل رفقة مرافقتها.

ما يمكن أن نقوله على مثل هذه النشاطات هو أنها متعددة الجوانب فالهدف الأول هو التحسيس ونشر ثقافة معينة وسط المعاقين والعامة، كما أنها فرصة للم الشمل والالتقاء مع المعاقين والفاعلين في جمعيات أخرى لتبادل الأفكار والتجارب وفرصة للاحتكاك بممثلين الإدارة المحلية عند حضورهم كمدعوين أو شركاء. وهي نشاطات لا تخلو من الترفيه كذلك من خلال النشاط الذي يطبع هذه اللقاءات أثناء القيام بها وقبل ذلك خلال مرحلة التحضير التي قد تكون أهم من الحدث في حد ذاته لما تحمله من حركية خلال مدة تطول عن مدة الحدث يتم خلالها التحضير للحدث في جو مفعم بالحيوية ومعاني التعاون والعمل التطوعي. كما أنها نشاطات ورغم بساطتها وعدم تكليفها إلا أن صداها قد يكون كبيرا من خلال تسجيلها وإدراجها ضمن التقرير الأدبي للنشاطات وهو ما يعتبر في عين الجهات المانحة نشاط إيجابي تستفيد الجمعية بموجبه من الدعم وتحسين صورتها.

كما يدخل في الجانب الترفيهي تلك الرحلات التي تنظمها الجمعية لصالح المعاقين و/أو دويهم وهي رحلات يستفيد منها بشكل خاص أعضاء مكتب الجمعية وأولادهم وإن كان التفكير قائم في تنظيم رحلات لفائدة الأشخاص المساهمين في دعم الجمعية ونشاطاتها، وفيما يخص الرحلات السابقة فأعضاء مكتب الجمعية يرون أنها من نوع رحلات السياحة الثقافية التي تزاوج بين الترفيه والتثقيف من خلال زيارة مواقع أثرية للتعرف عليها على غرار "جميلة" بسطيف، كما أنها قد تكون سياحية علاجية من خلال زيارة الحمامات المعدنية كحمامات مدينة ڤالمة.

05- المشاكل الكلاسيكية واستراتيجيات ترقية المعوق:

05-01- "أزمة المقر"*:

الجمعية عنوانها بدار الشباب بعين قشرة لكنها في الواقع بدون مقر منذ تأسيسها حيث أنها تحتفظ بأرشيفها وجميع وثائقها بالهاتف العمومي الذي يملكه الكاتب العام للجمعية أين يلتقي أعضاء المكتب إضافة إلى بعض اللقاءات في المقاهي (أنظر الصورة الموالية) وإن كانت لهم بعض النشاطات بدار الشباب فالتحضير لها يجري خارج الأطر المكانية المخصصة لذلك؛ بالهاتف العمومي، بالمقاهي، أو في بيت غير مسكون لعدم صلاحيته وهو ملك لنائب أمين المال بحي 100 مسكن.

وهنا نشير إلى أنه في الوقت الذي نجد فيه عدد كبير من الجمعيات لا يمارس أي نشاط بحجة عدم وجود المقر بالمقابل جمعية ترقية المعوق وإن كانت تشتكي من عدم حصولها على مقر وهو المشكل الذي قد يعبر عنه بعض أعضائها بعبارات مثل؛ مشكلة المقر أو أزمة المقر وهو ما يعبر عن أهمية المقر في عملهم الجمعوي وبشكل خاص في حفظ أوراقهم وتنظيم لقاءاتهم وتفتح الجمعية على المجتمع، وهنا نسجل بعض ما قيل لنا في هذا الصدد؛

> *" ... لو كان عندنا مكتب لوجدت كل شيء تبحث عنه مسجل أمامك في الأرشيف، لكن أرشيفنا يضيع لأنه مرمي كل جزء عند واحد "*

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

* - هي العبارة التي عبر بها أحد المبحوثين (عضو جمعية ترقية المعوق).

لكن ورغم أهمية المقر إلا أن جمعية ترقية المعوق لا تضعه كشرط أساسي للقيام بالوظائف التي تأسست من أجلها بدليل أن نشاطها مستمر في الوقت الذي نجد فيه جمعيات أخرى بنفس المنطقة تملك مقر لكنها متوقفة تماما عن النشاط كجمعية الأمراض المزمنة التي تملك مقرا بوسط المدينة لكننا لم نصادفه مفتوح طيلة تواجدنا بالمنطقة.

وفي الصورة الموالية نلاحظ اجتماع أعضاء مكتب الجمعية في إحدى مقاهي عين قشرة لمناقشة التقرير المالي وهو الاجتماع الذي حضرناه رفقة الأعضاء على غرار الكثير من الاجتماعات الرسمية التي تتم في المقاهي -مقهى غشير بشكل رئيسي لقربه من محل الكاتب العام للجمعية والذي يحتفظ فيه بوثائق الجمعية- والتي يتم فيها مناقشة أمور هامة ومصيرية بالنسبة للجمعية، كما يتم خلالها التحضير للنشاطات وتوزيع المهام على الأعضاء.



صورة رقم 03: صورة للطالب رفقة أعضاء من مكتب جمعية ترقية المعوق لعين قشرة أخذت يوم 07 جانفي 2009 بمقهى غشير بعين قشرة خلال اجتماع لمناقشة التقرير المالي لسنة 2008، حيث قمنا بالحضور والمشاركة معهم في مناقشة التقرير المالي الذي تم بكل شفافية أمام الأعضاء الحاضرين؛ في يمين الصورة يظهر الكاتب العام، الطالب، نائب أمين المال، الرئيس وعضو من الجمعية.

05-02- الدعم المالي:

يمثل الدعم المادي رهان من بين الرهانات الهامة التي تواجه الجمعيات بصفة عامة أمام شح مصادر التمويل، وأمام غياب إستراتيجية واضحة نجد برامج نشاطاتها مجمد وهو ما ينبأ بالموت المستقبلي لمثل هذه الجمعيات.

جمعية ترقية المعوق لعين قشرة هي الأخرى واجهت مثل هذا الرهان الذي حال بينها وبين تحقيق نشاطاتها في العهدتين السابقتين وهو مشكل وإن لم يحل بين الجمعية والسير في إنجازها لبرامجها فهو مطروح حتى يومنا هذا:

" ... صدقني فيما يخص الصعوبات المادية هي الأولى، فنحن لا نجد بماذا نبدأ العمل "

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

وما يبدو مهما هنا هو أن الجمعية طورت في العهدة الأخيرة إستراتيجية التمويل بعيدا عن اعتمادها على المصادر الحكومية التي يرى البعض أن فيها عرقلة للعمل الجمعوي؛

" الجمعية في اعتمادها على الدولة تتأثر بالدولة، عكس التي تعتمد على نفسها لا تموت وكمثال جمعية ترقية المعوق "

(موظف بقطاع الشباب والرياضة بعين قشرة)

وهي تعتمد حاليا على تبرعات الأعضاء القليلة والغير المنتظمة إضافة إلى ما تقوم بجمعه من المحسنين فمثلا النشاط الذي يعتبر محوريا من ضمن نشاطات الجمعية يمول أساسا من التبرعات حيث يتم تمويل هذا المشروع بالألبسة من طرف تاجرين من البلدية، أدوات النظافة الشخصية هدية من طرف أحد الصيادلة والباقي من الجمعية التي كثيرا ما يكون صندوقها فارغا وهو ما يدفع أعضاؤها إلى الاستدانة للقيام بالنشاطات وفي آخر السنة يقومون بمناقشة التقرير المالي وإعادة الحسابات التي تكون مسجلة عند أمين المال والنائب ويحتفظ كل عضو صرف شيء من ماله الخاص خلال النشاطات بوصل مختوم وممضي من طرف أمين المال ليتم إرجاع ما تم صرفه إن وجد المال الكافي:

" نحن نفعل الخير، نقوم بما نقدر عليه وعندما تأتي أموال الحكومة كل واحد يأخذ حقه (...) هناك أولاد الحلال ماديا لا يتراجعون أبدا دائما يساعدوننا عندما نشرح لهم النشاط يرسلوننا إلى المحلات ويقولون لنا خذوا ما تريدون ونحن نتكفل بالدفع (...) لكن تبقى التبرعات ناقصة "

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

وفي المقام الأخير يأتي التمويل الحكومي أو مساعدات منظمات غير حكومية دولية وهو الذي جاء كمكافأة على نشاطاتها حيث تحصلت سنة 2007 على 100 ألف دينار جزائري كإعانة من مديرية النشاط الاجتماعي و100 ألف دينار جزائري كإعانة من جمعية الإعاقة الدولية * وهو ما يعتبر حافز كبير للجمعية ودعم مادي ومعنوي.

* - أنظر: تقرير مراجعة الحسابات والتقرير المالي لسنة 2007 في الملحق.

المبحث الثالث:

جمعية الإرشاد والإصلاح –المكتب البلدي لعين قشرة:

01- التعريف بالجمعية:

جمعية الإرشاد والإصلاح هي جمعية وطنية ومكتب عين قشرة فرع من فروعا، وهي جمعية ينحصر نشاطها في مجال الفعل الاجتماعي الخيري والتضامني وإن كانت تتميز بالشمولية وعدم الاختصاص، كما سبق وأن ذكرنا – وهو ما سنحاول توضيحه من خلال تحليل نشاطات مكتب الجمعية المعنية بالدراسة-، وهي ذات توجه ديني لاستنادها على إيديولوجية ومرجعية فكرية إسلامية[1]، وكما شرح ذلك الأستاذ الزبير عروس في مجمل حديثة عن مثل هذا النوع من الجمعيات:

"إننا عندما نوظف النعت الإسلامي في هذه الدراسة نقصد به حصرا الجمعيات الحاملة لمشروع اجتماعي وسياسي يستمد أصوله المعرفية الأيديولوجية من الإسلام وتفرعاته المذهبية"[2].

وحسب التعريف الذي جاء في الموقع الإلكتروني للجمعية؛ جمعية الإرشاد والإصلاح هي جمعية أهلية جزائرية غير حكومية ذات طابع اجتماعي تربوي ثقافي تأسست سنة 1989 اعتمدت من طرف وزارة الداخلية بتاريخ: 1989/09/11 تحت رقم: 0064 053 ، وجاء في مطوية من انجاز المكتب البلدي للجمعية بعين قشرة[*] التعريف التالي؛

---

[1] - عبد الحفيظ غرس الله، **الجمعيات الدينية- جمعية الإرشاد والإصلاح نموذجا، وقائع الأيام العلمية لعرض نتائج البحث للبرنامج الوطني للبحث "السكان والمجتمع"**، منشورات CRASC، وهران، الجزائر، 2006.

[2] - عروس الزبير، **التنظيمات الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق: محاولة في المفهوم والوظيفة**، تنسيق الزبير عروس، الحركة الجمعوية بالجزائر الواقع والآفاق،في دفاتر المركز، رقم 13، منشورات CRASC، وهران ، الجزائر، 2005، ص 30.

[*] - أنظر في الملحق مطوية من إنجاز الجمعية –المكتب البلدي لعين قشرة- سنة 2006

"هي جمعية وطنية ذات طابع اجتماعي، تربوي، ثقافي، تحكمها القـوانين الرسمية وقانونها الأساسي، تتمتع بالشخصية المعنوية وبهياكل وطنية، ولائية، بلدية وفرعية، يمتد نشاطها عبر كامل التراب الوطني".

أما بحثنا فهو يدور حول المكتب البلدي للجمعية ببلدية عين قشرة الذي يشرف عليه أعضاء المكتب الحاليين الذين يدخلون ضمن وحدات البحث وعددهم تسعة، إلى جانب أربع مربيات، عاملة بالمناوبة، أستاذين مؤقتين في دروس الدعم، بالإضافة إلى خمسة وعشرون عضو.

02- ظروف التعرف على الجمعية والانطباع الأول:

ونحن بصدد إجراء الدراسة الاستطلاعية لفت انتباهنا وجود مكتب الجمعية المفتوح بانتظام وهو الشيء الذي كان بمثابة مفاجأة لنا لأننا لم نقم بجردها ضمن جمعيات المنطقة لاعتمادنا في ذلك على إحصائيات الجهات الرسمية بادئ الأمر والتي لا تظهر هذه الجمعية لأنها جمعية وطنية بينما تقدم الجهات الرسمية الولائية معلومات عن الجمعيات المحلية فقط، بعدها طلبنا من أحد المخبرين والذي نرمز له هنا بالحرفين الأولين من الاسم واللقب "ق ب" أن يرتب لنا اتصال بأحد أعضاء مكتب الجمعية وتم لنا ذلك حيث تحصلنا على رقم هاتف رئيس الجمعية الذي التقينا به ومن خلاله تعرفنا على باقي أعضاء مكتب الجمعية، وكنا في كل مرة نقوم فيها بالاتصال مع أحدهم للمرة الأولى –وحتى بعد ذلك- نخرج بانطباع مفاده أن هؤلاء الأشخاص مرحبين جدا بنا وبفكرة انجاز بحث حول عملهم الجمعوي وهو ما يمكن اعتباره تعبيرا منهم عن الرغبة في الانفتاح عن المجتمع والتعريف بما يقومون به من خلال نشاطهم الجمعوي.

03- الجمعية منذ تأسيسها إلى اليوم:

03-01- دوافع الانخراط في الجمعية:

عندما نتحدث عن الدوافع الكامنة وراء العمل الجمعوي والمصرح بها أي الظاهرة عند أعضاء المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح لعين قشرة نجد إجابات تستمد أصولها المعرفية الأيديولوجية من الدين الإسلامي، على غرار الإجابة التالية:

" ... بدافع إيماني، ... بدافع المساعدة... "

(عضو ج إ إ، 28 سنة، تاجر)

" المحفز على العمل معنوي، فكما يقال عندما تكون لك الرغبة في حب العمل الخيري هذا يعتبر أكبر دافع للعمل، هذا هو تقريبا الدافع الأول والكبير، وابتغاء أجر الله عز وجل "

(عضو ج إ إ، 29 سنة، أستاذ)

" ... بغية الأجر (...) أجر الآخرة والأولى "

(عضو ج إ إ، 31 سنة، تاجر)

هذه الدوافع ستتأكد أو ستنفى من خلال المعرفة الدقيقة بأعضاء مكتب الجمعية في الفصل اللاحق من خلال تحليل الميولات والرموز الدينية وكيفية التعبير عنها في حياتهم اليومية.

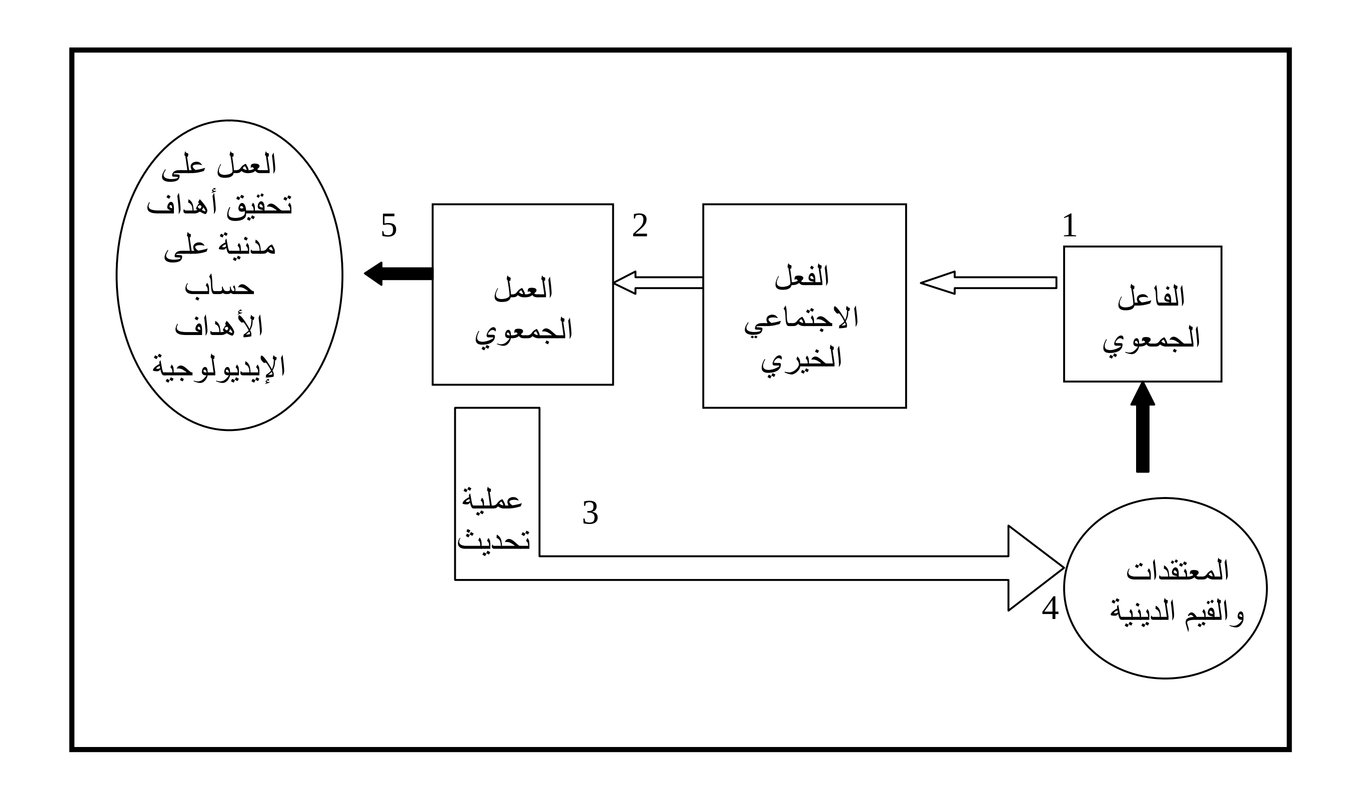
وبشكل عام فالمنطلق الديني لأعضاء الجمعية يمكن تفسيره بالاعتماد على دراسات سابقة حول الجمعية في بعدها الوطني بالتكامل بين الإطارين الجمعوي والديني فالمعتقدات والقيم الدينية تستثمر في الفعل الاجتماعي الخيري ممثلا في الإطار الجمعوي الذي يعمل في حد ذاته على تحديث التصورات والممارسات الدينية[1]، وإن كانت بعض الدراسات تتحدث عن تقلص الأهداف الدينية الإيديولوجية لصالح الأهداف المدنية[2] وهو ما يتضح أكثر في حالة الجمعية بعين قشرة من خلال تحليل النشاطات التي تعمل من خلالها على تحقيق الأهداف المعلنة، والمخطط الموالي يوضح علاقة المعتقدات والقيم الدينية بأهداف العمل الجمعوي المدنية في حالة وحدات البحث :

---

[1] Abdelhafid GHERSELLAH, « les associations religieuses, cas de l'association El irchad oual islah », in : **Actes des journées scientifiques de présentation des résultats de recherche des projets PNR population et société**, Ed CRASC, Oran, 2006, p 101.

[2] - Ibid, pp, 101, 102.

مخطط رقم-03-: مخطط يوضح العلاقة بين المعتقدات والقيم الدينية وأهداف العمل الجمعوي المدنية في جمعية الإرشاد والإصلاح (إنجاز شخصي).



03 - 02 - كرونولوجيا تجديد الجمعية:

نتحدث هنا عن تجديد المكتب وليس تأسيسه لأن التأسيس كان سنة 1991 بواد زقار من قبل أشخاص لا يدخلون ضمن وحدات البحث لعزوفهم عن العمل الجمعوي حاليا باستثناء واحد منهم هو الذي عمل على تجديد المكتب سنة 2004 أين عرف انطلاقة جديدة تحت إشراف أعضاء المكتب الحاليين.

04 - كيف تعمل الجمعية على تحقيق أهدافها؟

إن التحليل السوسيو -سياسي لظروف نشأة جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية يبـين أن لها أهداف إستراتيجية تتمثل أساسا في تثبيت فعل الحركة الإسلامية مـن خـلال التغلغـل فـي

الأوساط الاجتماعية عن طريق مثل هذه التنظيمات[1]، إلا أننا سنتعامل في هذا الجزء من بحثنا مع الأهداف المعلنة للجمعية الواردة في قانونها الأساسي المكيف مع قانون الجمعيات رقم 31/90 لسنة 1990 وكيف تعمل الجمعية في المكتب البلدي لعين قشرة ومن ورائها أعضاء المكتب على تحقيقها.

في الباب الأول الخاص بالتسمية، الهدف، ومدة امتداد النشاطات نجد وفي المادة الثالثة 13 هدف، يصرح المكتب البلدي من خلال منشوراته[*] بثمانية أهداف ويعمل على تحقيق ستة منها عن طريق نشاطاته التي سنوردها فيما يلي مقابل الهدف الذي تعمل على تحقيقه كما جاء في القانون الأساسي للجمعية، حيث قمنا بترتيب هذه الأهداف حسب النشاطات التي تعمل على تحقيقها كالتالي؛

1- الهدف الخاص بالمساهمة في حماية الطفل من كل الأضرار الجسمية والفكرية والنفسية والعمل على توفير أماكن ووسائل الوقاية والحماية والتربية والترفيه (كالنوادي، المراكز ورياض الأطفال)، ولقد قمنا بتصنيف هذا الهدف على رأس أهداف الجمعية لأن العمل على تحقيقه مستمر طوال السنة من خلال النشاط الرئيسي المتمثل في نادي الطفل، وفي هذا الصدد يقول أحد المبحوثين من أعضاء مكتب الجمعية في معرض حديثه عن نشاطات الجمعية:

> " ...*نحن نسميه العمل الدائم وإن كنا لم ندرجه في الخطة السنوية لأنه عمل دائم وهو؛ تعليم الأطفال الصغار من ثلاث إلى خمس سنوات، عمل دائم خلال السنة؛ تقديم دروس عن طريق برنامج موضوع من طرف جمعية الإرشاد والإصلاح بالاستعانة بمناهج أخرى*"

(عضو م ج إ إ، 29 سنة، أستاذ)

النادي تأسس سنة 2006 ويعمل على تأطير الأطفال في سن ما قبل التمدرس (من ثلاث سنوات ونصف –خمس سنوات) ويضم حاليا 110 طفل مقسمين على أربع أفواج، كل فوج تديره مربية تعمل على تطبيق برنامج متنوع بين؛ ألعاب، قراءة وكتابة، تعبير، قرآن، أناشيد،

[1] - عروس الزبير، **الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر**، مرجع سابق، ص351.
[*] - أنظر على سبيل المثال المطوية التي تعرف بالجمعية والمرفقة في الملحق.

أشغال وحساب بحجم ساعي قدره ثلاث ساعات في اليوم لكل فوج، وقد خصصت الجمعية لذلك الحجرات الثلاثة الموجودة بمقرها، كما يستفيد أطفال النادي من فحص طبي شامل، إضافة إلى رحلات ترفيهية والحفلات التي تنظمها الجمعية.

2- الاعتناء بالشباب من خلال برامج تربوية وعلمية وصحية ورياضية تستوعب انشغالاته وتفعل دوره في البناء الوطني وتنمية المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف الجمعية تعمل أولا على جلب الشباب المتمدرس ثم العمل على توجيه طاقاتهم نحو الدراسة من خلال مساعدتهم عن طريق دروس التقوية الموجهة للتلاميذ المقبلين على شهادة التعليم المتوسط وشهادة البكالوريا، وعقد جلسات توجيهية مع المتفوقين منهم خلال العطلة الصفية وتنظيم رحلات تربوية لصالحهم وفتح مسابقات فكرية وفي تجويد القرآن الكريم كما يدخل في هذا الباب تنظيم الندوات التاريخية ومحاولة إشراك الشباب في مختلف نشاطات الجمعية.

3- الأهداف الاجتماعية والتي أدرجتها الجمعية في قانونها الأساسي كالتالي: " إنشاء المرافق الخيرية والاجتماعية والمساهمة في الحملات الإغاثية والتضامنية " وهو هدف ذوا أهمية بالغة في نظر أغلب المبحوثين من أعضاء المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح، حيث صادفتنا العديد من الإجابات التي تأكد ذلك ومنها:

> *" ...كذلك هناك النشاط الاجتماعي وهو دائم وإن كان لنا أن* نذكر؛ *قفة رمضان،* عيد *الأضحى وعيد الفطر، وكذلك تقديم المساعدات (...) نحاول أن ننقص من المعاناة التي تعاني منها بعض العائلات من خلال الاتصال بالمحسنين وجمع مساعدات لتلك العائلات... "*

(عضو ج إ إ، 29 سنة، أستاذ)

وتعمل الجمعية على تحقيق هذه الأهداف من خلال العديد من النشاطات والتي نذكر منها ما قامت به في هذا الجانب خلال سنة 2008 [*]؛ التكفل بـ 15 عائلة معوزة خلال شهر رمضان عن كريق توزيع قفة رمضان، توزيع 11 محفظة مدرسية على أطفال الفقراء عشية الدخول

---

[*] - أنظر: التقرير المالي والأدبي لسنة 2008 لجمعية الإرشاد والإصلاح، المكتب البلدي لعين قشرة المرفقة في الملحق.

المدرسي، حملة جمع وتوزيع الألبسة المستعملة وإعادة توزيعها على 30 عائلة فقيرة بمناسبة عيد الفطر، التكفل بعائلتين معوزتين في عيد الأضحى من خلال شراء أضحيتين.

4- المساهمة في التعليم القرآني والعمل على تحديث الطرائق والوسائل وإنشاء المدارس النموذجية لذلك، حيث أجرت الجمعية في هذا الصدد مسابقات في تجويد وترتيل وحفظ القرآن الكريم، وعلى ما يبدو فأعضاء الجمعية يولون أهمية بالغة لهذا الهدف، أهمية تتجلى من خلال تركيزهم الشخصي وعنايتهم بحفظ القرآن وهو ما لمسناه من خلال برمجتهم لوقت دائم خلال أيام الأسبوع لذلك، بالإضافة إلى ترديدهم للكثير من الآيات القرآنية في كلامهم.

5- العمل على ترقية المرأة وتفعيل دورها الحضاري وحماية الأسرة الجزائرية وتثمين رصيدها التضامني، ولقد خصصت الجمعية لذلك نادي خاص 'نادي صناعة الحياة' الذي يعرف إقبالا جدير بالذكر مقارنة بوضعية المشاركة الجمعوية للمرأة بالمنطقة.

6- العمل على خدمة المجتمع وحمايته من الآفات والانحرافات والأخطار من خلال عمل اجتماعي فعال، نذكر هنا المبادرة التي قامت بها الجمعية والمتمثلة في ندوة حول ظاهرة السرقة والتعدي السافر سنة 2005م، وندوة حول الآفات الاجتماعية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات سنة 2008م، ندوة حول الظاهرة اللاأخلاقية بالمؤسسات التربوية سنة 2009م.

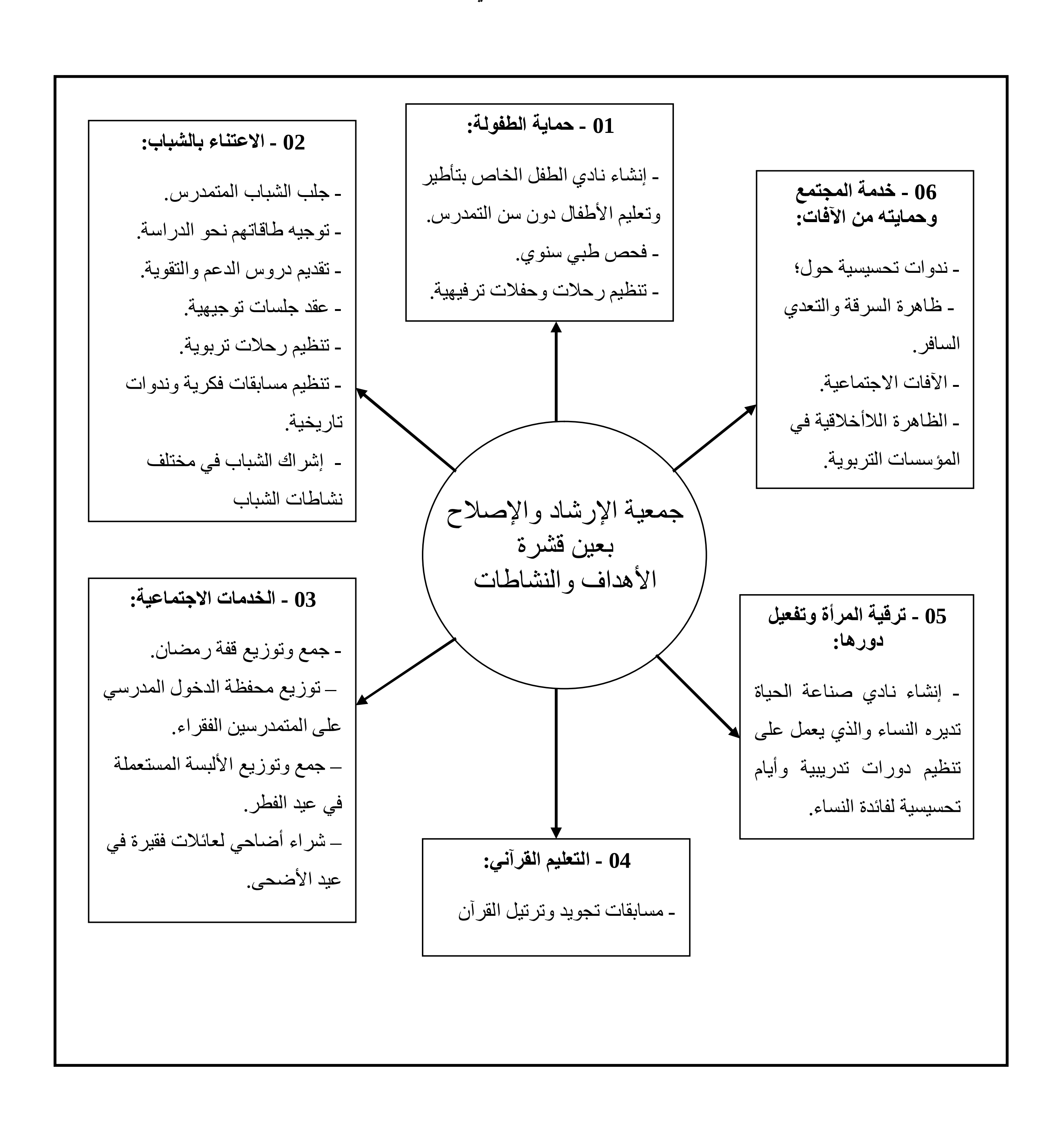
والملاحظ على هذه النشاطات أنها تصب بشكل مباشر في خدمة الأهداف المدنية التي تبرز هنا في الأهداف التالية:

- حماية الطفولة.
- الاعتناء بالشباب.
- الخدمات الاجتماعية.
- ترقية المرأة وتفعيل دورها.
- خدمة المجتمع وحمايته من الآفات.

ليبقى الهدف الديني الوحيد المعبر عنه هنا في التعليم القرآني، والمخطط الموالي يوضح ذلك:

مخطط رقم -04-: مخطط يوضح تقلص الأهداف الدينية الإيديولوجية لصالح الأهداف المدنية التي تعمل جمعية الإرشاد والإصلاح بعين قشرة على تحقيقها و النشاطات المسطرة لذلك.

– إنجاز شخصي-



05- "المقر الكبير حلم الجميع" [*]:

المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح بعين قشرة يستأجر مقر بقرب متوسطة رزيوق محمد، وبه يلتقي أعضاء المكتب أين يعقدون الاجتماعات، يحضرون للنشاطات ويقومون بأغلبها، والمقر في واقع الأمر طابق أرضي لمسكن كان قبل أن تستأجره الجمعية إسطبل لحيوانات صاحب المنزل ليتحول حاليا إلى مقر للجمعية التي قامت بتهيئته ليستوعب نشاطاتها حيث قسمته إلى ثلاث حجرات لتقديم الدروس ومكتب يستغل في أعمال السكرتارية وبه تحتفظ الجمعية بأرشيفها وجميع وثائقها، لكن وقبل أن يكون هذا المقر بحوزة الجمعية كانت تعاني هي الأخرى من " *أزمة المقر* " ولأن؛

" جمعية الإرشاد والإصلاح لا يمكنها أن تنشط في الشارع، في العراء "

(عضو ج إ إ ، 45 سنة، معلم)

لأجل ذلك فلقد عملت الجمعية على تهيئة المقر الحالي وتحويله من إسطبل إلى مقر لها مع العلم أن مصاريف عملية التهيئة تدخل ضمن نفقات الكراء وهو ما يعتبره الفاعلين تخفيف من الأعباء والمصاريف فالكراء بالإضافة إلى غلائه فهو يتم بالسيولة النقدية بينما عملية التهيئة تمكن سكان المنطقة بالمساهمة بمواد البناء، بالجهد وبالمال وهو ما مكن الجمعية من تهيئة المكان وتحويله إلى مقر وإن كانت التطلعات والجهود مستمر في سبيل إيجاد مقر آخر أكبر أو ملحق في مكان آخر من البلدية من أجل تغطية أفضل، وفي هذا السياق نجد الإجابات التالية:

" لا يوجد أفضل من مقر كبير ملك للجمعية، ذلك فعلا حلم الجميلة والكل بصدد البحث عن قطعة أرض ملائمة لذلك "

(عضو ج إ إ، 28 سنة، تاجر)

" أنا أتصور العمل الجمعوي جواري مثل النواة التي تحيط بها الإلكترونات، فالتغطية تكون قوية بالنسبة للأحياء القريبة من المقر بينما الأحياء البعيدة مع توسع عين قشرة فيصعب على السكان تتبع نشاطاتنا،

[*] - حسب تعبير أحد المبحوثين، عضو المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح، 28 سنة تاجر.

لهذا نحن بصدد دراسة المقترح الخاص بفتح فرع أو فروع أخرى للجمعية وبشكل خاص لتمكين الأطفال الصغار من الدراسة "

(عضو ج إ إ، 29 سنة، أستاذ)

أهمية المقر وجدية أعضاء مكتب الجمعية في البحث عن حل نهائي لهذا المشكل تتجلى بوضوح من خلال إدراجه ضمن الخطة السنوية لسنة 2007-2008 ضمن الأهداف وفي البندين الثالث والرابع، نوردهما كما جاءا في الخطة؛ " *إتمام تجهيز المقر الحالي والبحث عن مقر إضافي، البحث عن مقر دائم ملك للجمعية*".

06 - المشاكل المالية؛ الإشكالية الكبرى[*]:

من خلال قانونها الأساسي جمعية الإرشاد والإصلاح على عاتقها مصاريف كل النفقات الضرورية لإنجاز الأهداف المحددة بمقتضى قانونها الأساسي[1]، وهو ما يجعل المصاريف كبيرة بالنظر إلى الأهداف المنتظر تحقيقها، ويطرح الإشكالية المالية بشكل مماثل لجمعية ترقية المعوق والجمعيات الأخرى من حيث عدم وجود مداخيل ثابتة وقارة للجمعية، وفي هذا الباب يعبر أحد المبحوثين من الجمعية بالكلام التالي:

" الإشكالية الكبرى والعقبة الحقيقية التي لم نقدر على مواجهتها هي المشاكل المالية "

(عضو ج إ إ، 45 سنة، معلم)

نظريا موارد الجمعية وبمقتضى القانون الجاري به العمل حاليا تتمثل في؛ اشتراكات الأعضاء، الهبات والهدايا، العائدات المرتبطة بأنشطتها، الإعانات المحتملة التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية[2]، لكن عمليا هذه الموارد تختزل في اشتراكات الأعضاء بشكل منتظم، الهبات والهدايا التي تستغل بشكل واسع في إدارة نشاطات الجمعية المختلفة، العائدات المرتبطة

[*] - هي العبارة التي عبر بها أحد المبحوثين (عضو المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح بعين قشرة).

[1] - القانون الأساسي لجمعية الإرشاد والإصلاح، الباب الرابع، الفصل الثاني، المادة 33.

[2] - القانون الأساسي لجمعية الإرشاد والإصلاح، الباب الرابع، الفصل الأول، المادة 31.

بالأنشطة ممثلة هنا في عائدات الروضة أو نادي الطفل ودروس الدعم وإن كانت تستغل مباشرة في دفع رواتب الأساتذة والمربيات وتجهيز الأقسام بوسائل المكتبية، بينما الإعانات المحتملة من طرف الدولة فهي غائبة إلى حد الساعة.

فمن خلال التقرير المالي لسنة 2005 الذي بين أيدينا –أنظر التقرير المالي والأدبي لسنة 2005 في الملحق- على سبيل المثال لا الحصر تم التصريح بجمع 28.5 مليون سنتيم خلال سنة، مصادرها ونفقاتها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (08): جدول يوضح المعاملات المالية (مصادر الأموال ومصاريفها) لجمعية الإرشاد والإصلاح المكتب البلدي لعين قشرة لسنة 2005م - إنجاز شخصي اعتمادا على التقرير المالي لنفس السنة*.

المبلغ الإجمالي	المصدر	المبلغ	النفقات	المبلغ
285000.00 دج	الهبات والهدايا	260000.00 دج	محفظة التلميذ	100000.00 دج
			قفة رمضان	080000.00 دج
			أزمة الثلج	080000.00 دج
	الاشتراكات	025000.00 دج	المخيم الصيفي	025000.00 دج

إذا وكما هو موضح من خلال هذا الجدول فـ؛ 26 مليون سنتيم من أصل 28.5 مليون سنتيم التي تم جمعها خلال سنة 2005 وهو ما يمثل 91.22 ٪ مصدرها الهبات والهدايا التي تكون أموال أو أدوات مدرسية أو مواد غذائية أو غير ذلك حسب الحاجة مما يتم جمعه من سكان المنطقة –أنظر الوثيقة رقم 02 نموذج طلب مساهمة- أنفقت لإنجاز الأهداف الاجتماعية،

* - أنظر التقرير الأدبي والمالي للجمعية المرفق في ملحق هذه الدراسة.

بينما الباقي 2.5 مليون سنتيم ما يمثل 08.78 ٪ من المبلغ الإجمالي المجموع مصدره اشتراكات الأعضاء تم صرفه في الجانب الترفيهي.



جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية
مكتب بلدية عين قشرة

إلى السيد : ....

طــلب مساهمــــة

تحية طيبة وسلاما عطرا وبعد :
بمناسبة الدخول المدرسي الجديد 2005/2004 تدعوكم الجمعية من خلال لجنتها الخيرية إلى تقديم مساهمتكم بما تستطعون من مواد مدرسية (محافظ ، مآزر ، كتب قديمة ، أدوات مختلفة ... إلخ) لإعانة أبناء الفقراء والأيتام .

" وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين "

اللهم أعط منفقا خلفا - آمين

نستقبل مساهماتكم على عنوان مقر الجمعية الكائن بشارع معركة زقار - على الطريق الوطني رقم 43 باتجاه تمالوس

عن الجمعية

وثيقة رقم-02- طلب مساهمة بأدوات مدرسية، يوجه من المكتب البلدي لجمعيـــة الإرشـــاد والإصلاح لبلدية عين قشرة إلى بعض سكان المنطقة المعتادين على المساهمة –مع تحديد المرســل إليه- في مثل هذه النشاطات ، تسلم إلى يد المرسل إليه من قبل أحد أعضاء الجمعية، كما نشير إلى أن هناك بعض الطلبات العامة توجه إلى سكان المنطقة بصفة عامة تعلق على جـدران المدينـــة أو تسلم عشوائيا للسكان في المقاهي والشوارع مثل التي سبق وأن عرضناها والتي تطلب مســاعدات إنسانية لمساعدة سكان غزة خلال شهر جانفي 2009 م.

يبقى أن نشير إلى أن هذا العام -2005 م- الذي أخذناه كمثال هو العـــام الأول الــذي باشرت فيه الجمعية نشاطاتها لهذا كان المجال ضيق ليتسع في العام الموالي مباشــرة أي ســـنة 2006 م بنادي الطفل الذي لاحظنا أنه يخضع للتسيير الذاتي حيث تقف الجمعية كمسير وكهمزة

وصل من الناحية المالية بين المستفيدين من خدماته والمربين المشرفين والأساتذة الذين يتقاضون رواتبهم من مجموع المبالغ المالية التي يدفعها كل مستفيد من تلك الخدمات شهريا، والحال كذلك بالنسبة لدروس الدعم، وإن كان هناك بعض النقص في التزويد بلوازم المكتبية فهو معوض دائما من الهبات والهدايا التي لا توفر ميزانية مستقرة للجمعية حيث تتم عملية جمعها بالتزامن مع مناسبات محددة ولغرض تغطيتها، وفي هذا الصدد يشير أحد المبحوثين؛

" في بعض الأحيان أقوم بعمل تقني محض، أدخل في الصباح إلى المقر فأجد قائمة من الطلبات اللازمة لتسيير نادي الطفل ودروس الدعم، أشياء لابد منها وهي مكلفة لكن الناس وحتى نحن لا نقوم بتخصيص ميزانية لها لأنها تنفذ بسرعة ولا يمكن ضبط كم نحتاج منها في بداية السنة، فنضطر في كل مرة إلى التوجه إلى المحسنين بطلب مساعدات لشراء الطباشير مثلا...، حتى أنني أصبحت أخجل من ذلك في بعض الأحيان "

(عضو ج إ إ، 45 سنة، معلم)

من خلال كلام هذا البحوث وبالنظر إلى التقارير المالية على غرار تقرير سنة 2005 م الذي أخذناه كمثال ومن خلال إطلاع على التقارير المالية والأدبية وتتبعنا الميداني لطريقة عمل الجمعية وللكيفية التي تسير بها ميزانيتها نخلص إلى كون الجمعية وإن كانت تعاني من المصاعب المالية التي تعتبرها من بين أكبر المشاكل التي تقف في وجه تنفيذها لبرامجها إلى أنها ومن ورائها أعضاء مكتبها يجتهدون في جمع المساعدات، والهبات والهدايا لتغطية أكبر قسط ممكن من احتياجاتها وأمام تزايد الطلب على الاستفادة من نشاطاتها فهم يكثفون من طلبات المساعدة مستعملين في ذلك الخطاب الديني لاستمالة المساهمين من سكان المنطقة، فطلباتهم دائما تحتوي على آيات قرآنية تحث على فعل الخير، وكمثال الآية التالية: ﴿ وما أنفقتم من خير فهو يخلفه وهو خير الرازقين ﴾ الواردة في طلب المساهمة الذي عرضناه سابقا –الوثيقة رقم 02- إلى جانب استغلال التراث الثقافي لسكان المنطقة الذي يعتبر فعل الخير من مقوماته، وفي هذا الصدد يقول نفس المبحوث السابق:

" بطبيعة المنطقة الصغيرة والمحافظة فالكل هنا يعرف بعضه البعض، أذكر جيدا ما كان يقول لي الشيخ عمار [*] *(...)، كان يوصيني أن نكون مثلما كان أجدادنا كالبرنس* [**] *في تلاحمه لا يوجد بيننا من يجوع أو يعرى"*

(عضو ج إ إ، 45 سنة، معلم)

ومنه فالنتيجة العامة التي نخرج بها فيما يخص الوضعية المالية لمكتب الجمعية هي أنها ورغم شح مصادر الأموال وعدم انتظامها إلا أنها تعمل على تجاوزها، وأعضاؤها يحاولون القيام بذلك معتمدين على الهبات والهدايا " تبرعات المحسنين" كما يعبرون على ذلك، أولائك المحسنين الذين يستجيبون لطلبات الجمعية بدافع الدين وأصالة المجتمع، لتظهر هذه العملية بشكل عام كشكل من أشكال إعادة تنظيم المجتمع لذاته وسد ولو جزء بسيط من احتياجاته بطريقة مستقلة عن الدولة أو بعض الجهات التي يمكنها أن تستغل ذلك في مواقف أخرى سياسية على سبيل المثال، وهو ما سيتضح أكثر بالنفي أو التأكيد في مناقشة الوضعية السياسية مع أعضاء المكتب البلدي لهذه الجمعية.

---

[*] - هو الشيخ عمار مطاطلة عضو شرفي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حاليا، ترجع أصوله إلى المنطقة.

[**] - البرنس هو ثوب شتوي تقليدي يعرف في المنطقة بالبرنوص، يصنع في العادة من وبر الحيوانات وصوفها يغطي الجسم كله ويكون غطاء الرأس جزأ منه، يستعمله حاليا بعض كبار السن، وقد يظهر على كتفي العريس ليل عرسه وقت قيامه بإحدى الطقوس الاحتفالية المعروفة بالحنة وهو ما يجعل منه ذوا قيمة رمزية.

- الفصل السادس:

خصائص الفاعل الجمعوي بالجمعيتين النشطتين

المبحث الأول: الخصائص العامة للفاعل الجمعوي بعين قشرة

01- اكتساح النظام الأبوي وانعكاسه على الفعل الجمعوي.

02- عامل السن وهاجس تحضير الخلف.

03- العمل الجمعوي، الشغل والاندماج الاجتماعي.

04- المستوى الدراسي والمؤهلات العلمية والمهنية.

05- الحالة العائلية.

06- مكان الإقامة.

المبحث الثاني: عوامل التنشئة الاجتماعية وتأثيرها على الفعل الجمعوي

01- الأصل الجغرافي والصلة بالأرض.

02- الوضعية الاجتماعية المتقاربة.

03- محدودية المستوى التعليمي.

04- تاريخ المشاركة العائلية.

04-01- تاريخ المشاركة الجمعوية.

04-02- تاريخ المشاركة السياسية.

المبحث الثالث: الكيفية التي تتم بها المشاركة الجمعوية

01- طرق التعرف على العمل الجمعوي.

01-01- سوابق المشاركة الجمعوية.

01-02- الكيف التي تمت بها عملية الانخراط.

02- النشاط الجمعوي.

02-01- الرغبة في القيام بالنشاطات.

02-02- هل كل النشاطات مرغوب فيها.

المبحث الرابع: العلاقات الاجتماعية حول العمل الجمعوي

01- العلاقات قبل العمل الجمعوي.

02- علاقات عامة وأخرى نوعية.

03- الجمعيتان كفضاء لبناء علاقات اجتماعية.

المبحث الأول:

الخصائص العامة للفاعل الجمعوي بالجمعيتين

في بحثنا هذا يعتبر الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين أو الفاعلين المتطوعين في القطاع الجمعوي بعين قشرة وعلاقته بالعمل الجمعوي النشط وأبعاده الأنثروبولوجية في المنطقة ذاتها من الأهداف التي نسعى لتحقيقها، انطلاقا من تصورنا للجماعة الممثلة لهذه الجمعيات كحقل اجتماعي ينشط الأفراد ويتفاعلون في إطاره[1]، ونحن هنا نعطي دورا للعامل الفردي المنخرط في نشاط جماعي على أساس أن الأفراد كما يرى مالينوفسكي يتابعون بنشاط نمط حياتهم المفضل بحثا عن إشباع لحاجاتهم النفسية والعضوية مع مراعاتنا كون هذا الإشباع يتحدد في أطر اجتماعية كما يرى دوركايم[2]، من هذا المنطلق فنحن نعتبر العمل الجمعوي نشاط اجتماعي ينخرط فيه الفاعلين فرديا بحثا عن إشباع حاجات مختلفة في إطار العمل الجماعي ممثلا في العمل الجمعوي، وهو ما يجعل من التعرف على الأفراد المنخرطين في العمل الجمعوي وحاجاتهم طريق للتعرف على العمل الجمعوي والحاجات التي تعمل على إشباعها. وسنحاول القيام بذلك من خلال عدد من المؤشرات الاجتماعية، الديموغرافية والمهنية، وتأثيرها في سير الحركة الجمعوية بعين قشرة، والتي قمنا بجمعها انطلاقا من المحور الأول لدليل المقابلات والمعنون بـــ"التعريف بالمبحوث" والذي مكننا من جمع المعلومات التي قمنا بتبويبها في الجدول الموالي:

---

[1] - ج ب هورغ (وآخرون)، **الجماعة السلطة والاتصال**، ترجمة: نظير جاهل، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص 13.

[2]- ميكل تومبسون (وآخرون)، **نظرية الثقافة**، ترجمة: على سيد الصاوي، سلسلة كتب ثقافية شهرية العدد 223، المجلس الوطني للثقافي والفنون والأدب، الكويت، 1997، ص 267.

جدول رقم(09): المؤشرات الاجتماعية، الديموغرافية والمهنية لأعضاء مكتب الجمعيتين محل الدراسة -إنجاز شخصي-

الفاعلين الجمعويين	السن	الجنس	المهنة / مصادر الدخل	المستوى الدراسي/ المؤهلات العلمية والمهنية والمطالعة	الحالة العائلية	الإقامة
01- المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح بعين قشرة						
عضو01	45 سنة	ذكر	معلم بالابتدائي بقرية حجر مفروش وإمام متطوع بمسجد المدينة	الثالثة ثانوي، معلم ابتدائي مند 24 سنة وإمام متطوع مند 22 سنة	متزوج	احجر مفروش
عضو02	43 سنة	ذكر	صاحب ورشة نجارة	متوسط	متزوج	عين قشرة
عضو03	29 سنة	ذكر	أستاذ الرياضيات بثانوية بالقل	ليسانس رياضيات، يقرأ في التخصص وبشيء من الأدب	أعزب	عين قشرة
عضو04	28 سنة	ذكر	تاجر (بيع ألبسة الرجال في محل وسط المدينة)	أولى ثانوي (انقطع عن الدراسة، قام بتكوين على الآلة الراقنة)، مطالعة الكتب الدينية المعتدلة	أعزب	عين قشرة
عضو05	31 سنة	ذكر	تاجر (يملك جزار مناصفة بوسط مدينة عين قشرة)	السنة التاسعة أساسي	أعزب	عين قشرة
عضو06	32 سنة	ذكر	موظف بمديرية التجارة بولاية سكيكدة	مهندس دولة في الإعلام الآلي	متزوج	عين قشرة
عضو07		ذكر	مقاول	ثانوي	متزوج	عين قشرة
عضو08	28 سنة	أنثى	مربية أطفال بالجمعية	ثانوي	متزوجة	عين قشرة
عضو09	45 سنة	أنثى	أستاذة بالطور المتوسط	ثانوي	متزوجة	عين قشرة
02- جمعية ترقية المعوق لبلدية عين قشرة						
عضو01	38 سنة	ذكر	تاجر، يملك هاتف عمومي بمقر سكناه بمدينة عين قشرة	السنة الثالثة ثانوي	متزوج	عين قشرة
عضو02	40 سنة	ذكر	بطال، يعمل أحيانا عند الخواص بالمقاهي، ويقوم بجني محصول أشجار زيتون العائلة	السنة الرابعة متوسط	متزوج	عين قشرة
عضو03	56 سنة	ذكر	حرفي في الزخرفة على الرخام	السنة السادسة ابتدائي	متزوج	عين قشرة
عضو04	48 سنة	ذكر	تدرج في عدة وظائف من معلم ابتدائي إلى مستشار التربية بثانوية بسكيكدة وحاليا محامي وأستاذ معيد بجامعة سكيكدة	ليسانس حقوق + capa	متزوج	عين قشرة
عضو05	40 سنة	ذكر	إداري بثانوية	ثالثة ثانوي	متزوج	عين قشرة
عضو06	سنة	ذكر	لا يتمتع بعمل دائم	ابتدائي	متزوج	عين قشرة
عضو07	43 سنة	ذكر	عامل بالبلدية في إطار الشبكة الاجتماعية	ابتدائي	متزوج	عين قشرة
عضو08	45 سنة	ذكر	لا يتمتع بعمل دائم	ابتدائي	متزوج	عين قشرة

المعلومات الواردة في هذا الجدول والتي تمثل المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية والمهنية لأعضاء مكتب الجمعيتين النشطتين في عين قشرة. تكمن أهميتها في كشفها عن السمات العامة للفاعل الجمعوي، هذه الأخيرة التي تكمن قيمة معرفتها في كشفها عن السمات المميزة للعمل الجمعوي بالجمعيتين والتي تبين أنها تتميز بما يلي:

01- اكتساح النظام الأبوي وانعكاسه على الفعل الجمعوي:

أول ما يمكن ملاحظته فيما يخص الفاعلين الجمعويين في الجمعيتين محل الدراسة هو سيطرة الذكور مقابلة بالعنصر النسوي فبشكل عام يعتبر الفعل الجمعوي بالمنطقة فعل رجولي يتم في المجال الذي يسيطر عليه الرجل ويسيره ويحدد فيه المهام والأدوار الخاصة بكلى الجنسين وهو ما نجد التعبير الصريح عنه في كلام أحد المبحوثين:

" عند الحديث عن النشاط الجمعوي في العائلة نقصره على الذكور لأن لهم حرية التنقل وحرية العمل، لكن خروج الأمهات أو البنات مربوط بعدة شروط نتيجة لطبيعة المنطقة المحافظة "

(عضو م ج إ إ، 29 سنة أستاذ)

هذه الوضعية تعبر بشكل واضح عن هيمنة البنية التقليدية في تعاملها مع المرأة من منطلق أبوي لا يزال يهيمن على الدهنيات ويملي شروطه على الفاعلين الجمعويين والاجتماعيين بشكل عام رجالا كانوا أم نساء، وهو ما يفسر التواجد المتواضع للمرأة في هذا المجال وفقا للشروط التي يمليها النظام الأبوي الذي يجعلها تتموضع في آخر سلم أخذ القرار إن لم تكن مجرد متلقي لخدمات هذه الجمعية أو تلك، وإن كانت هناك محاولات للاستقلال في التسيير فهي لا تعدوا أن تكون محاولات لدخول هذا العالم الرجولي الذي استبطنته المرأة بدورها وهي تبحث عن وسائل للتخفيف من حدته من خلال مشاركتها للرجل وقد يكون العمل الجمعوي من بين هذه الوسائل على حد تعبير إحدى المبحوثات النشطات في إحدى الجمعيات النسوية؛

" لو لم أكن منخرطة في العمل الجمعوي لكنت أهرب عندما أرى الرجال واليوم وبفضل العمل الجمعوي أنا أقف أمامك بشكل طبيعي وأحدثك بدون عقد... "

(عضو مكتب ج م ف، بائعة في محل)

أما عن تعامل الجمعيتين محل الدراسة مع هذا الموضوع فيمكن اعتبار جمعية الإرشاد والإصلاح أكثر انفتاحا في إشراكها للمرأة في العمل الجمعوي ويبدوا ذلك من خلال فتحها أبواب الجمعية أمام العنصر النسوي للمشاركة كمربيات، معلمات، عاملات بالسكرتارية، وتخصيص نادي صناعة الحياة للنساء في الإشراف والتسيير، ومع ذلك فالجمعية تفرض شروطا مستمدة من الخلفية الدينية والطبيعة التقليدية للمجتمع التي تتميز بالصرامة في الفصل بين الجنسين، وكما نلاحظ فمن خلال المهام المسندة للنساء في هذه الجمعية فالمرأة تبقى بعيدة كل البعد على مراكز التسيير واتخاذ القرار وهو ما يميز دائما الثقافة الأبوية التي تجعل من الأب في العائلة –والرجل أو الذكر في المجتمع- مصدر السلطة المادية والروحية المطلقة[1].

إن تعامل المجتمع بشكل عام والمحيط الجمعوي في عين قشرة بشكل خاص مع المرأة والذي يقف عند اعتبار المنزل هو المجال الطبيعي والأساسي لنشاطها الذي يدور حول إرضاء الزوج وتهيئة المناخ لرعاية الأسرة، وتربية الأبناء وحتى عند اضطرارها للخروج للعمل، فإن مجالات العمل المسموح بها تدور بشكل مباشر وغير مباشر حول تدعيم هذا الدور النسوي وهو ما يظهر بوضوح من خلال النشطات السابقات في الجمعيات واللاتي يتوقفن عن النشاط مباشرة بعد زواجهن أو بعد خطبتهن بحجة رفض الزوج أو الخطيب لذلك، من جهة أخرى فالجمعيات النسوية التي كانت تنشط بالمنطقة لا يخرج نشاطها عن تدعيم الدور التقليدي للمرأة والتي ينحصر نشاطها في أغلب الأحيان على الصناعات اليدوية كالخياطة والطرز مثلا، تنقلات النشطات في تلك الجمعيات هو الأخر لا تتم إلا بأمر ورقابة السلطة الأبوية مجسدة في عائلات النشطات –الأب والإخوة- أو بعض المسؤولين أو الإداريين المحليين كرئيس البلدية أو مدير دار الشباب في لعبهم لدور الوصي على تلك الجمعيات، وهو الوضع الذي مازال قائما حيث أننا

---

[1] - محمد حمداوي، " وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي"، في: **إنسانيات**، العدد 10 جانفي –أفريل 2000، ص 91.

سجلنا من خلال مقابلة إحدى النشطات في الجمعيات النسوية بالمنطقة إجابات عديدة تبرز معاناتهم من منطق الوصاية والسلطة الأبوية، ومن هذه الإجابات؛

" لا أستطيع أن أقوم بذلك، لأن عملي لا يكون إلا بالتنسيق مع مدير دار الشباب "

(عضو مكتب ج م ف، بائعة في محل)

إذا ومن خلال الوضعية العامة للمرأة في مجتمع عين قشرة تكون الحركة الجمعوية في المنطقة بما فيها الجمعيتين محل الدراسة تضيعان طاقات بشرية كبيرة إثر حرمان المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإبعادها عن العمل الجمعوية والحياة الاجتماعية بشكل عام.

02- عامل السن وهاجس تحضير الخلف:

ما يمكن ملاحظته مباشرة فيما يخص عمر أعضاء مكتب الجمعيتين محل الدراسة هو أن متوسط العمر في حدود 38 سنة وهو متوسط مرتفع نسبيا وهذا معناه أن الجمعيتين تخسران طاقات شابة كثيرة يمكنها أن تقدم الكثير من الوقت والخبرات في العمل الجمعوي إذا افترضنا أن المنخرط في التجربة الجمعوية يواصل العمل فيها حتى سن متأخر من عمره وهو ما يمكنه من اكتساب خبرات أكثر في العمل الجمعوي، ويطرح في نفس الوقت إشكالية علاقة الشباب بالمجتمع؛ بمنظماته ومؤسساته ويطرح قضية الروابط والهوية الاجتماعيتين على أساس أن تمثلات الشباب للمشاركة الجمعوية ما هي إلا شكل من أشكال تمثلاته للمشاركة الاجتماعية[1] ومنه فإن غياب الشباب على العمل الجمعوي قد يطرح إشكالية اندماج الشباب في وسطهم الاجتماعي، كما يمكن إرجاعه إلى وجود اهتمامات أخرى تجعل من العمل الجمعوي أو العمل للصالح العام بصفة عامة في مرتبة أقل أهمية من الانشغال بالبحث عن عمل والتحضير للزواج مثلا كما عبر على ذلك أحد المبحوثين بقوله:

[1] - Lucy Baugnet, *participation associative et rapport au politique : l'engagement social des jeunes*, In : Bernard Roudet (sous direction), **des jeunes et des associations**, l'harmattan, PARIS, 1996, p 37.

"... لا يوجد اهتمام كبير بالعمل الجمعوي (...) العائلات الجزائرية وبحكم ظروف المعيشة أصبحت تهتم بشكل كبير على الجانب المعيشي فقط"

(عضو م ج إ إ، 29 سنة، أستاذ)

هذا الأمر سيتضح أكثر من خلال تسليط الضوء على المهن ومصادر الدخل لأعضاء الجمعيتين وحالاتهم العائلية. كما يمكن اعتباره من جانب آخر كتعبير عن أزمة جلب وإدماج الجمعيات للشباب وهو ما يعتبر مشكل يهدد الجمعيات في استمرارها حيث صادفتنا جمعيات بالمنطقة زالت بمجرد عزوف أعضاء مكتبها عن العمل الجمعوي لعدم وجود الخلف الذي يستمر في تسيير الجمعية، وهنا نسجل أن جمعية الإرشاد والإصلاح أكثر اهتماما بالعناصر الشابة مقارنة بجمعية ترقية المعوق التي يلاحظ أن أصغر عضو في مكتبها في 38 من عمره بينما أصغر عضو في مكتب جمعية الإرشاد والإصلاح في 28 سنة إضافة إلا أنها تعمل من خلال نواديها على استقطاب عناصر شابة في مقتبل العمر (18- 19 سنة) يتلقون خدمات هذه النوادي ويقومون بمساعدة أعضاء الجمعية في التحضير لمختلف النشاطات، هذه العناصر يمكن اعتبارها ذخيرة للجمعية حيث أنها في مرحلة تحضير أو تدريب يمكن مستقبلا انتقاء البعض منهم ليكونوا ضمن أعضاء المكتب كما هو الحال بالنسبة لأصغر عضو في المكتب الذي يعبر على بدايته مع الجمعية كالتالي:

"كنت أحضر معهم كل النشاطات أساعدهم فيها ثم انضممت كعضو مكتب "

(عضو م ج إ إ، 28 سنة، تاجر)

أما فيما يخص جمعية ترقية المعوق فإضافة إلى ارتفاع متوسط العمر مقارنة بالمكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح فهي أقل اهتماما بتجديد مكتبها القيادي وتدعيمه بعناصر شابة وهو ما يجعل نشاطها مهدد بالتوقف أكثر من الجمعية الأخرى لعدم تمكينها أو تحضيرها لعناصر يمكن أن تكون خلفا للأعضاء الحاليين.

03- العمل الجمعوي، الشغل والاندماج الاجتماعي:

كما سبق وأن ذكرنا فإن إحجام الشباب عن العمل الجمعوي يمكن إرجاعه إلى وجود اهتمامات أخرى تجعل من العمل الجمعوي أو العمل للصالح العام بصفة عامة في مرتبة أقل أهمية من الانشغال بالبحث عن عمل مثلا، وهي فرضية تأكدها إلى حد ما حالات البحث التي بين أيدينا حيث أن أغلب أعضاء الجمعيتين لا يعانون من هاجس البطالة كملاحظة أولى يمكن الاستدلال بها على أن هاجس البطالة من شأنه أن يخلق اهتمامات قد تبعد الشخص عن الانخراط في العمل الجمعوي وتجعله يكرس كل وقته وجهده للحصول على عمل أو وظيفة وهي فكرة ترجعنا من جديد إلى إمكانية قراءة المشاركة الجمعوية في إطار أوسع وأعم والمتمثل في المشاركة الاجتماعية التي تعرف صعوبات من طرف الأفراد قبل حصولهم على عمل[1] ومنه فقد يكون ارتفاع معدل البطالة في المنطقة سبب مباشر في انخفاض معدلات المشاركة الجمعوية ونحن نقول هذا كفرضية محققة في حالة بحثنا هذا لأن إثبات ذلك في جانبه الكمي يتطلب دراسة إحصائية على مستوى أوسع من بلدية عين قشرة، من جهة أخرى ففقدان الفرد للعمل يمثل كذلك فقدانه للهوية التي يمنحها إياه هذا العمل المفقود والتي يمكن تشكيلها انطلاقا من التجربة الجمعوية[2]، وهذا معناه أن فقدان العمل أو الوظيفة قد يكون سببا في الإحجام عن المشاركة الجمعوية أو دافعا إليها.

أما فيما يخص حالات البحث التي بين أيدينا فهي لا تعاني من البطالة فمعظم الحالات لها وظيفة قارة أو تمارس نشاطا حرا وحتى الحالات التي لا تملك وظيفة ثابتة وليس لها نشاطا حرا فهي مندمجة في المهن الغير الرسمية والنشاطات العائلية، مع إمكانية اعتبارها للنشاط الجمعوي كوسيلة للحصول على وظيفة أو طريقة للتمكين المهني أكثر من خلال استغلالها لشبكة العلاقات التي تنسج حول العمل الجمعوي وهو ما صادفناه مثلا عند أحد المبحوثين الذي عبر على ذلك كالتالي:

---

[1]- Renaud Sainsaulieu, In : Bernard Roudet (sous direction), **des jeunes et des associations**, l'harmattan, PARIS, 1996, p 08.

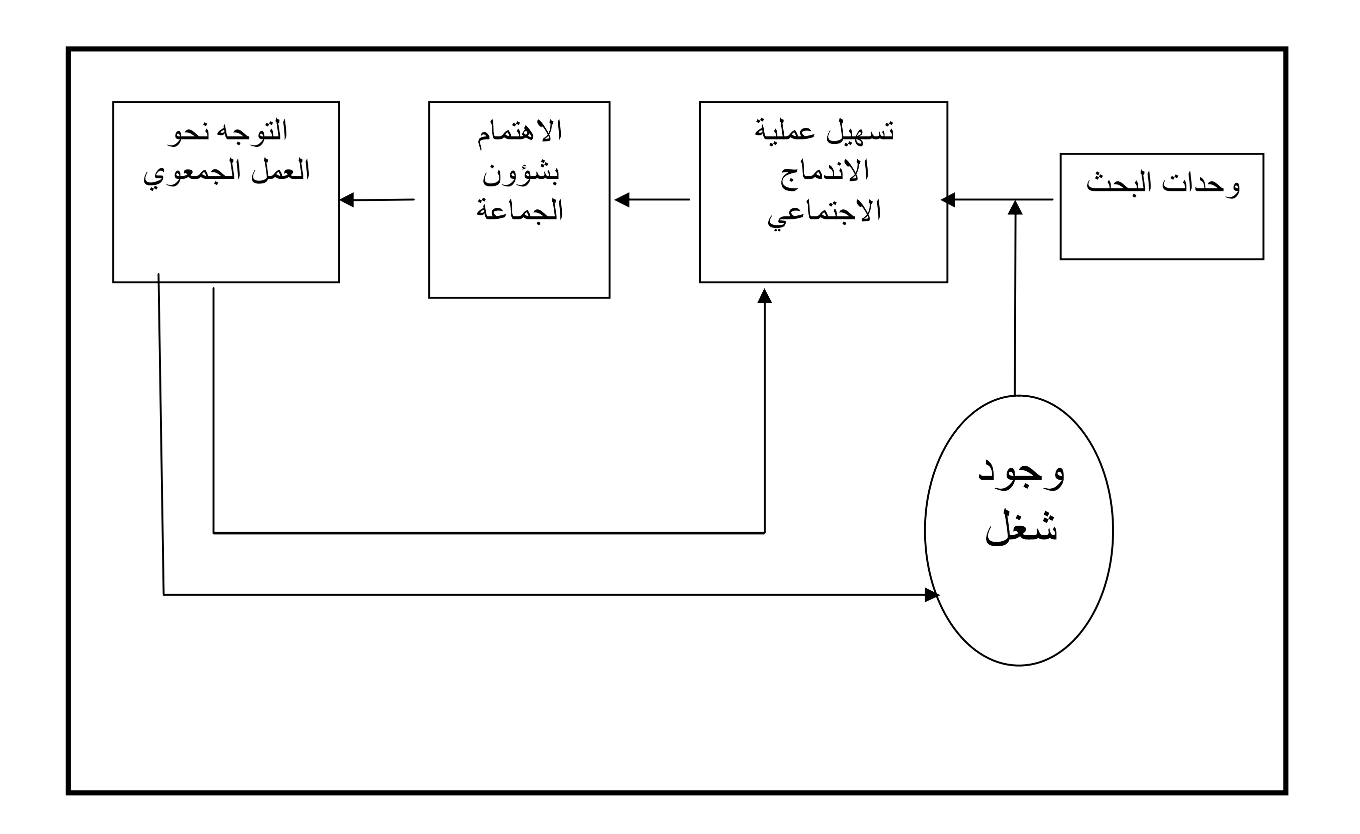
[2] - Ibid, p 08.

" ...العام الماضي عندما أقمنا معرض بسكيكدة، تحصلت على المرتبة الأولى (...) فكان أن وعدت من طرف العديد من المديرين بالولاية بأن يساعدوني في الحصول على الدعم؛ القرض المصغر أو المحل... "

(عضو ج ت ق، 56 سنة، حرفي)

إذا فبالنسبة لوحدات البحث على الأقل يعتبر وجود شغل عامل مهم في تحسين الوضعية الاجتماعية وبالتالي تسهيل عملية الاندماج الاجتماعي والاهتمام بانشغالات الجماعة وهو ما قد يتوج بالتوجه نحو العمل الجمعوي الذي يساهم بدوره في تسهيل عملية الاندماج الاجتماعي وتحسين الوضعية المهنية، وهو ما يمكن تلخيصه في المخطط التالي:

مخطط رقم -05-: مخطط يوضح العلاقة بين وجود شغل وعملية التوجه نحو العمل الجمعوي عند وحدات البحث (إنجاز شخصي).



04- المستوى الدراسي والمؤهلات العلمية والمهنية؛

للوهلة الأولى يبدو المستوى الدراسي والمؤهلات العلمية والمهنية لوحدات البحث دون دلالة تذكر فبشكل عام لا يوجد مستوى مهيمن بشكل كبير دون سواه فأعضاء مكتب الجمعيتين مستواهم الدراسي مختلف يتراوح بين الابتدائي والجامعي، وإن كانت الجمعيات الجزائرية بشكل عام يغلب على أعضاء مكتبها المستوى التعليمي العالي حيث بينت دراسة الدكتور عمر دراس أن 53.9 ٪ من أعضاء مكتب الجمعيات مستواهم جامعي بينما 24.5 ٪ منهم مستواهم ثانوي و 15.2 ٪ متوسط و 4.5 ٪ ابتدائي[1]، وهي نتائج تجعل من الجمعيتين محل الدراسة ذات شيء من الخصوصية حيث نجد هيمنة المستويات الدراسية كالتالي؛ ابتدائي- في جمعية ترقية المعوق، والثانوي في جمعية الإرشاد والإصلاح، بينما يمثل أصحاب المستوى التعليمي العالي (الجامعي) الأقلية ضمن أعضاء مكتب الجمعيتين، حيث نجد؛ مهندس دولة في الإعلام الآلي وآخر متحصل على شهادة ليسانس رياضيات ضمن أعضاء مكتب جمعية الإرشاد والإصلاح، ومتحصل على شهادة ليسانس علوم إدارية وقانونية من بين أعضاء مكتب جمعية ترقية المعوق. والجدول الموالي يوضح توزيع أعضاء مكتب الجمعيتين حسب المستوى التعليمي:

جدول رقم(10): جدول توزيع أعضاء مكتب الجمعيتين حسب المستويات الدراسية.

المستوى الدراسي	العدد	ج إ إ	ج ت م
جامعي	03	02	01
ثانوي	07	05	02
متوسط	02	02	/
ابتدائي	04	/	04

تراجع المستوى التعليمي عند أعضاء مكتب الجمعيتين يمكن إرجاعه إلى تقدم متوسط سن النشطين بالجمعيتين وانتمائهم إلى فئة عمرية حرمت من التعليم بسبب الظروف الصعبة التي عرفتها المنطقة والجزائر ككل غداة الاستقلال وفي المناطق الريفية المعزولة

[1] - Omar Derras, **le phénomène associatif en Algérie**, Ed Friedrich Ebert, Alger, 2007, p 147.

والفقيرة كعين قشرة بشكل خاص وهي الظروف التي حالت دون مواصلة أعضاء مكتب الجمعيتين من تلك الفئة العمرية للتعليم، وحتى الفئات العمرية الشابة تأثرت بوضعية المنطقة الصعبة وبعدم وجود هياكل تعليمية كالثانوية مثلا حتى زمن متأخر ومتقن حتى يومنا هذا وهو ما يجعل الكثير من سكان المنطقة يعجزون عن مواصلة الدراسة للأعباء التي يفرضها التنقل إلى مناطق تواجد تلك الهياكل، الطابع الريفي للمنطقة وبشكل خاص تمركز السكان في المناطق الحضرية الثانوية والمبعثرة البعيدة عن المركز الحضري الرئيسي أين توجد الهياكل التعليمية هو الآخر ساهم في تدني المستوى التعليمي، وإن كان وضع شباب اليوم قد تغير مقارنة بالكبار في السن فيما يخص التحصيل العلمي ومواصلة الدراسي فهو لا يخلو من المشاكل والعراقيل التي تحول دون مواصلة المسار التعليمي في بعض الأحيان فكما سجلنا في دراسة "استخدام المرافق العامة والتجهيزات" أن المنطقة تعاني من عجز قدره إحدى عشر قسم في طور التعليم الابتدائي أي أن أكثر من 340 تلميذ من دون قسم وهو ما يضطر القائمين على القطاع التربوي إقحامهم في أقسام أخرى وهو ما يؤثر سلبا على عملية التحصيل المعرفي. كما سجلنا عجز قدره أربع أقسام في طور التعليم الثانوي أي أن ما يعادل 120 تلميذ في هذا الطور مقحمين في أقسام أخرى وهو ما جعل معدل التلاميذ في القسم الواحد يرتفع إلى حوالي 38 تلميذ وما لذلك من تأثير على عملية التحصيل.

من جهة أخرى تراجع المستوى التعليمي بين أعضاء مكتب الجمعيتين مقارنة بالمستوى التعليمي لأعضاء المكاتب المسيرة في الجمعيات الجزائرية يطرح إشكالية مشاركة النخب من ذوي المستويات التعليمية العليا في الحياة الجمعوية بالمنطقة بشكل خاص، وهنا يمكن الإشارة إلى أن عددا من تلك الفئة من أبناء المنطقة وأمام ضعف مناصب الشغل بها يضطرون إلى مغادرتها والبحث عن مناصب عمل خارج المنطقة وهو ما ينهكهم ويضيع الكثير من الوقت الذي يمكن أن يستغل في العمل الجمعوي، وهو ما ينعكس سلبا على مردود بعض وحدات البحث في العمل الجمعوي وبشكل خاص من أصحاب المستوى التعليمي الجامعي حيث إثنان منهم يعملان بمدينة سكيكدة وآخر بالقل والآخر بمدينة الحروش، وإن كان إثنان منهم بإمكانهم الذهاب والإياب يوميا بين مقر العمل ومكان الإقامة بعين قشرة، فالاثنين الآخرين عودتهم تكون أيام عطلة نهاية الأسبوع، العطل السنوية أو الفصلية، هذه الوضعية على سبيل المثال جعلت رئيس جمعية ترقية المعوق السابق يتنحى عن منصبه بالجمعية لغيره وهو نفس ما حدث مع الرئيس الذي قبله.

ملاحظة أخرى يجب أن نشير إليها هي أن المستوى التعليمي لدى أعضاء مكتب جمعية الإرشاد والإصلاح أعلى منه عند أعضاء مكتب جمعية ترقية المعوق، وهو أمر معروف على جمعية الإرشاد والإصلاح بصفة عامة حيث تشير دراسة سابقة حول الجمعية إلى ذلك[1] فتواجد الإطارات الجامعية الشابة بها بلغ 70 ٪ وعلى مستوى المكاتب المسيرة بأكثر من 90 ٪، وهو خيار يمكن أن ندرجه ضمن الخيارات الإستراتيجية للجمعية.

05- الحالة الزواجية:

من خلال هذا المتغير سنحاول تسليط الضوء على وضعية الاستقرار العائلي والاجتماعي لأعضاء مكتب الجمعيتين محل الدراسة فبحكم الظروف الصعبة التي يعرفها المجتمع الجزائري أصبح الزواج من الأهداف المستعصية على غالبية الشباب الجزائري وعائلاتهم[2] وهو أمر يدخل في صميم دراسة الفعل الجمعوي لأن الوضعية السابقة كما سبق وأن ذكرنا تجعل لدى الفرد اهتمامات قد تصرفه عن العمل الجمعوي، فعندما يتعلق الأمر مثلا بالحالة العالية لحالات البحث فالملاحظة العامة هي أن أغلبهم متزوج حيث نسجل 14 حالة متزوجة من أصل 17 حالة أي أن 03 حالات فقط من غير زواج وإذا أخذنا في الحسبان عامل السن فهذه الأخيرة هي أصغر حالات البحث سنا بالإضافة إلى انتمائهم جميعا إلى المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح وهي التي سبق وأن قلنا أنها أكثر اهتماما بالعناصر الشابة.

من خلال الحالة العائلية لأعضاء مكتب الجمعيتين محل الدراسة والتي كما لاحظنا أن أغلبهم متزوج، هذه الملاحظة تجعلنا نسير في سياق الطرح الذي يرى أن الفرد قبل الزواج

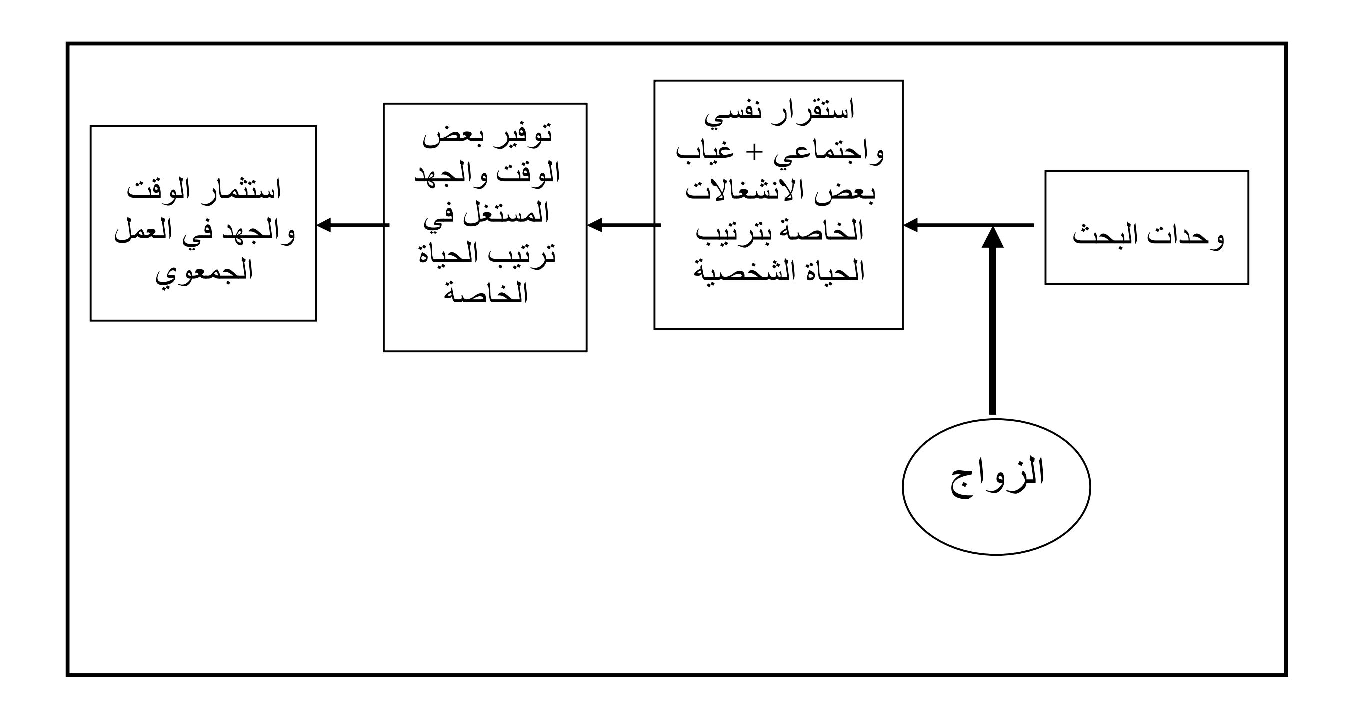
---

[1] - عبد الحفيظ غرس الله، *الجمعيات الدينية- جمعية الإرشاد والإصلاح نموذجا*، في: **وقائع الأيام العلمية لعرض نتائج البحث للبرنامج الوطني للبحث "السكان والمجتمع"**، منشورات CRASC، وهران،2006، ص 101.

[2] - العياشي عنصر، " الإطارات الصناعية –مسارات وتمثلات "، في: العياشي عنصر (إشراف)، **الإطارات الصناعية –مواقع، أدوار، مسارات، تمثلات**، دفاتر المركز- رقم 02، منشورات CRASC، وهران، 2001، ص 80.

يكون منشغلا عن العمل الجمعوي بترتيب حياته الشخصية وإن كانت الحالات الغير متزوجة تجعلنا نطرح طرح معاكس للأول وأقل منه تجدرا على حالات البحث والذي يرى أن الفرد قبل الزواج يكون له الكثير من الوقت في غياب الالتزامات التي تفرض نفسها على الفرد بعد زواجه وهو الوقت الذي يمكن استثماره في العمل الجمعوي، ولما كان الطرح الأول أكثر تجدرا على حالات البحث فالنتيجة التي نعتمدها هنا –على حالات البحث بشكل خاص- هي أن الزواج وإن كان يخلق التزامات أخرى للفرد إلا أنه يجعله في شيء من الاستقرار ويوفر له بعض الجهد والوقت الذي كان يستهلك في انشغال الفرد بترتيب حياته الخاصة وهو الوقت الذي من شأنه أن يستغل أو يستثمر في العمل أو النشاط الجمعوي، وهو ما يمكن تلخيصه في المخطط التالي:

مخطط رقم -06-: مخطط يوضح العلاقة بين الحالة الزواجية وعملية التوجه للعمل الجمعوي عند وحدات البحث (إنجاز شخصي).



06- مكان الإقامة؛

ليس مكان الإقامة عند ساكنيه مجال جغرافي فقط بل يتعدى ذلك إلى كونه رمزاً للأمان، ومصدراً للاعتزاز و التعلق وفي هذا الصدد يقول "بول كلافال":

" *المكان هو أحد الدعائم المفضلة للنشاط النموذجي، ينظر إليه من يسكنونه أو من يعطونه قيمة، وذلك بطرق مختلفة، يضاف إلى الامتداد الذي يشغلونه، ويتجولون فيه ويستعملونه، في فكرهم، امتداد يعرفونه ويحبونه والذي هو بالنسبة إليهم، رمز أمان، باعث عزة، أو مصدر تعلق*"[1].

وهو عند وحدات البحث كذلك ولأن البحث في مكان إقامة أعضاء مكتب الجمعيتين على علاقة مباشرة مع عنصر الأصل الجغرافي والصلة بالأرض وبالمجتمع الذي سنورده في المبحث الموالي، ولنا هنا أن نعرض الملاحظة التالية فيما يخص مكان إقامة أعضاء مكتب الجمعيتين؛ وهي أن جميعهم من سكان منطقة عين قشرة وبالضبط فهم من عين قشرة مركز باستثناء واحد يقيم بمنطقة احجر مفروش التابعة لعين قشرة، بينما توزيعهم بين الأحياء فلا يبدو ذو دلالة تذكر حيث أن المبحوثين يتوزعون بين أحياء المنطقة بشكل عادي لا يبدو ذو دلالة تذكر، ويبقى أن نشير إلا أن انتماء جميع أعضاء مكتب الجمعيتين لمنطقة عين قشرة وتمسكهم بالسكن في هذه المنطقة – سنوضح ذلك في المبحث الموالي – المعروفة بصغر مساحتها وقلت تعدادها السكني قد يكون عامل مهم ودافع إلى العمل الجمعوي والتركيز على النشاطات المهتمة بخدمة المحلي بشكل خاص، وعامل مساعد على تنشئة الفرد على خدمة الجماعة التي ينتمي إليها، وفي المبحث الموالي سنحاول معرفة سبل التنشئة الاجتماعية على الفعل الجمعوي عند وحدات البحث.

---

[1] - عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **المكان و السلطة**، ترجمة المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1990م، ص 24.

المبحث الثاني:

عوامل التنشئة الاجتماعية وتأثيرها على الفعل الجمعوي

نهتم في هذا المبحث بدراسة الفرد كفاعل ينتمي لجماعة من الأفراد يشكلون بالتفاعل فيما بينهم الجمعيات المعنية بالدراسة، ولكن قبل أن يكون الفرد فاعل في جمعية ما فهو فرد من المجتمع ككل ينتمي إلى جماعات اجتماعية أسبق في وجودها للجمعيات كجماعة الأصدقاء والزملاء، والجماعة الأقدم التي ينتمي إليها الفرد مباشرة وبشكل طبيعي بعد ميلاده هي الأسرة التي تمكنه من أن يكتسب المعايير والقيم الثقافية عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تدخله تدريجيا في شبكة العلاقات الاجتماعية وتكسبه المعارف والقدرات والميول التي تقدم له فرص المشاركة والتفاعل في نشاطات الجماعة[1] ومنه تأتي أهمية معرفتنا للوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه أولائك الفاعلين الجمعويين والعوامل الاجتماعية المحفزة على الانخراط في العمل الجمعوي والمشاركة فيه بطريقة مباشرة من خلال حث العائلة وجماعة الأصدقاء والزملاء على ذلك وتوجيههم إليه، أو بطريقة غير مباشرة من خلال معايشة خبرة أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء والزملاء في المشاركة بأبعادها المختلفة ومدى تأثير ذلك على الفاعلين الجمعويين في توجههم للعمل الجمعوي، وآليات إلتحاقهم به. وقبل ذلك سنحاول معرفة الخصائص والسمات المشكلة " للشخصية الجماعية " التي يرى دوركهايم أنها تملي على الفرد التمثلات الجماعية والمثل والقيم والمشاعر المشتركة بين أفراد المجتمع وتحقق وحدته وتجانسه[2].

---

[1] - محمد عباس إبراهيم، " التنشئة الاجتماعية في المناطق الهامشية الحضرية- دراسة أنثروبولوجية في غربي الإسكندرية "، في: محمد عبده محجوب (وآخرون)، **التنشئة الاجتماعية – دراسة أنثروبولوجية في الثقافة والشخصية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 40.

[2] - دوني كوش، مرجع سابق، ص 29.

01- الوسط العائلي:

من خلال تفحص الخصائص العامة لعائلات أعضاء مكتب الجمعيتين محل الدراسة التي تبدو جد متقاربة من حيث أصولها الاجتماعية المتواضعة والتي تأكد الطبيعة التقليدية لبنية وحدات البحث، وهو ما لمسناه من خلال:

01-01- الأصل الجغرافي والصلة بالأرض:

نلاحظ أن كل العائلات تنتمي إلى منطقة عين قشرة وضواحيها والتي لا تزال تسكنها إلى حد اليوم وإن كانت بعض العائلات عرفت بعض الهجرات الداخلية في الحقبة الاستعمارية هروبا من حياة المحتشدات التي جمع النظام الاستعماري سكان المنطقة داخل سياجها تطبيقا للسياسة الاستيطانية القائمة على نزع الأرض واستئصال الجماعات الريفية وتهجير سكانها[1] نحو المدن والمحتشدات، وعلى الرغم من عدم معايشة وحدات البحث لتلك الأحداث إلا أن الروايات الشفهية لا تزال تتواتر بشيء من الحزن والأسف، وهو ما لمسناه على المبحوثين وهم يقصون علينا تلك الأحداث. وهنا يمكن عرض الإجابات التالية:

" ... عند اندلاع الثورة إضطر الوالد أن يهجر المنطقة بعد أن حرقت فرنسا بيتهم، فهاجر إلى مدينة ديدوش مراد حاليا هو والعائلة أعمامي وعماتي (...) وبعد الاستقلال رجعوا إلى المنطقة... "

(عضو م ج إ إ، 45 سنة، معلم)

وهي حالة تنطبق إلى حد ما مع حالة مبحوث آخر عبر عنها كالتالي:

" أصلي من عين قشرة وإن كنت ولدت في سكيكدة فذلك نتيجة للاستعمار ونزوح الجزائريين هروبا من الاستعمار، فوالداي رحمة الله عليهما مثلهم مثل الكثير من الجزائريين تركوا الريف، تركوا القرى وذهبوا إلى المدينة

---

[1] - عبد الحميد دليمي، " الاتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان "، في: **الباحث الاجتماعي**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، العدد الخامس، جانفي 2004، ص 100.

هروبا من الاستعمار (...) وبمجرد الاستقلال طبعا والداي راودهما الحنين إلى المنطقة أين عشنا وإلى حد الآن فأنا أقيم في عين قشرة "

(عضو ج ت م، 48 سنة، محامي)

وفي بعض الحالات سجلنا هجرة رب العائلة للعمل في المدن الجزائرية الكبرى أو حتى إلى فرنسا كنتيجة لضعف المنطقة وعجزها عن الاستجابة لليد العاملة المتزايدة وظروف الفقر والعزلة التي تجعل من المنطقة منطقة طاردة للسكان؛

" الوالد رحمة الله عليه لما اندلعت الثورة التحريرية كان مهاجرا في فرنسا (...) ترك المهجر ورجع إلى الجزائر وعبر عن رغبته في الالتحاق بالثورة... "

(عضو ج ت م، 48 سنة، محامي)

ما يلاحظ على عائلات وحدات البحث التي عرفت الهجرة هو أنها تبدي نوعا من التمسك بالأرض يبدوا من خلال العودة للمنطقة وهو ما لاحظناه على حالات البحث نفسها التي تعود للمنطقة بعد سنوات من الهجرة بغرض العمل أو التعليم؛

" ...عندما بلغت 17 سنة هاجرت إلى مدينة عنابة مباشرة للشركة الوطنية للرخام أنداك وتحصلت على الشهادة سنة 1976 ثم استقريت هناك بمدينة عنابة إلى غاية 1991 شهر ديسمبر أين رجعت إلى مدينتي عين قشرة... "

(عضو ج ت ق، 56 سنة، حرفي)

وحتى بالنسبة للحالات الأربعة من بين أعضاء الجمعيتين والتي تعمل خارج عين قشرة فهي لا تعرف الاستقرار بالمدن التي تعمل بها (سكيكدة، الحروش والقل) حيث أن عائلاتهم تبقى بعين قشرة ومنه فالعودة إليها إن لم تكن كل يوم فهي حتمية كل نهاية أسبوع.

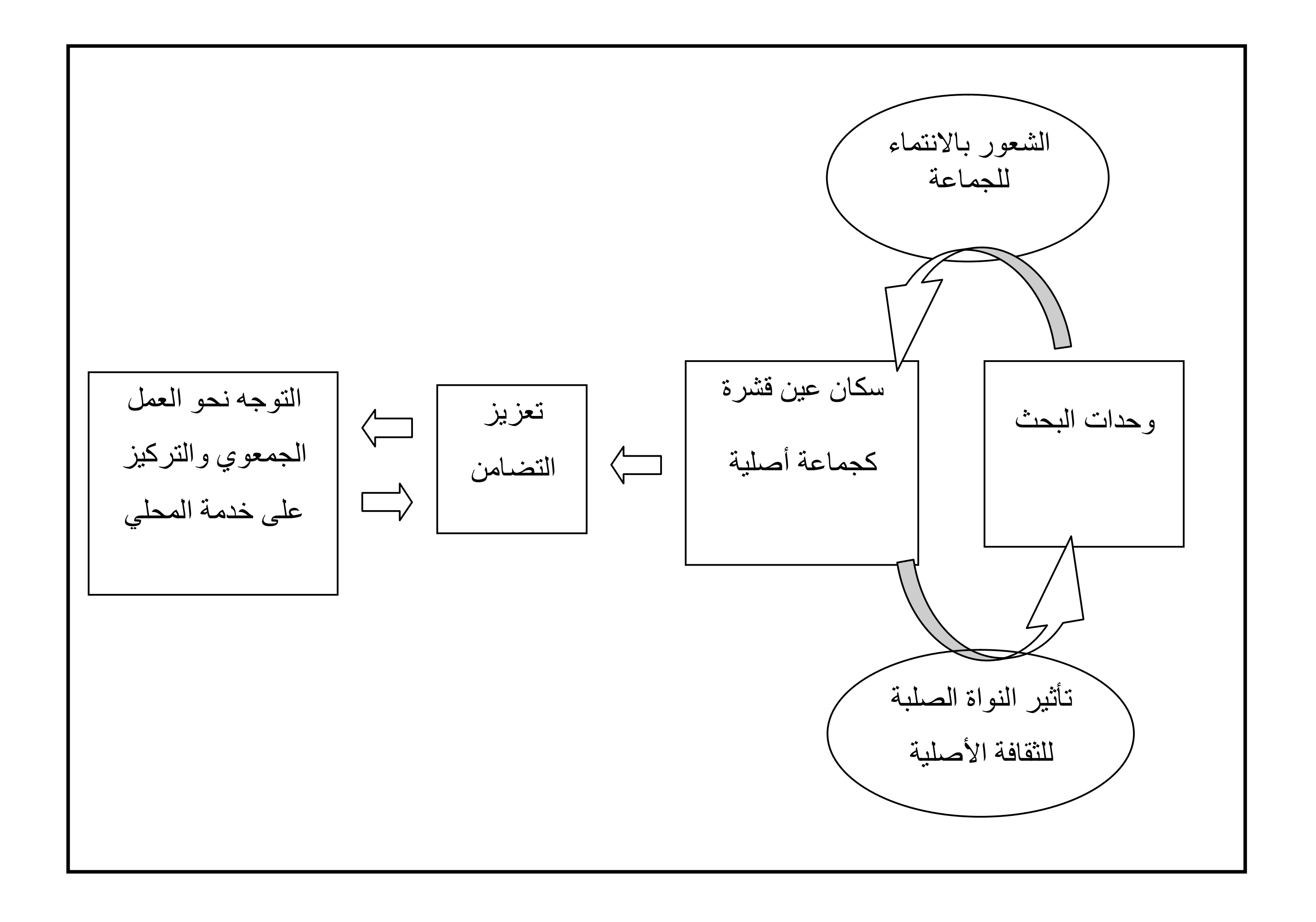
بشكل ملحوظ كذلك فالحالات التي تغادر عين قشرة للعمل وإن كانت لمدة زمنية طويلة، فالتنقل بالعائلة (أخذ الزوجة والأولاد) أمر غير وارد حيث أن العائلة تبقى تقيم بعين قشرة وهو ما يجعل العودة إلى هذه المنطقة أمر حتمي، بالإضافة إلى أن الزوجات أغلبهن من المنطقة أو من المناطق المجاورة وهو أمر يساعد على عدم ترحيل العائلة من خلال إسناد مهام الأب الغائب للأعمام و/أو الأخوال، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المرأة من خلال تمسكها بالعيش قرب بيت أهلها ورفضها للغربة، وهو نفس الشيء الذي يفضله الرجال كذلك، حيث أن الرحيل بالعائلة يعتبر درب من المغامرة بشرف العائلة على إثر ترك الزوجة وحدها بين الغرباء وبتربية الأولاد إثر نشأتهم في وسط غريب عن الوسط الأصلي الذي ينتمي إليه أولائك المبحوثين وهنا نلمس تأثير ما تسميه "دومينيك شنابر" النواة الصلبة للثقافة الأصلية، أي تأثير القيم والمعايير والممارسات التي تبدو لازمة للحفاظ على الهوية الجماعية والشرف كما يتصورونه[1] في عين قشرة أو" وسط جماعتنا " كما يعبر عن ذلك المبحوثين والمخبرين في العديد من المرات، ومن هنا نلمس بعد آخر لمنطقة عين قشرة عند وحدات البحث بشكل خاص وعند المخبرين وسكان المنطقة بصفة عامة ممثلا في اعتبار مجتمع عين قشرة كما يرى "عبد المالك صياد" في دراسته للمهاجرين جماعة أصلية لها شعور مشترك بالعيش جماعيا وهو ما من شأنه أن يسهم في تعزيز التضامن[2] وبالتالي طرح فرضية الالتفاف حول العمل الجمعوي الهادف إلى خدمة المحلي، وهو ما من شأنه أن يفسر تركيز الجمعيتين على خدمة المحلي ونجاحهما في ذلك مقارنة بالنشاط الموجه إلى خارج المجال المحلي، كما نجد هنا تفسير لعمليات التمويل الذاتي لنشاطات الجمعيتين من طرف سكان المنطقة، والمخطط الموالي، مخطط توضيحي لما سبق ذكره:

---

[1] - دوني كوش، مرجع سابق، ص 123.

[2] - نفس المرجع، ص 122.

مخطط رقم -07-: مخطط يوضح العلاقة بين الشعور بالانتماء للجماعة، تأثير النواة الصلبة للثقافة الأصلية وعملية التوجه للعمل الجمعوي عند وحدات البحث (إنجاز شخصي).



01-02- الوضعية الاجتماعية المتقاربة:

أما فيما يخص الوضعية الاجتماعية وإذا أخذنا المهنة ومصادر الدخل كمقياس للحالة الاجتماعية فحالات البحث تنتمي إلى أسر متواضعة جدا إلى درجة أن وجود موظف بين أولياء المبحوثين قد يبدو استثناء لأن أغلب الحالات تتدرج من عائلات صغار الفلاحين أو العمال البسطاء وهذا راجع إلى عدم وجود أراضي زراعية كبيرة يمكن أن تجعل من ملاكها فلاحين كبار إلى جانب عدم توفر المنطقة على هياكل صناعية تفتح لهم مجالات الاستثمار بالإضافة إلى ضعف مستواهم التعليمي.

من جهة أخرى ما يلاحظ على جميع وحدات البحث هو أنهم يتمتعون بنوع من الاستقلالية المالية عن العائلة فمعظمهم مستقل ببيته من ناحية التكفل المادي، وهو ما يؤكد إلى حد ما الفكرة التي قمنا باستنتاجها في المبحث السابق من خلال دراسة الشغل وعلاقته بالعمل الجمعوي وبالاندماج الاجتماعي، فبالنسبة لوحدات البحث على الأقل يعتبر وجود شغل عامل مهم في تحسين الوضعية الاجتماعية لأفراد الطبقة المتواضعة وبالتالي تسهيل عملية الاندماج الاجتماعي والاهتمام بانشغالات الجماعة وهو ما قد يتوج بالتوجه للعمل الجمعوي الذي يساهم بدوره في تسهيل عملية الاندماج الاجتماعي.

01-03- محدودية المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي عند آباء حالات البحث يتميز بضعفه بصفة عامة حيث يتأرجح بين الأمية، معرفة القراءة والكتابة والمستوى الابتدائي، والمستوى أدنى عند الأمهات منه عند الآباء وهي مواصفات الطبيعة التقليدية للبنية الاجتماعية في الريف الجزائري بشكل خاص، بالإضافة إلى الظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة خلال الفترة الاستعمارية والتي ساهمت بشكل مباشر في عدم تمكين أبناء المنطقة من مواصلة تعليمهم، وهي الظروف التي استمرت بعد الاستقلال والمتمثلة أساسا في عدم وجود الهياكل التعليمية أو ضعفها وعدم تلبيتها لاحتياجات سكان المنطقة كما وضحنا ذلك سابقا.

02- تاريخ المشاركة العائلية:

02-01- تاريخ المشاركة الجمعوية:

فيما يخص تاريخ المشاركة الجمعوية في عائلات المبحوثين فلم نسجل ملاحظة جديرة بالذكر وبإعادة النظر في تاريخ الحركة الجمعوية بالمنطقة نجد أن العمل الجمعوي ورغم وجود جمعيات في المنطقة منذ سنوات السبعينيات إلا أن ثقافة العمل الجمعوي غير متأصلة في سكان المنطقة وهو ما يجعل غياب التقاليد الجمعوية شيء ملموس في وسط عائلات حالات البحث وما يوجد منها حاليا فهو يدخل في سياق التغيرات الاجتماعية الحديثة أو كتأثير أحد حالات البحث على أفراد عائلته وهو تأثير محدود جدا لا يتعدى إشراك بعض أفراد العائلة في نشاطات الجمعية من خلال دعوتهم لحضور تلك النشاطات، أما فيما يخص إقحام أحد أفراد

العائلة وإشراكه في العمل الجمعوي بشكل جدي ومستمر فهو أمر نادر جدا لم يصادفنا إلا عند أحد أعضاء جمعية الإرشاد والإصلاح من خلال إشراك إحدى أخواته في نادي صناعة الحياة الخاص بالمرأة.

ويبقى العمل الجمعوي في حد ذاته أمر يخص الشخص المنخرط في حد ذاته فعائلات أعضاء مكتب الجمعيتين وإن لم يكن لها تجربة في العمل الجمعوي فهي لا تمانع إطلاقا مشاركة أحد أفراد عائلتها وعلى العكس من ذلك فلقد سجلنا ارتياحهم فيما يخص العائلات التي تعمل على تدعيمهم وتشجيعهم وإن كانت لا تشاركهم في العمل الجمعوي.

02-02- تاريخ المشاركة السياسية:

ملاحظة أخرى فيما يخص تاريخ المشاركة السياسية عند عائلات أعضاء مكتب الجمعيتين حيث نسجل عزوف مطلق عن المشاركة السياسية في أشكالها المتقدمة كالمشاركة الحزبية أو النقابية أو مناقشة الأمور السياسية فهو أمر يبدو غائبا تماما وسط هذه العائلات، وهو ما عبر عنه أحد المبحوثين كالتالي؛

" والله لا شيء يذكر، السياسية أصلا غير موجودة، خاصة في البلديات إلا في وقت الانتخابات وأنا لا أذكر يوما أنه كان هناك نقاش في العائلة من أجل الانتخابات "

(عضو ج إ إ، 29 سنة، أستاذ)

وهو نفس الشيء المسجل عند وحدات البحث بشكل عام حيث أن الممارسة السياسية تبدو منفصلة تماما عن العمل الجمعوي وهو ما تذهب إليه معظم الآراء من وحدات البحث، فرغم انتماء بعض أعضاء جمعية ترقية المعوق بنفس الحزب السياسي إلا أنهم متفقين كما عبروا لنا صراحة عن الفصل بين العمل الجمعوي والحزبي لأن ذلك حسب رأيهم يضعف العمل الجمعوي ويصرف الكثير من سكان المنطقة على الإقبال على جمعيتهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهم يرون في الممارسين السياسيين استغلاليين للنشاط الجمعوي لا أكثر، وهو نفس الشيء الذي لمسناه عند أعضاء مكتب جمعية الإرشاد والإصلاح التي تعاني من هيمنة

تصنيفها كتابعة لتيار سياسي معين وهو ما يرفضه الفاعلين بها وهم يتقاسمون نفس الرأي مع أعضاء جمعية ترقية المعوق وهو رأي أغلب الفاعلين حيث يرون أن العمل الجمعوي بخلطه بالنضال السياسي يضعف ويحيد بالجمعية عن الأهداف التي أنشأة من أجلها لذلك فهم يرفضون نعتهم بالموالين لهذا التيار السياسي أو ذاك.

المحور الثالث:

الكيفية التي تتم بها المشاركة الجمعوية

نحاول من خلال هذا المبحث بشكل رئيسي معرفة المسار التاريخي للفاعل الجمعوي في الحركة الجمعوية بعين قشرة لمعرفة الكيفية التي تمت بها عملية الانخراط والمؤثرات المشجعة على ذلك، الدوافع والأهداف، ولمعرفة أهم الأحداث التي مرت بالفاعل خلال الممارسة الجمعوية والكيفية التي تعامل بها مع كل ذلك.

ومن جهة أخرى نحاول معرفة كل ما يتعلق بنشاطات الجمعيتين وبشكل أساسي الطريقة التي تتم بها عملية المشاركة في النشاط الجمعوي، والكيفية التي تتم بواسطتها التحضير لتلك النشاطات وتمثلات الفاعل الجمعوي لذلك.

01- طرق التعرف على العمل الجمعوي:

01-01- سوابق المشاركة الجمعوية:

تعتبر التجربة الجمعوية عند وحدات البحث تجربة حديثة العهد حيث أن أغلبهم لم يعرف من قبل مشاركة جمعوية باستثناء عضوين من جمعية الإرشاد والإصلاح تجربتهم الجمعوية كانت من قبل بانضمامهم للمنظمات الطلابية خلال مرحلة الدراسة الجامعية أي أن هذه التجربة كانت خارج منطقة عين قشرة وهي التجربة التي أثرت معارفهم بالعمل الجمعوي وجعلتهم يتمتعون بتجربة في التسيير والتنشيط مكنتهم خلال نشاطهم الحالي من النشاط بوتيرة مميزة تخدم النشاط الجمعوي وهو ما لمسناه من خلال مناقشتنا لمقترحات تحسين مشاريع الجمعية معهم إلى جانب ملاحظة مساهماتهم في مختلف نشاطات الجمعية، كما نذكر التجربة التي يتمتع بها رئيس الجمعية على مدار 18 سنة في العمل الجمعوي حيث أنه كان من المؤسسين للجمعية في المنطقة سنة 1991م أين كان يشغل منصب نائب الرئيس بالإضافة إلى كونه عضو في اللجنة الدينية لمسجد أحجر مفروش وجمعيات أولياء التلاميذ.

أعضاء مكتب جمعية ترقية المعوق هم الآخرين حديثو العهد بالتجربة الجمعوية حيث أن تجربة ترقية المعوق هي التجربة الأولى باستثناء التجربة الطويلة في التي يتمتع بها أحد أعضائها ورئيسها السابق من أيام المنظمات الجماهيرية في عهد الحزب الواحد حيث كان عضو نشط في منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني التي ابتداءً من سنة 1978م بالإضافة إلى تجربته في تأسيس وتسيير فريق الكرة الطائرة لبلدية عين قشرة منذ 1986 إلى غاية 2004، أما باقي الأعضاء من الجمعيتين فتجربة المشاركة الجمعوية تعتبر تجربة حديثة بدأت بالانخراط في الجمعيتين؛ الإرشاد والإصلاح سنة 2004م، وترقية المعوق سنة 1996م.

ما يلاحظ كذلك على سوابق المشاركة الجمعوية عند وحدات البحث حتى وإن كانت قليلة (أربع حالات فقط) إلا أنها مشاركة فعالة تمكن الفاعلين من خلالها اكتساب تجربة استطاعوا توظيفها في الممارسة الجمعوية الحالية وهو ما يجعل من سوابق العمل الجمعوي ذو أهمية بالغة في تنشيط المشهد الجمعوي الحالي ونجاح الجمعيتين.

01-02- الكيفية التي تمت بها عملية الانخراط:

حسب وحدات البحث دائما فإن عملية الانخراط في العمل الجمعوي تتم مباشرة وعن طريق شبكة العلاقات الشخصية؛

" أعرفهم جميعا قبل العمل الجمعوي، كنا نلتقي هنا في عين قشرة في السوق، في الشارع، في المسجد، في...، "

(عضو ج إ إ، 29 سنة، أستاذ)

فوحدات البحث وبحكم صغر المنطقة على صلة مباشرة مع بعضهم البعض وإن كانت العلاقات ليست قوية دائما فالقاسم المشترك بينهم موجود وهو الذي يجعل من اللقاءات دورية أو بانتظام ونحن نقصد بالقاسم المشترك هنا؛ الإعاقة عند أعضاء جمعية ترقية المعوق، والمسجد عند أعضاء مكتب جمعية الإرشاد والإصلاح وهو ما سنفصل فيه لاحقا في تحليلنا للعلاقات. ويبقى أن نقول أن عملية الانخراط تتم عن طريق الانتقاء على أساس المعرفة السابقة والاستعداد

للعمل الجمعوي الذي قد لا يتوفر دائما، وهو ما لمسنه عند أحد المبحوثين من أعضاء مكتب جمعية ترقية المعوق؛

" لم تكن لدي الرغبة في بداية الأمر لقد أخذني رشيد إلى الاجتماع بالقوة، وتم ترشيحي دون علمي وكذلك تمت تزكيتي، فلم أستطع أن أخذل الثقة التي وضعوها في "

(عضو ج ت م، 38 سنة، تاجر)

هذه الطريقة في انتقاء أعضاء مكتب الجمعيتين تعبر على ضعف الممارسات الديمقراطية في الوسط الجمعوي حيث أنه وحسب القوانين المعمول بها كان من المفروض أن تتم بعفوية أكثر عن طريق فتح باب الترشيح أمام أفراد المجتمع هذه العملية التي وإن تمت فهي أمر شكلي لأن الأعضاء تم اختيارهم والاتفاق عليهم مسبقا، من جهة أخرى هذه العملية تسمح لأعضاء المكتب أن يكوني في حالة من الانسجام والاتفاق تقيهم من الخلافات الجوهرية لهذا كان يشترط في جميع الحالات أن يكونوا على صلة مع بعض، وإن لم يكونوا كذلك فهم على علم بأنهم لن يتلقوا مشاكل من الأعضاء المقترحين وهو ما يخول لأعضاء الجمعيتين وضع الشخص الذي يريدون أن يكون عضو منه في مرحلة تربص غير مصرح بها، وهنا نسجل الإجابات التالية:

" قبل كل شيء يجب أن ننظر في الأشخاص، من يمكن أن يكون معنا، إنها نقطة جوهرية فالخطأ في اختيار الشخص قد يهدم كل ما قمنا به "

(عضو ج إ إ، 45 سنة، معلم)

" كنت أحضر معهم كل النشاطات أساعدهم فيها ثم انضممت كعضو مكتب "

(عضو م ج إ إ، 28 سنة، تاجر)

" هناك شخصين نحن حاليا نفكر فيهما لكي يكونا من بين أعضاء مكتب الجمعية المقبل "

(عضو ج ت م، 38 سنة، تاجر)

02- النشاط الجمعوي:

سبق وأن ذكرنا النشاطات الرئيسية التي تعمل الجمعيتين من خلالهما على تحقيق الأهداف الظاهرة والكامنة وراء العمل الجمعوي، ولكن ومن وجهة نظر أخرى تعتبر هذه النشاطات نشاطات فردية تندرج متن مشروع مشترك، ولأن الجماعة لا تكون موضوعا اجتماعيا موجود خارج الجماعة، هذه الأخيرة التي هي مجموع الأنشطة الفردية المتكررة كما ذهب إلى ذلك "سارتر"[1]. ومن هنا تكمن ضرورة معرفتنا لتلك النشاطات الفردية والكيفية التي يؤدي بها الفاعلين الجمعويين لتلك النشاطات الموسومة بأنها جمعوية لأنهم يقومون بها في إطار العمل الجمعوي، فكيف تبدو تلك النشاطات الجمعوية من وجهة نظر الأفراد –الفاعلين في الجمعيتين- ؟ إذا سلمنا أنه لكل شخص الطريقة الخاصة به التي يحيى بها الحدث؛

02-01- الرغبة في القيام بالنشاطات:

قبل كل شيء أعضاء الجمعيتين بعيدين كل البعد عن الإكراه في المشاركة في العمل الجمعوي ككل فهو يتم بشكل طوعي وعن رغبة منهم حيث أننا سجلنا حالة واحدة عبر عنها صاحبها كالتالي:

" لم تكن لدي الرغبة في بداية الأمر لقد أخدني رشيد إلى الاجتماع بالقوة، وتم ترشيحي دون علمي وكذلك تمت تزكيتي، فلم أستطع أن أخذل الثقة التي وضعوها في "

(عضو ج ت م، 38 سنة، تاجر)

[1] - ج ب هوغ (وآخرون)، مرجع سابق، ص 14.

وهو نفس الشخص الذي أضاف إلى حديثه هذا عبارات تجعلنا نفهم أنه عدل عن رأيه الموسوم بعدم الرغبة، حيث تابع حديثه:

" لكن فيما بعد تغيرت الأمور وأصبح العمل حلو (...) الآن العمل الجمعوي يسير في عروقي مع دمي... "

(عضو ج ت م، 38 سنة، تاجر)

ومن جهة أخرى كان عضو آخر من نفس الجمعية –ترقية المعوق- يعبر لنا وفي مناسبات عديدة أن:

" ...الجمعية هي عائلتي الثانية... "

(عضو ج ت م، 45 سنة، بطال)

ونحن هنا نورد آراء أعضاء من جمعية ترقية المعوق دون آراء أعضاء المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح لأن تلك الآراء كانت واردة عن أعضاء تلك الجمعية دون الأخرى، وهو ما يمكن تفسيره بكون أعضاء جمعية ترقية المعوق يبدون استجابات تبدو أكثر عاطفية مقارنة بأعضاء مكتب جمعية الإرشاد والإصلاح.

من جهة أخرى الرغبة في العمل الجمعوي يمكن أن نلمسها في الطريقة التي تتم بها النشاطات التي تتم داخل هذا الإطار ككل وبشكل متوازي بين الجمعيتين، فباب المشاركة في النشاطات مفتوح أمام جميع الأعضاء وهم يقدمون على القيام بتلك النشاطات من باب الالتزام الأخلاقي، هذه النشاطات المبرمجة يجب أن تتم على أكمل وجه كما يرى ذلك أعضاء الجمعيتين، وهنا نسجل الإجابة التالية:

" ... صدقني، رغم كل شيء فإننا عندما نتفق على القيام بشيء ونقول سنقوم به اليوم فهو يتم اليوم "

(عضو ج ت م، 45 سنة، بطال)

تلك الرغبة والإصرار على القيام بالنشاطات المبرمجة لمسناها عند جميع أعضاء مكتب الجمعيتين، ولأنهم غير متفرغين للعمل الجمعوي بشكل نهائي فغيابهم عن النشاطات أمر وارد، وبشكل أكثر ظهورا فيما يخص التحضير للنشاطات حيث أننا لاحظنا في تحضير إحدى نشاطات جمعية ترقية المعوق –اليوم الوطني للوقاية من حوادث المرور لسنة 2009- تم بشخص واحد كنا نرافقه في بعض منها بدءا بكتابة اللافتات والإعلانات وتعليقها والتنقل إلى مديرية الحماية المدنية ووحدة الأمن المركزي بمدينة سكيكدة وهو في ذلك لا يجد حرجا أو ضيقا أو لوما على باقي الفاعلين بالجمعية. ومن جهة أخرى إحدى نشاطات جمعية الإرشاد والإصلاح – المولد النبوي الشريف لسنة 2009- وخلال القيام بالنشاط لم يكن من بين أعضاء مكتب الجمعية سوى ثلاث أعضاء، وإن كانت هذه الجمعية تعين على رأس كل نشاط مسؤول له فالعمل تنظيمية فقط.

02-02- هل كل النشاطات مرغوب فيها؟:

عندما كنا نطرح الأسئلة حول النشاطات التي يحب الفاعلين فعلا القيام بها والنشاطات التي يقومون بها لأنه يجب عليهم القيام بها كانت هذه الأخيرة إجاباتها دائما سالبة؛ أي أنه لا يوجد من بين الفاعلين من يقوم بنشاط لا يرى من ورائه أهمية وهو ما يدعم الفكرة السابقة والخاصة بالرغبة في العمل الجمعوي والعمل على تنفيذ خطة الأهداف المتفق عليها، وفي هذا الباب يقول أحد أعضاء جمعية الإرشاد والإصلاح:

" فيما يخص نشاطات الجمعية فكلها ذات أهمية، لا أجد نشاط لا يعجبني فكلها هادفة وإن كنت فعلا أفضل البعض عن الآخر فمن باب الأولوية "

(عضو ج ت م، 29 سنة، أستاذ)

بالنسبة لجمعية ترقية المعوق نلاحظ أن هناك شبه إجماع حول أن أهم نشاط للجمعية هو نشاط الزيارة الميدانية للمعاقين المقعدين في بيوتهم لأنه نشاط مكن الجمعية من إقامة شراكة مع هيئات وطنية –وزارة التضامن الوطني- ودولية –الإتحاد الأوروبي- إلى جانب كونه يغطي جميع الجوانب التي تعمل الجمعية على النشاط فيها كالجانب الاجتماعي، الإنساني، التربوي،

الترفيهي والإعلامي...، بينما تتعدد الآراء في جمعية الإرشاد والإصلاح بين من يركز في المقام الأول على الجانب التربوي فيرى أن الأقسام التحضيرية ودروس الدعم هي أهم النشاطات وهي الإجابة السائدة نوعا ما، يليها من يركزون على الجانب الاجتماعي فيرى أن أهم نشاطات الجمعية هي قفة رمضان ومحفظة الدخول المدرسي، لتأتي بعد ذلك النشاطات ذات الطابع الديني كإحياء المناسبات الدينية وتحفيظ القرآن... وهو ما يعبر على التحول الذي تعرفه الجمعية على مستوى الأهداف من الإيديولوجي إلى المدني.

وبشكل عام فالنشاطات تتم في الجمعيتين بطريقة بعيدة عن البروتوكولات أو قل العمل الجمعوي المحترف، وهو ما يدل على أنها تتم بوتيرة أخرى قد يكون لها تفسير من خلال دراسة العلاقات الاجتماعية بين الأعضاء.

المحور الرابع: العلاقات الاجتماعية حول العمل الجمعوي.

يعرف "هومانز" الجماعة على أساس التعلق المتفاعل بين أعضائها أي أن الجماعة تتكون من أشخاص يساهمون معا في نشاط اجتماعي، وبهذا المعنى فالعلاقات هي بمثابة التعلقات المتفاعلة المتبادلة التي تسمح للأشخاص بالتواصل وبضبط أنشطتهم والتنسيق فيما بينها[1].

من هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة العلاقات في بحثنا هذا باعتبار أعضاء الجمعية يشكلون جماعة أين تلعب العلاقات دورا هاما في التواصل، ضبط الأنشطة والتنسيق فيما بينها، ولقد رأينا أن نقسم العلاقات إلى داخلية وخارجية ثم العلاقات في إطار العمل الجمعوي وخارجه بهدف معرفة طبيعة هذه العلاقات ومدى مساهمتها في إنجاح العمل الجمعوي أو عرقلته؛

[1] - ج ب هوغ (وآخرون)، مرجع سابق، ص 11.

01- العلاقات قبل العمل الجمعوي:

بشكل عام فبناء العلاقات الاجتماعية بين سكان المنطقة ليس بالشيء الصعب وهذا راجع دائما إلى هيمنة الطبيعة التقليدية على العلاقات الاجتماعية داخل النسيج الاجتماعي المشكل لسكان المنطقة أين تطغى الروابط القرابية على كل الروابط الاجتماعية الأخرى[1] وإن كان ذلك لا يبدوا على مستوى الأفعال كقاعدة اجتماعية فهو يدخل في تشكيل الضمير الجمعي la conscience collective وهو ما يبدو من خلال التعبير الصريح للانتماء إلى عرش الأجداد "بني توفوت" وهي استجابة في تراجع وسط سكان عين قشرة أمام التصريح إلى الانتماء لعائلة واحدة، وجود علاقة نسب أو مصاهرة أو الانتماء لمنطقة واحدة وهي الإجابة المسجلة عند جميع المبحوثين من أعضاء مكتب الجمعيتين، حيث يعتبر القاسم المشترك الأول بينهم والسبب الأول في تعارفهم، فأعضاء الجمعيتين وقبل دخول الحقل الجمعوي يتعارفون بحكم وجودهم في بلدية واحدة صغيرة نسبيا من حيث المساحة وقليلة من حيث عدد السكان، وهو ما يجعل من لقائهم أمر سهل بل حتمي في بعض الحالات؛ في السوق، في المدارس، في المسجد... وإن كانت معرفتهم في بعض الأحيان لا تتعدى المعرفة العينية فهي موسومة دائما بنوع من التقدير والاحترام وهو الخلق السائد بين أعضاء الجمعيتين قبل التعارف في إطار العمل الجمعوي، ولنا هنا أن نورد بعض الإجابات التي أدلى بها المبحوثين في هذه النقطة بالذات:

" هناك أعضاء أعرفهم قبل العمل الجمعوي، مثلا رشيد درسني كان شيخي في المدرسة، الباقي أعرفهم بالوجه فقط "

(عضو ج ت م، 38 سنة، تاجر)

" كنت أعرفهم، كلهم تقريبا أصدقاء (...) بحكم المنطقة، منطقة واحدة "

(عضو ج إ إ، 28 سنة، تاجر)

---

[1] - شرابي هشام، " البنية البطركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر" ، دار الطليعة، بيروت، 1987، ص 28، في: محمد حمداوي، **وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي**، في: الجزائر تحولات اجتماعية وسياسية، دفاتر مجلة إنسانيات، عدد 01، منشوراتCRASC، وهران، 2004، ص 89.

" ... تقريبا أعرفهم كلهم، باستثناء عضو أو عضوين الجميع كان لي بهم احتكاك قبل العمل الجمعوي (...) في السوق، في الشارع، مثلا هناك النجار قمت بالتعامل معه في ورشته، والآخر تاجر عرفناه في المحل أين كنت أشتري من عنده بعض الملابس، الشيخ عرفناه من خلال الجمعة أو من خلال الاستفسار على بعض المسائل الدينية، نفس الشيء هناك من كان يتسوق إلى العلمة وكنا نطلب منه إحضار بعض الأشياء، هكذا تقريبا حدث التعارف بيننا "

(عضو ج إ إ، 29 سنة، أستاذ)

كما يجب هنا أن نشير إلى أن العلاقات واللقاءات قبل العمل الجمعوي بين أعضاء جمعية الإرشاد والإصلاح كانت أكثر تداولا منها بين أعضاء جمعية ترقية المعوق ففي الوقت الذي كانت فيه العلاقات تبدأ دائما خارج العمل الجمعوي أين يتم التعارف والاختيار لعضوية الجمعية –مرحلة التربص أو الاختبار كما سبق وأن وضحنا ذلك- نلاحظ أن التعارف واللقاء كان يتم في بعض الحالات ولأول مرة بين أعضاء جمعية ترقية المعوق داخل إطار النشاط أو العمل الجمعوي، وهو ما يجعل من جمعية ترقية المعوق فضاء أولي لبناء علاقات اجتماعية جديدة والتعارف، كما يحولنا للحديث عن نوعية هذه العلاقات قبل العمل الجمعوي.

02- علاقات عامة وأخرى نوعية:

إذا كان العمل الجمعوي هو عمل جماعة ما في سياق واحد منظم لتحقيق أهداف مشتركة ومتفق عليها مسبقا فالسؤال المطروح هنا هو كيف يلتقي الأشخاص المشكلين لهذه الجمعية أو ما هي الظروف التي تجمع هؤلاء الأفراد قبل الشروع في العمل الجمعوي؟ وهو ما سنحاول اكتشافه من خلال الكيفية التي جمعت بين أعضاء الجمعيتين محل الدراسة وهو ما يبدو جليا في من خلال استجابات المبحوثين والذي قد يكون ذو دلالة معتبرة من خلال إجماع جميع أعضاء جمعية الإرشاد والإصلاح أنهم كانوا يتعارفون ولا زالوا يلتقون في المسجد وبعد الصلوات، وهو ما نلمسه بصريح العبارة في العديد من المرات على شاكلة الإجابة التالية؛

"والله فيما يخص اللقاءات بصفة عامة بعد الصلوات (...) يعني أننا بعد صلاة العشاء أو العصر التي نصليها جماعة في المسجد نلتقي عند الخروج"

(عضو ج إ إ، 32 سنة، موظف)

وهو ما يعبر على وجود علاقة خاصة تدور حول المسجد وهو ما يجعل منه مؤسسة فاعلة في جمع أعضاء هذه الجمعية ويعطي لهذه الجماعة بعدا رمزيا قد يعبر عن الخلفية الإيديولوجية المستندة على الدين الإسلامي لهؤلاء الفاعلين من خلال اجتماعهم حول هذه المؤسسة التي لا تزال فاعلة بشكل كبير في جمعهم وهي فكرة تتدعم أكثر إذا وضعنا في الحسبان أن من بين أعضاء هذه الجمعية إمام متطوع بالمسجد وآخر عضو حديث في اللجان الدينية لنفس المسجد بالإضافة إلى الميول الدينية لجميع أعضائها ومشاركتهم في دروس القرآن التي تقام بالمسجد والتي ينشطها " شيخ المسجد " كما يسميه أعضاء الجمعية وهو شخص متعاطف مع الجمعية وكان له الفضل في اندماج العديد من الأعضاء في هذه الجمعية بالإضافة إلى مساعدته لهم في العديد من النشاطات وهو ما يجعل من الأعضاء يخضعون لنوع من الانتقائية أكثر صرامة مقارنة بجمعية ترقية المعوق التي تبدي نوعا من التساهل في الانتقاء والعمومية في العلاقات بين أفراد فئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

03- الجمعيتان كفضاء لبناء علاقات اجتماعية:

سبق وأن ذكرنا في دراسة العلاقات قبل العمل الجمعوي أن التعارف واللقاء كان يتم في بعض الحالات ولأول مرة بين أعضاء جمعية ترقية المعوق داخل إطار النشاط أو العمل الجمعوي، وهو ما يجعل من جمعية ترقية المعوق من هذا المنطلق فضاء أولي لبناء علاقات اجتماعية جديدة والتعارف، وهو نفس الشيء الذي يصدق في حق أعضاء جمعية الإرشاد والإصلاح محل الدراسة، كون أن العمل الجمعوي يعزز العلاقات بين الفاعلين وهو ما عبر عنه أحد الفاعلين (عضو ج ت م، 40 سنة، بطال) كون الجمعية هي عائلته الثانية، وهو ما نلمسه من خلال تعدي العلاقات بين الفاعلين إلى علاقات شخصية أكثر عمق من مقاسمتهم النشاطات الجمعوية وهي العلاقات التي لاحظنا أنها تسود فيما بعد وتطغى على عملية التسيير وتقسيم

المهام بعيدا عن العمل الجمعوي الاحترافي الذي تكون فيه المهام مقسمة بعيدا عن الصداقة والحميمية التي طغت على تسيير هذه الجمعية والتي يعبر عنها أحد المبحوثين بقوله:

"... العمل الجمعوي جعلنا أصدقاء أو أكثر من ذلك... ".

(عضو ج ت م، 38 سنة، تاجر)

وهنا نذهب مع ماكس فيبر إلى وصف هذه العلاقات بأنها علاقات محلية على أساس أن الفعل الاجتماعي يستند إلى شعور ذاتي من الأفراد بالانتماء والاشتراك[1].

بالإضافة إلى هذا فالفاعل الجمعوي ومن خلال العمل الجمعوي دائما يعمل على توسيع دائرة معارفه خارج الجمعية وفي إطار منطقة عين قشرة أين يبني الفاعلين علاقات اجتماعية خلفيتها الفعل الجمعوي حيث يبرز الواحد منهم على هذا الأساس، وهو ما عبر لنا عليه أحد الفاعلين في قوله التالي:

" قبل أن أكون عضو في الجمعية كنت لا أعرف الناس، أمر في الشارع لا أحد ينظر إلي واليوم وبفضل هذه الجمعية الحمد لله أصبحت عندما أمر في الشارع يشار إلي بالأصابع وهناك من يجري لتحيتي وتقبيلي، لماذا كل هذا ؟ للعمال التي نقوم بها في الجمعية "

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

وكما هو ملاحظ في هذا العنصر فنحن نعرض لآراء الفاعلين في جمعية ترقية المعوق دون أراء الفاعلين بجمعية الإرشاد والإصلاح لأن ذلك هو الحاصل حيث تبدو آراء الفاعلين بالجمعية الأولى أكثر صراحة منها في الجمعية الثانية في هذه الثانية وهو ما يفسر بالرجوع إلى الجوانب النفسية لهؤلاء الفاعلين من ذوي الاحتياجات الخاصة وميولهم إلى التأكيد على إثبات الذات، كما يحيلنا إلى التأثير الايجابي للعمل الجمعوي على الاندماج الاجتماعي لهذه الفئة.

---

[1] - أحمد الخشاب، دراسات أنثروبولوجية، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص 31، في: د. سعيد فالح الغامدي، المجتمع المحلي، موقع بوابة الباحة

من جهة أخرى مسألة بناء العلاقات الاجتماعية قد تبدو كذلك من خلال العلاقات بين الجمعيات وهو ما يعرف فتورا كبيرا في عين قشرة وإن كانت جمعية ترقية المعوق تفتخر بعلاقاتها مع جمعيات من خارج المنطقة وتعمل على ربط علاقات على المستوى الجمعوي والإنساني الذي نلمسه مثلا في تعبير أحد الفاعلين:

" الفائدة الأولى والأخيرة من العمل الجمعوي هي الاحتكاك، عند عقد *علاقات مع جمعيات أخرى، ما معنى ذلك؟ معناه أنك* مولود جديد "

(عضو ج ت م، 40 سنة، بطال)

إلا أنها تبقى محجمة على ربط علاقات مع جمعيات عين قشرة، عكس جمعية الإرشاد والإصلاح التي أدرجت ضمن خطة عملها السنوية لقاء عمل وتشاور مع جمعيات المنطقة وهو ما لم يتم بعد.

04- الديمقراطية والعمل الجمعوي من الداخل:

لا تختلف الجمعيتين محل الدراسة عن بعضهما إطلاقا فيما يخص عدم تبنيهما لأسس ديمقراطية حقيقية توسع من نطاق المشاركة الداخلية، فأغلب أعضاء المكتبين المسيرين للجمعيتين يتمتعون بعضويتهم منذ انخراطهما في الجمعيتين والذي يتزامن مع التأسيس، وهو ما يظهر الأعضاء المؤسسين وكأنهم يحتكرون عضويتهم في الجمعية، وحتى المظاهر التي يعتبرونها من الديمقراطية كالتداول على رئاسة الجمعية التي تمت في جمعية ترقية المعوق بتغيير الرئيس ثلاث مرات فإن هذه العملية تتم دائما داخليا بتغيير العضوية فيما بينهم، وبشكل أو بآخر فهي تقتصر على فئة محددة محصورة في المعاقين، بينما يخضع الانخراط في جمعية الإرشاد والإصلاح إلى عملية الانتقاء كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وهو ما يجعل من نمو العضوية الفاعلة في الجمعيتين ضعيف ومحاط بشروط مسبقة، ويجعل منهما جمعيتان نخبويتان ضيقتان ومغلقتان في وجه المشاركة الواسعة، حيث يبقى دور من هو خارج عضوية المكتب متلقي لخدماتها أو مساهم بالمال، وهما المرحلتان الأخيرتان في العمل الجمعوي الذي يمكن لعامة الناس أن يشاركوا فيهما، وبالمقابل فهم محرومون من المشاركة الفعلية في التخطيط وتعلم

امتلاك مهارات العمل العام القائم على التطوع الذي يتم من خلال الانخراط في العمل الجمعوي الجاد، وبالتالي فجمهور الجمعيتين مجرد متلقي لخدماتهما وهما بدورهما يكرسان استمرار ذلك من خلال عدم امتلاكهما وتطويرهما لقواعد المشاركة الديمقراطية الفعلية في الجمعيتين من الداخل.

الاستنتاجات العامة للدراسة الميدانية:

سنحاول في ختام هذا البحث وكما ذكرنا في مقدمته أن نقوم بتقديم النتائج العامة للدراسة الميدانية والتي لا نهدف من ورائها إلى التعميم بل إلى فهم واقع الحركة الجمعوية بمنطقة عين قشرة وأبعادها الأنثروبولوجية التي حاولنا تفسيرها وفق أبعاد الواقع الاجتماعي للفاعلين الجمعويين بالمنطقة محل الدراسة، والتي سنعمل على عرضها هنا وفق ورودها في فصول هذه الدراسة، والتي كانت كالتالي؛

ففيما يخص العمل الجمعوي فأولى النتائج التي توصلنا إليها فيما يخص الحركة الجمعوية بعين قشرة هي أنها عرفت تواجد 91 جمعية خلال 27 سنة الماضية منها 78 جمعية يأطرها قانون 1991 م المنظم والمسير للقطاع، ما يمكن القول على تلك الجمعيات هي أن أغلبها؛ 77 جمعية وهو ما يمثل نسبة 85٪ من مجموع الجمعيات التي عرفتها المنطقة تنتمي من حيث الصنف إلى فئة الجمعيات التي لا تشكل أي ضغط الدولة حيث أن أغلبها ينتمي إلى صنف الجمعيات التي عملت الإدارة على إيجادها قبل قانون 1990م لملء الفراغ الناتج عن تخلي الدولة عن القطاعات التي تنشط في إطارها تلك الجمعيات، أما باقي الجمعيات والتي عددها 14 جمعية بنسبة 15٪ فهي تنتمي من حيث الصنف إلى الفئة الثانية والتي تضم العديد من الأصناف لكنها تبقى قليلة العدد بسب معاناتها من بعض الضغوطات الإدارية وبشكل خاص قبل قانون 1990م لهذا نلاحظ أنها ظهرت في ظل القانون رقم: 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الذي أعطى للحركة الجمعوية دفعا أكبر نحو التحرر من السيطرة الإدارية بالإضافة إلى إحجام المواطنين عليها لطابعها المطلبي أحيانا والذي يمكن أن يحيد بها عن الأهداف التي أنشأت من أجلها على الرغم من أنها تشكل حولها نوعا من الديناميكية الاجتماعية لأن نشاطاتها واهتماماتها تدخل في صلب اهتمامات أفراد المجتمع كما أنها قد تكون شكل من أشكال التنظيم الذاتي للمجتمع وطريقة لإعادة إنتاج الجماعة لذاتها، وهو السبب الذي دفع بنا إلى حصر البحث عن الجمعيات النشطة في إطار هذه الفئة الثانية والتي عرفت ظهورها بالمنطقة سنة 1995م وهو ما جعلنا نعتبرها سنة بداية مرحلة الاهتمام الفعلي بالعمل الجمعوي بعين قشرة، والتي تأتي قبلها مرحلتين في نمو الحركة الجمعوية بالمنطقة؛ مرحلة تحصر الأصناف السائدة قبل قانون 1990 وهي أصناف تنتمي جميعها إلى فئة الجمعيات الموالية للإدارة –الفئة الأولى- وهي نفس الأصناف التي استمرت في الظهور خلال المرحلة الثانية الممتدة بين سنتي 1990- 1994 مع

تسجيل ظهور جمعيات أخرى تنتمي إلى نفس الفئة، بينما عرفت المرحلة الثالثة تسجيل جمعيتان ينتميان إلى الفئة الثانية، لتعرف المرحلة الموالية انفتاحا كبيرا نسبيا على العمل الجمعوي بداية من سنة 1996 التي عرفت تسجيل أكبر عدد من الجمعيات في سنة واحدة بالمنطقة والمقدر بـ 11 جمعية مع تسجيل تراجع في اعتماد الجمعيات الممثلة للفئة الأولى فاسحة المجال إلى جمعيات الفئة الثانية بالظهور بتسجيل 07 منها، وهو الوضع الذي عرف استمرارية حتى المرحلة الخامسة التي عرفناها بمرحلة تشبع الساحة وبداية الانكماش والممتدة على طول الثلاث سنوات الموالية لسنة 1998، أين نسجل تقلص في عدد الجمعيات المسجلة مع عدم تسجيل أي صنف جديد حتى سنة 2001 التي تؤرخ لمرحلة جديدة عرفناها ببداية الاختلال والتراجع حيث سجلنا رجوع ملفت للانتباه لجمعيات الفئة الأولى مقابل تراجع في تسجيل جمعيات الفئة الثانية منذرة بالمرحلة المقبلة بداية من 2006 والتي سميناها مرحلة العودة إلى ما قبل قانون 1990 انطلاقا من عودة الأصناف التي عرفتها المنطقة قبل سنة 1990 واستقرار الوضع على حاله هذا حيث نسجل حاليا 33 جمعية تنتمي للفئة الأولى. وبتتبعنا للأصناف المسجلة والمعتمدة بالمنطقة نلاحظ وكأنها تسير في حركة دائرية انطلقت من وضع ورجعت إليه بالنسبة لعملية تسجيل واعتماد الجمعيات من حيث الصنف، وإن كان المشهد الحالي يعرف تسجيل بعض الجمعيات المنتمية للفئة الثانية -05 جمعيات معتمدة حاليا بالمنطقة من أصل 38 جمعية- إلا أننا بالبحث عن الجمعيات النشطة في ظل هذا الواقع القاتل للعمل الجمعوي لا نجد إلا جمعيتين انطلاقا من اعتمادنا ديمومة النشاط واستمراره بالإضافة إلى العمل على تحقيق الأهداف المعلنة كمعايير لنشاط الجمعيات، وإن كانت هذه المعايير المعتمدة من طرفنا لا تتطابق مع تلك التي يعتمدها سكان المنطقة حيث أن تمثلاتهم الذهنية عن الجمعيات النشطة تتحكم فيها مبادئ أخرى كالتهميش، النبذ والإقصاء الذي تتعرض له بعض الجمعيات في تصورات بعض السكان تحت تأثير جماعة الزملاء والأصدقاء، المصلحة الشخصية وتأثير الإدارة، فيكون هنا تصنيف الجمعيات كرد فعل عن العلاقات الذاتية بالفاعلين بجمعية دون غيرها مما يجعل منها ذات قيمة إذا كانت العلاقات مع الفاعلين طيبة فتحظى بالترتيب في مصف الجمعيات النشطة وإن كانت لا تخضع للمقاييس الموضوعية للتصنيف، هذا الأمر قد يتعدى حيز التمثلات الذهنية لسكان المنطقة ليكون كتعبير عن رأي الإدارة إذا كان صادرا عن شخص له علاقة بالإدارة العمومية التي لها علاقة بالقطاع، من جهة أخرى كان للمصلحة الشخصية دخل مباشر عند السكان في تصنيف الجمعيات، فالجمعية التي يستفيد منها بعض الأشخاص هي نشطة في رأيهم والجمعيات الأخرى يلحقها مبدأ النبذ والإقصاء والتهميش، وهو ما يمكن تفسيره بعدم تبلور مفهوم استقلالية

العمل الجمعوي، أو بهيمنة بعض مبادئ السلطة والمصلحة الخاصة الشيء الذي يشكل عائق أمام تبلور مفاهيم هامة لنجاح العمل الجمعوي على غرار مفهوم الاستقلالية والصالح العام، كما تطرح من جديد مسألة التداخل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي على مستوى العمل الجمعوي، ومنه فإن عملية تصنيف الجمعيات عند سكان المنطقة ومنه الإقبال أو الإحجام على جمعية دون أخرى تتم وفق التمثلات الايجابية أو السلبية التي تبنى وفقا لطبيعة العلاقات مع الفاعلين في الجمعية، رأي الإدارة في الجمعية وحجم الفائدة الشخصية التي تقدمها الجمعية، بشكل متفاوت من فرد لآخر.

إذا وانطلاقا من اعتمادنا ديمومة النشاط واستمراره بالإضافة إلى العمل على تحقيق الأهداف المعلنة كمعايير لنشاط الجمعيات قمنا بتحديد جمعيتين نشطتين بعين قشرة؛ جمعية ترقية المعوق والمكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح، وإن كانت الأولى محلية والثانية مكتب بلدي لجمعية وطنية فهما يتفقان مبدئيا على خدمة المجتمع المحلي وهو ما يتم تقديمه كمحك أو مقياس لنجاح الجمعيتين، وهو ما يبدو في حالة الإرشاد والإصلاح كإستراتيجية مصرح بها بهدف التغلغل في الأوساط الاجتماعية والاحتكاك بشرائحها عن قرب كأسلوب لتسيير المجتمع ومراقبته، وهو ما لمسناه من خلال تركيزها على المشاكل والانشغالات اليومية لسكان المنطقة ومحاولة حلها أو التخفيف منها من خلال الخدمات أو النشطات الموجهة لهم بشكل مباشر والقائم على خلفية دينية تنظر للعمل الجمعوي على أساس أنه فعل خير لمسناها من خلال تبرير النشطين بها لما يقومون به داخل الجمعية بنصوص دينية بالإضافة إلى البعد التراثي الذي يرى في العمل الخيري جزء من التراث المتأصل في المجتمع الجزائري.

بينما نجد في جمعية ترقية المعوق الإجماع حول العمل المحلي من خلال خدمة المعاقين في المناطق النائية انطلاقا من العامل النفسي المتمثل في الشعور بالانتماء لفئة المعاقين والشعور بمعاناتها، وهو ما يجعل من الجمعية في هذا الجانب أشبه بنقابة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة أو مؤسسة للرعاية الخاصة لهم في إطار محلي متمثل في بلدية عين قشرة، والأمر في كلتا الجمعيتين يعبر على استهلاكهما لقيم التعاون التي تنشرها الجماعة المحلية عن طريق التنشئة الاجتماعية في خدمة الجماعة المحلية والتوجه للعمل الجمعوي تحت تأطير عوامل نفسية اجتماعية وأخرى دينية.

هذا التركيز في الاهتمام بالمحلي لم يمنع الجمعيتين بالموازاة بتوسيع النشاط إلى مستوى أوسع حيث نلمس عند أعضاء جمعية ترقية المعوق محاولات مستمرة إلى لفت الانتباه بإبراز نجاحاتهم من خلال التكريم الذي تحظى به جمعيتهم في مستوى أوسع من المحلي؛ على المستوى الوطني و/أو الدولي والذي جاء كنتيجة لعرض نشاطاتهم على المستوى المحلي وإبراز فعالياتها في ملتقيات، ورشات عمل وتكوين ومسابقات وطنية ودولية وهو ما يمكن اعتباره كمحاولة لتوسيع النشاط والخروج عن الإطار المحلي، فتح آفاق جديدة، الوقوف أمام رهانات جديدة وهو ما يعطيها دفعا جديدا للاستمرار في النشاط والقيام بتجارب جديدة ويمكنها من ربط علاقات أوسع من تلك المتاحة في المجال المحلي، ويمكنها من الحصول على مكاسب مادية كنتيجة لاحتكاكها بالجهات الممونة للجمعيات وهو ما حصلت عليه في شكل مساعدات من جهة وكتدعيم لمشاريع شراكة من جهة أخرى، كما أن لتلك المشاركة أبعاد أخرى؛ نفسية، إنسانية، وتكوينية من جهة أخرى كونها فرصة لربط علاقات جديدة، الإطلاع على تجارب أخرى، والاستفادة من الدعم والتمويل والتكوين وهو ما يجعل من مثل هذه النشاطات خيار استراتيجي للجمعية.

من جهته المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح بعين قشرة وإن كان توسيع مجال الاهتمام والنشاط إلى ما هو أوسع من المحلي محدودا مقارنة بجمعية ترقية المعوق على مستوى النشاطات فهو يتميز بنوع من الشمولية على مستوى التصورات الفكرية بتركيزه على البعد الديني والوطني والإنساني الذي نلمسه في الخطاب الذي تتوجه به إلى السكان المحليين من أجل جمع مساعدات إنسانية لسكان غزة على سبيل المثال.

عملية الخروج عن المحلي وتوسيع مجال النشاط والاهتمام التي لمسناها عند كلتا الجمعيتين لا تعتبر تملصا أو انفصالا تاما عنه، إذ يمكن قراءته كفعل يصب مباشرة في صميم خدمة المحلي وذلك من خلال وقوف الجمعيتين والفاعلين فيهما كوسطاء بين المستويين –المحلي والعام- حيث تعمل على نقل قيم الحداثة التي يزخر بها المستوى العام إلى المستوى المحلي الموسوم عادة بالتقليدية، وإن كانت عملية نقل تلك القيم لا تتم بعفوية مطلقة فهي تخضع لعمليات انتقاء وتوجيه من طرف الفاعلين أنفسهم العاملين على نقلها وفق ما يتفق مع المبادئ الإيديولوجية والأهداف الإستراتيجية التي تدخل ضمن شروط التواجد على المستوى المحلي، وهو ما يمثل من جهة أخرى كإدماج لقيم المحلي في المستوى العام، وبهذا يكون العمل

الجمعوي في عين قشرة وبخروجه عن المحلي وتوسيع مجال النشاطات يقف كوساطة بين المحلي والعام من جهة ويحاول إدماج المحلي في العام من جهة أخرى وهو ما نعبر عنه بنقل قيم الحداثة والعمل على مراقبتها وتوجيهها وفق القيم السائدة في المستوى المحلي والموسومة عادة بالتقليدية.

كما أن الجمعيتين وفيما يخص التخصص والشمولية على مستوى الفعل الجمعوي وإن كانت الجمعيات في الجزائر بصفة عامة تفتقر للتخصص والشمولية فهي كذلك في عين قشرة وإن كان هناك بعض الاستثناءات التي تميزها في حالة الجمعيتين محل الدراسة، فجمعية ترقية المعوق انطلاقا من اشتراط وجود إعاقة للحصول على العضوية أو الانخراط فيها، إضافة إلى طبيعة النشاطات والفئات المستهدفة التي تبين كلها أن جهودها مركزة في اتجاه خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة بالمنطقة وتجعل منها جمعية متخصصة في ترقية وإدماج المعوق، وهي وضعية ذات وجهين أحدهما يخدم الجمعية والآخر العكس؛ فهو يخدمها من حيث أن تركيزها على خدمة فئة محددة يجعل رؤيتها واضحة ومحددة وجهودها كذلك وبالمقابل يحرمها من مساهمة شرائح اجتماعية أخرى قد تكون لها القدرة على المساهمة الفعالة في عمل الجمعية وهو ما بدأت الجمعية في معالجته بالتنازل عن شرط الإعاقة للمشاركة في تسيير مكتب الجمعية.

أما المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح فهو يبدو أكثر انفتاحا على فئات المجتمع، وهو ما يظهر من خلال كثافة النشاطات وتنوعها واستهدافها جمهورا واسعا من السكان وبالتالي ابتعادها عن التخصص وفتح مجال التدخل واسعا أمامها مقارنة بالجمعية المتخصصة التي يكون نشاطها محددا في الزمان والمكان ومقتصر على فئات محددة قد يحرمها من النشاط في مجالات أخرى، من جهة أخرى الابتعاد عن التخصص لا يكون خيارا في بعض الحالات، فقلة الجمعيات النشطة أمام الطلب الاجتماعي المتزايد لمثل هذه المؤسسات في شتى مجالات الواقع الاجتماعي قد يكون وراء ذلك، وهو ما يعبر عن رغبة الفاعلين في تغطية أوسع لمتطلبات الجماعة ويتضح أكثر من خلال دوافع الانخراط وأهداف العمل الجمعوي للجمعيتين.

فبالنسبة لدوافع التأسيس كانت في حالة جمعية ترقية المعوق استجابة مباشرة لحاجة فئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، حاجة اقتصادية واجتماعية في ظل غياب مؤسسات خاصة لرعاية انشغالات هذه الفئة، تحدوها دوافع نفسية للفاعلين بهذه الجمعية تبرز من خلال محاولة

إثبات الذات، الاستقلالية، تحدي الإعاقة والبحث عن الاندماج الاجتماعي والمهني من خلال الفعل الجمعوي الذي يحقق مكاسب نفسية واجتماعية للمنخرط وهي الأهداف الكامنة وراء العمل الجمعوي في حالة هذه الجمعية. بينما تبدو في شكلها الظاهر والكامن في حالة المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح كاستجابات تستمد أصولها المعرفية والأيديولوجية من الدين الإسلامي وتعبر عن الميولات الدينية وهو ما يمثل تكاملا بين الإطارين الجمعوي والديني، حيث يتم استثمار المعتقدات والقيم الدينية في الفعل الجمعوي الخيري الذي يعمل على تحديث التصورات والممارسات الدينية وبالتالي تقلص الأهداف الدينية الأيديولوجية لصالح الأهداف المدنية، ونحن نقصد هنا بالأهداف تلك المعلنة في القانون الأساسي للجمعية والتي تتفق مع الوظيفة الظاهرة التي تعني النتائج الموضوعية التي يتوقع الأفراد حدوثها والتي يعملون على الوصول إليها من خلال نشاطاتهم والتي تنقسم في حالة ترقية المعوق إلى جانبين الأول اجتماعي والثاني ترفيهي تحسيسي، فالاجتماعي يتمثل أساسا في دعم فئة المعاقين وتقديم المساعدات المادية والمعنوية لهم ويتحقق من خلال التكفل الصحي بالمعاقين القاطنين بالمناطق المعزولة بشكل أساسي، وهو ما يصاحبه تقديم مساعدات مادية ودعم نفسي ومعنوي بشكل يحفظ كرامتهم، التكفل بالمعاقين المتمدرسين من خلال تدعيمهم بالأدوات المدرسية والوسائط الطبية اللازمة لمزاولة عملية التعليم، المطالبة بالحقوق الاجتماعية للمعاقين بوقوفها كواسطة بينهم وبين الهيئات الرسمية، دعم استقلالية المعاق وتسهيل عملية اندماجه اجتماعيا ومهنيا عن طريق التكوين والمساعدات المادية. أما الجانب الترفيهي التحسيسي فهي متضمنة بعضها في بعض، تتجلى في مناسبات احتفالية متعددة وطنية، دينية، وخاصة بالمعاقين، تنظم خلالها الجمعية حملات إعلامية وتحسيسية بالإضافة إلى الرحلات السياحية والثقافية.

أما في حالة الإرشاد والإصلاح فهي نظريا تنطلق من إستراتيجية تثبيت فعل الحركة الإسلامية من خلال التغلغل في الأوساط الاجتماعية وإن كانت في حالة الجمعية محل الدراسة فتقلص الأهداف الدينية الأيديولوجية لصالح الأهداف المدنية يبدو بوضوح من خلال النشاطات التي تعمل الجمعية من خلالها على تحقيق أهدافها.

وكما هو متعارف عليه فالعمل الجمعوي بصفة عامة وفي حالة الجمعيتين محل الدراسة بشكل خاص يحتاج إلى أمرين يعتبران في الحالة الجزائرية من العقبات الكبرى في وجه العمل الجمعوي؛ المقرات والدعم المالي، حيث أن وضعيتهما في حالة الجمعيتين كانت كالتالي:

المقر كان في الحالتين يشكل أزمة وحلم، فجمعية ترقية المعوق تنشط دون مقر هذا الوضع الذي يشكل بالنسبة للفاعلين فيها أزمة تهدد ضياع وثائقهم وتحول دون انتظام لقاءاتهم والتحضير الجيد للنشاطات كما تحول دون انفتاحهم على المجتمع، ولمجابهة هذا الواقع تعمل الجمعية على جمع وثائقها بمحل أحد الأعضاء أين تتم بعض اللقاءات بالإضافة إلى المقهى المجاور للمحل أين تعقد اجتماعات جدية ومصيرية لمناقشة مشاريع وأعمال الجمعية، كما يتم التحضير لبعض النشاطات في منزل غير مؤهل للسكن خاص بأحد الأعضاء وبهذا تكون الجمعية تعمل على تخطي هذه العقبة التي حالت دون استمرار العديد من الجمعيات بالمنطقة، وهو نفس الشيء الذي قام به المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح بالمنطقة وإن كان ذلك بطريقة مختلفة؛ فهي تستأجر مقر والمتمثل في طابق أرضي من مسكن عملت الجمعية على تحويله من إسطبل لتربية الحيوانات إلى مقر متكون من ثلاث قاعات لإلقاء الدروس ومكتب للمداولة وأعمال السكريتاريا أين تحتفظ الجمعية بوثائقها، تعقد لقاءاتها واجتماعاتها، تحظر لنشاطاتها وتقوم بأغلبها. ومع هذا الجمعية تطمح إلى امتلاك مقر أوسع وأكبر تكون ملكيته لها أو إنشاء مقر ملحق في مكان آخر من أجل تغطية اجتماعية أوسع. وبهذا تكون الجمعيتين محل الدراسة تعملان باستمرار على تخطي مشكل المقر الذي لا يكون دائما عدم وجوده عقبة في وجه تحقيق أهداف الجمعية بشكل مطلق، لتبقى عقبة الدعم والتمويل المادي هي الأخرى مطروحة بشيء من الحدة عند الفاعلين بكلتا الجمعيتين فهو الإشكالية الكبرى والمشكل الحقيقي، فنظرا لشح مصادر التمويل وأمام غياب إستراتيجية واضحة من طرف الجمعيات يبقى الدعم المالي من أهم رهانات العمل الجمعوي الذي يجعل العديد من البرامج مجمدة ويحكم على العديد من الجمعيات بالموت مستقبلا، وهو ما حال دون قيام جمعية ترقية المعوق بتحقيق برنامج نشاطاتها بالشكل المبرمج له في العهدتين السابقتين، وهي حاليا تعمل على تطوير إستراتيجية التمويل بعيدا عن اعتمادها على المصادر الحكومية التي يرى البعض في الاعتماد الكلي عليها عرقلة للعمل الجمعوي، لهذا نجدها معتمدة في مؤخرة المصادر المحتملة بعد تبرعات الأعضاء القليلة وغير المنتظمة، وما تجمعه من المحسنين بشكل معتبر والمساعدات المالية من المنظمات الغير حكومية الدولية وهو ما تركز عليه في الآونة الأخيرة.

جمعية الإرشاد والإصلاح هي الأخرى على عاتقها مصاريف كل النفقات الضرورية لانجاز الأهداف انطلاقا من قانونها الأساسي، وهو ما يجعل من المصاريف كبيرة بالنظر إلى الأهداف المنتظرة، ويطرح الإشكالية المالية انطلاقا من عدم وجود مداخيل ثابتة وقارة وإن

كانت نظريا تتمثل في؛ اشتراكات الأعضاء، الهبات والهدايا، العائدات المرتبطة بالنشاطات والإعانات المحتملة التي تقدمها الدولة، الولاية أو البلدية، فهي تختزل عمليا اشتراكات الأعضاء المنتظمة، الهبات والهدايا التي تستغل بشكل واسع في تمويل النشاطات، والعائدات المرتبطة بالأنشطة وتستغل في نفقات النوادي بشكل شبه كلي. والملاحظ أن الفاعلين في هذه الجمعية يلجؤون إلى الهبات والهدايا لتغطية النقص مرتكزين في ذلك على البعد الديني والتراث الثقافي لسكان المنطقة الذي يعتبر فعل الخير من مقوماتهم. وهو ما يبدو في حالة الجمعيتين كشكل من أشكال إعادة تنظيم المجتمع لذاته وسده لجزء من احتياجاته بطريقة مستقلة عن الدولة. وعن طريق العمل الجمعوي الذي يقوم عليه أفراد من المجتمع المحلي انطلاقا من خصائصهم الاجتماعية توصلنا إلى النتائج التالية:

فيما يخص توزيع أعضاء الجمعيتين على مستوى النوع الاجتماعي كانت السيطرة الذكرية مقابل العنصر النسوي بشكل واضح تعبير صريح على كون الفعل الجمعوي بالمنطقة فعل رجولي حيث أنه يتم في المجال الذي يسيطر عليه الرجل ويسيره ويحدد فيه المهام والأدوار الخاصة بكلى الجنسين، وهي وضعية تعبر على هيمنة البنية التقليدية في تعاملها مع المرأة من منطلق أبوي يهيمن على الدهنيات ويملي شروطه على الفاعلين الجمعويين، وهو ما يفسر التواجد المتواضع للمرأة في هذا المجال ووفقا للشروط التي يمليها النظام الأبوي الذي يجعلها تتموضع في آخر سلم أخذ القرار إن لم تكن مجرد متلقي لخدمات هذه الجمعية أو تلك. وإن كانت هناك بعض المحاولات للخروج عن هذه الوضعية بالسعي إلى الاستقلالية في التسيير فهي محاولات في واقع الأمر لدخول هذا العالم الرجولي الذي استبطنته المرأة بدورها وهي تبحث بالتالي عن وسائل للتخفيف من حدته من خلال مشاركة الرجل في المجال الذي تعتبره مجاله والذي يعتبر العمل الجمعوي جزء منه في حالتنا هذه مع تسجيل بعض الفوارق الطفيفة في كلتا الجمعيتين، حيث تعتبر جمعية الإرشاد والإصلاح أكثر انفتاحا في إشراكها للمرأة في العمل الجمعوي من خلال فتحها أبواب الجمعية أمام العنصر النسوي للمشاركة كمربيات، معلمات، عاملات بالسكرتاريا بالإضافة إلى تخصيص نادي صناعة الحياة للمرأة إشرافا وتسييرا، وإن كانت تفرض على تواجد المرأة في هذا المجال شروطا مستوحاة من الخلفية الدينية والطبيعة التقليدية للمجتمع والتي يميزها الصرامة في الفصل بين الجنسين. كذلك هي طبيعة المهام والنشاطات المسندة للمرأة في هذه الجمعية والمكرسة لفكرة اعتبار المنزل هو المجال الطبيعي والأساسي لنشاط المرأة الذي يدور حول إرضاء الزوج وتهيئة المناخ لرعاية

الأسرة وتربية الأولاد وإبعادها عن مراكز التسيير واتخاذ القرار تكريسا للثقافة الأبوية التي تجعل من الأب في العائلة والرجل أو الذكر في المجتمع مصدر السلطة المادية والروحية المطلقة.

كذلك هي الجمعيات النسوية بالمنطقة لا يخرج نشاطها عن تدعيم الدور التقليدي للمرأة حيث ينحصر اهتمامهم في أغلب الأحيان على الصناعات النسوية كالخياطة، الطرز والطبخ مثلا، ومن جهة أخرى تنقل النشطات في تلك الجمعيات هو الآخر لا يتم إلا بأمر ورقابة السلطة الأبوية التي تنتقل من يد العائلة إلى بعض المسؤولين أو الإداريين المحليين ممن يلعبون دور الوصي على الفاعلات في الحركة الجمعوية والجمعيات اللاتي ينشطن بها. وفي ظل هذا الوضع العام للمرأة بعين قشرة الحركة الجمعوية بما فيها الجمعيتين محل الدراسة تخسران طاقات بشرية كبيرة إثر حرمان المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإبعادها عن المشاركة الجادة في العمل الجمعوي والحياة الاجتماعية بشكل عام.

فيما يبقى متوسط عمر أعضاء الجمعيتين في حدود 38 سنة وهو متوسط مرتفع نسبيا من خلاله الجمعيتان تخسران طاقات شابة يمكنها أن تقدم الكثير من الوقت والخبرات في العمل الجمعوي، وهي وضعية تطرح إشكالية علاقة الشباب بالمجتمع، بمنظماته ومؤسساته، كما تطرح قضية الروابط والهوية الاجتماعيتين على أساس أن تمثلات الشباب للمشاركة الجمعوية شكل من أشكال تمثلاته للمشاركة الاجتماعية وغيابه عن العمل الجمعوي يطرح إشكالية اندماجه في الوسط الاجتماعي، كما يمكن إرجاعه إلى وجود اهتمامات أخرى تجعل من العمل الجمعوي في مرتبة أقل أهمية من تلك الاهتمامات، إلى جانب هذا فالوضعية تعبير عن أزمة جلب وإدماج الجمعيات للعناصر الشابة وهو مشكل آخر يهدد الجمعيات في استمرارها لأن الجمعيات وبسبب عدم وجود الخلف في تسيير الجمعيات قد تتوقف عن النشاط بمجرد عزوف الأعضاء المؤسسين لها عن النشاط. وفي هذا المقام كانت جمعية الإرشاد والإصلاح محل الدراسة أكثر اهتماما بالعناصر الشابة مقارنة بجمعية ترقية المعوق، هذه الأخيرة أصغر عضو بمكتبها في سن 38، بينما الأولى أصغر عضو بها في سن 28 وهي تعمل من خلال نواديها ونشاطاتها على استقطاب وجلب عناصر شابة -18، 19 سنة- يتلقون الخدمات ويندمجون شيء فشيء في العمل الجمعوي عن طريق مساعدة أعضاء الجمعية الذين يعملون على مراقبة هذه العناصر والعمل على انتقاء البعض منهم ليكونوا ضمن أعضاء مكتب الجمعية. بينما تبدو جمعية ترقية

المعوق أقل اهتماما بتجديد مكتبها القيادي وتدعيمه بعناصر شابة، وهو ما يجعلها مهددة بالتوقف عن النشاط أكثر من الجمعية الأخرى محل الدراسة لعدم تمكينها أو تحضيرها لعناصر يمكن أن تكون خلفا للأعضاء الحاليين.

الوضعية السابقة والمتمثلة في إحجام شباب المنطقة عن العمل الجمعوي كما قلنا تطرح فكرة وجود اهتمامات أخرى تصرفهم عن المشاركة الجمعوية كالبحث عن شغل أو منصب عمل وهي فكرة تتجدر أكثر بالنظر إلى وضعية أعضاء الجمعيتين التي يلاحظ أن معظمهم لا يعاني من هاجس البطالة الذي من شأنه أن يرهن جميع أوقاتهم وجهودهم ويجعل من ارتفاع معدل البطالة في المنطقة سببا مباشرا في انخفاض معدل المشاركة الجمعوية، أعضاء الجمعيتين يتمتعون بوظائف قارة، أو يمارسون نشاطا حرا أو مندمجون في المهن غير الرسمية والنشاطات العائلية، وهم يعتبرون أن النشاط الجمعوي وسيلة للحصول على وظائف أو التمكين المهني أكثر من خلال استغلالهم لشبكة العلاقات التي تنسج حول العمل الجمعوي، فوجود عمل بالنسبة لوحدات البحث يعتبر عامل مهم في تحسين وضعيتهم الاجتماعية ويسهل من عملية الاندماج الاجتماعي وبالتالي الاهتمام بانشغالات الجماعة وهو ما يتوج بالتوجه نحو العمل الجمعوي هذا الأخير الذي يساهم بدوره في تسهيل عملية الاندماج الاجتماعي وتحسين الوضعية المهنية.

عملية الاندماج الاجتماعي تحيلنا إلى فكرة الاستقرار العائلي لأعضاء مكتب الجمعيتين حيث يتضح من خلال دراسة الحالة الزواجية لحالات البحث أن أغلبهم متزوج، وتبقى الحالات الثلاثة التي من غير زواج هي أصغر الوحدات التي بين أيدينا والتي تجد بعيدا عن الالتزامات العائلية للمتزوجين شيء من الوقت الذي تستغله في النشاط الجمعوي، وإن كان الأمر بالنسبة لحالات البحث لا يتفق مع هذا الطرح حيث أن أغلبهم متزوج وهو ما يجعلنا نأخذ بفكرة أن الزواج يجعل الفرد –حالات البحث هنا- يتمتع بشيء من الاستقرار العائلي ويوفر له بعض الجهد والوقت الذي كان يشغله في ترتيب حياته الخاصة والتحضير للزواج وهو الوقت الذي يستغل حاليا في العمل الجمعوي.

من جهة أخرى هناك المستوى التعليمي لوحدات البحث والذي يبدو أنه من غير دلالة تذكر، إلا أن التحليل الأنثروبولوجي مكننا من الخروج بما يلي:

الجمعيات الجزائرية بشكل عام يغلب على أعضاء مكاتبها المستوى الجامعي بينما الجمعيتان محل الدراسة فيغلب على واحدة المستوى الابتدائي وعلى الأخرى المستوى الثانوي، تراجع مستوى التعليم العالي بين أعضاء الجمعيتين يمكن إرجاعه إلى تقدم متوسط سن النشطين بالجمعيتين وانتمائه إلى فئة عمرية حرمت من مواصلة التعليم بسبب الظروف الصعبة التي عرفتها المنطقة والجزائر ككل غداة الاستقلال وفي المناطق الريفية المعزولة والفقيرة كعين قشرة تحديدا، وهي الظروف التي حالت دون مواصلة أغلب أعضاء مكتب الجمعيتين من تلك الفئة العمرية للتعليم. وحتى الفئات العمرية الشابة تأثرت بوضعية المنطقة الصعبة وبعدم وجود هياكل تعليمية كالثانوية حتى زمن متأخر والمتقن إلى حد يومنا هذا، بالإضافة إلى الطابع الريفي وتمركز السكان في المناطق السكنية المبعثرة والثانوية البعيدة عن المركز الحضري الرئيسي أين توجد تلك الهياكل التي تسجل هي الأخرى ضعفا في قدرة الاستيعاب وهي كلها عوامل تؤثر سلبا في عملية التحصيل الدراسي وتحد من إمكانية البعض في مواصلة التعليم.

من جهة أخرى تراجع المستوى التعليمي بين وحدات البحث مقارنة بالجمعيات الجزائرية بشكل عام يطرح إشكالية مشاركة النخب من ذوي المستويات التعليمية العليا في الحياة الجمعوية بالمنطقة، والملاحظ من هذا الجانب أنه وأمام ضعف فرص التشغيل بالمنطقة يلجأ أصحاب المؤهلات العلمية إلى العمل خارج المنطقة وهو ما ينهكهم ويضيع الكثير من الوقت والجهد الذي يمكن استغلالهما في العمل الجمعوي، وهو ما ينعكس كذلك سلبا على مردود بعض وحدات البحث في العمل الجمعوي ممن ينتمون إلى هذه الفئة ويزاولون نشاطا مهنيا خارج عين قشرة، وهو نفس الظرف الذي دفع بإثنين منهم إلى التخلي عن منصب رئيس جمعية والاكتفاء بالعضوية فيها فقط.

الوسط العائلي لوحدات البحث هو الآخر قد يبدو ذو دلالة أنثروبولوجية، فالخصائص العامة لتلك العائلات تبدو جد متقاربة من حيث أصولها الاجتماعية المتواضعة والتي تأكد الطبيعة التقليدية للمجتمع الذي تنتمي إليه. فكل العائلات تنحدر من منطقة عين قشرة أين لا تزال تسكن إلى حد اليوم، حيث سجلنا العودة الدائمة لعائلات وحدات البحث بعد هجرها الاضطراري للمنطقة بحثا عن العمل أو هروبا من السياسية الاستعمارية المطبقة على سكان المنطقة، وهو ما يعبر عن تمسك تلك العائلات التي عرفت الهجرة بالأرض من خلال الاستعداد للعودة إليها، وهو نفس الشيء المسجل عند وحدات البحث التي تعود إلى المنطقة بعد سنوات

الهجر لغرض العمل أو التعليم، وهي الهجرة التي تتم في كل مرة دون العائلة التي تبقى في عين قشرة وسط الجماعة الأصلية وهو ما يبدو من خلال الشعور المشترك بالعيش الجماعي الذي يعزز التضامن فيما بينهم وبالتالي يسهل عملية الاندماج في العمل الجمعوي كطريقة لخدمة تلك الجماعة من خلال تركيز النشاط الجمعوي على خدمة المحلي تحت تأثير النواة الصلبة للثقافة الأصلية التي تنمي الشعور بالانتماء لهذه الجماعة التي لا تود وحدات البحث الانفصال التام عنها لأنها تتماها مع الجماعة الأولية –العائلة- الموجودة دائما داخل الحيز الجغرافي والاجتماعي الأوسع والمتمثل في عين قشرة.

عائلات وحدات البحث دائما ومن خلال مصادر الدخل ومهن الآباء تبدوا أناه تنتمي إلى أسر جد متواضعة وهذا راجع لكون أغلب الوحدات تنحدر من عائلات صغار الفلاحين أو العمال البسطاء وهذا بدوره راجع إلى عدم وجود أراضي زراعية كبيرة يمكن لملاكها أن يكونوا فلاحين كبار، وعدم وجود هياكل صناعية كبرى بالإضافة إلى ضعف المستوى التعليمي، فآباء وحدات البحث مستواهم التعليمي يتوزع بين الأمية، معرفة القراءة والكتابة والمستوى الابتدائي، والمستوى أدنى عند الأمهات منه عند الآباء، وكلها مواصفات الطبيعة التقليدية للبنية الاجتماعية في الريف الجزائري، بالإضافة إلى الظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة في الحقبة الاستعمارية والتي حالت دون مواصلة تعليم آباء وحدات البحث.

تاريخ المشاركة الجمعوية بين أفراد عائلات وحدات البحث هو الآخر غير موجود وبالرجوع إلى تاريخ الحركة الجمعوية بالمنطقة نجد أن العمل الجمعوي وعلى الرغم من وجود الجمعيات بالمنطقة مند سنوات السبعينيات إلا أن ثقافة العمل الجمعوي غير متأصلة في سكان المنطقة وهو ما يجعل من غياب التقاليد الجمعوية شيء ملموس وسط عائلات المبحوثين، وما يوجد منها حاليا فهو يدخل في سياق التغيرات الاجتماعية الحديثة أو كتأثير أحد حالات البحث على أفراد وسطه العائلي، وهو تأثير محدود لا يتعدى دعوتهم لحضور نشاطات الجمعية. ويبقى العمل الجمعوي أمر يخص الشخص المنخرط فالعائلات لا تمانع مشاركة أحد أفرادها فيه بل على العكس قد يلقى التشجيع والدعم النفسي والمادي في مواصلة ذلك.

كذلك فيما يخص المشاركة السياسية لتلك العائلات حيث يلاحظ عزوفها المطلق عن تلك المشاركة في شكلها المتقدم كالانخراط في الأحزاب أو النقابات أو حتى مناقشة الأمور السياسية في الوسط العائلي، وهو نفس الشيء الملاحظ على وحدات البحث مع بعض التفاوت من حالة

إلى أخرى إلا أنهم يتفقون في ضرورة الفصل بين الممارسة السياسية والنشاط الجمعوي، لأن الخلط بينهما في رأيهم لا يخدم العمل الجمعوي ويفوت عليهم الكثير من الدعم من طرف سكان المنطقة أو من طرف الجهات الوصية على التمويل.

المسار التاريخي للفاعل الجمعوي بالمنطقة هو الآخر كان له حيز من الاهتمام في هذه الدراسة انطلاقا من الكشف عن طرق التعرف على العمل الجمعوي وسوابق المشاركة الجمعوية التي كشفت على حداثة التجربة الجمعوية عند وحدات البحث حيث أن أغلبهم لم يسبق له المشاركة في أي نشاط جمعوي، والحالات التي تمكنت من ذلك كانت تلك التجربة خارج منطقة عين قشرة وبالتحديد في إطار المنظمات الطلابية أيام الدراسة الجامعية، والباقي تعتبر التجربة بالنسبة لهم تجربة جديدة عرفتها وحدات البحث مع جمعية ترقية المعوق سنة 1996 ومع جمعية الإرشاد والإصلاح سنة 2004 في منطقة عين قشرة بطريقة مباشرة وعن طريق شبكة العلاقات الشخصية التي توصف بأنها محلية تستمر فيما بعد في تنظيم العمل الجمعوي وتقسيم المهام خلال القيام بالنشاطات الجمعوية.

من جهة أخرى وبحكم الطابع المحلي للمنطقة دائما فالعلاقات تعقد بين أعضاء مكتب الجمعيتين بشكل كبير قبل العمل الجمعوي بطريقة عفوية أو منظمة حول مؤسسات رمزية تنبأ عن خلفية إيديولوجية كالمسجد عند أعضاء جمعية الإرشاد والإصلاح، أو بحكم ظروف خاصة تجمع فئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة من منطلقة نفسي-اجتماعي. إلا أن هذا لا يمنع أن تكون الجمعيتين فضاء أولي لبناء علاقات اجتماعية جديدة وللتعارف، أو لتعزيز هذه العلاقات والمرور بها إلى علاقات شخصية بين الفاعلين خارج العمل الجمعوي. بالإضافة إلى هذا فالعضوية في الجمعية تجعل بعض الحالات في وضعية انفتاح تجاه أفراد المجتمع أين تساعد على بناء علاقات اجتماعية خارج العمل الجمعوي، وهو ما يمكن قراءته بالتأثير الايجابي للعمل الجمعوي في مسألة الاندماج الاجتماعي.

وتبقى الجمعيتين من الداخل تكرسان ظهورهما كمؤسسات نخبوية مقتصرة على فئة دون عامة الناس لغياب أسس ديمقراطية حقيقية توسع من نطاق المشاركة الداخلية وتفتح أبواب المشاركة في التسيير والتخطيط لنشاطات الجمعيتين بدل من بقاء جمهورهما مجرد متلقي للخدمات.

* المـــــــراجـــــــع *

* كتب باللغة العربية:

- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، الجزء الخامس، المجلد الثالث 5-6، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، 2005.

- أحمد زايد و عروس الزبير (تحرير)، **النخب الاجتماعية- حالة الجزائر ومصر**، نشر مشترك: مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولي، مصر، 2004.

- إدوارد دو نوفو، **الإخوان –دراسة إثنولوجية حول الجماعات الدينية عند مسلمي الجزائر**، ترجمة وتحقيق كمال فيلالي، دار الهدى، الجزائر، 2003.(134 ص)

- آردا فريج ديركرابديان، **الأرمن الأردنيون الواقع الاجتماعي والهوية**، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005. (167ص)

- الطاهر لبيب، **سوسيولوجيا الثقافة**، مطبعة فضالة، المحمدية،2006، (62 ص).

- ج ب هورغ (وآخرون)، **الجماعة السلطة والاتصال**، ترجمة: نظير جاهل، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، (232ص).

- جان كزنوف، **دعائم علم الاجتماع**، ترجمة: عادل العوى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1989م، (372 ص).

- جازية كيران، **محاضرات في المنهج لطلاب علم الاجتماع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

- جورج بالانديه، **الأنثروبولوجيا السياسية**، ترجمة على المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1990.

- حامد عبد الهادي، **إحصاءات السكان والحيازة الزراعية – تحليل اجتماعي، مركز البحوث العربية والإفريقية**، نسخة إلكترونية منشورة في الموقع: www. Ketobarabiya.com

- حسنين توفيق، **بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية**، ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات العربية، بيروت، ط1، 1992.

- خالد عبد الفتاح عبد الله، **قيم العمل الأهلي في مصر –دراسة ميدانية**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، 2005.

- خنوف علي، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري- نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي**، مطبعة النصر، الجزائر، 1999.

- دوني كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية –دراسة-**، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2002.

- سليمان الرياشي (وآخرون)، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 1999.

- سموك على، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية قسنطينة، 2006.

- سمير أمين، **التمركز الأوربي نحو نظرية للثقافة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.

- صلاح مصطفى الفوال، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، دار غريب للطباعة، القاهرة، ص 151.

- عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **المكان و السلطة**، ترجمة المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1990م.

- عبد الباقي الهرماسي (وآخرون)، **الدين في المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان2000.

- عبد الله شلبي، **الحركات الاجتماعية السياسية الأصولية الإسلامية السياسية المعاصرة نموذجا، دراسة في ضبط المفاهيم وتعيين حدود الظاهرة**، نسخة إلكترونية منشورة في الموقع: www. Kotobarabia.com

- عروس الزبير، **الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الأمين، القاهرة، مصر، 2006.

- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية -مع إشارة للمجتمع المدني العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 2000.

- عزة خليل (وآخرون)، **الحركات الاجتماعية في الوطن العربي (دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر- السودان- الجزائر- تونس سوريا- الأردن- لبنان)**، مكتبة مدبولي، مصر، 2006.

- محمد حسن البرغثي، **الثقافة العربية والعولمة - دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007.

- محمد حسن غامري، **الثقافة والمجتمع-الأنثروبولوجيا الثقافية والبحث الميداني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

- محمد سليمان الطيب، **موسوعة القبائل العربية- بحوث ميدانية وتاريخية**، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

- محمد عبده محجوب (وآخرون)، **التنشئة الاجتماعية – دراسة أنثروبولوجية في الثقافة والشخصية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.

- مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983.

- مصطفى عمر التير، **الدراسات الاجتماعية: مساهمات في أسس البحث الاجتماعي**، معهد الإنماء العربي، ليبيا، ط1، 1989.

- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية - تدريبات علمية**، ترجمة: بوزيد صحراوي (وآخرون)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

- ميكل تومبسون (وآخرون)، **نظرية الثقافة**، ترجمة: على سيد الصاوي، سلسلة كتب ثقافية شهرية العدد 223، المجلس الوطني للثقافي والفنون والأدب، الكويت، 1997.

*** كتب باللغة الفرنسية:**

- A, M. Ardorio et P. Fournier, **l'enquête et ses méthode :l'observation directe**, Ed NATHAN, Paris, 2001.

- Alain BLANCHET (et autres), **les techniques d'enquête en science sociales**, Dunod, Paris, 2005.

- Bernard ROUDET (sous direction), **des jeunes et des associations**, l'harmattan, Paris, 1996,

- FERRAND-BECHMAN Dan, **Le Métier de Bénévole**, Ed. ECONOMICA, Paris, 2000.

- Jean COPANS, **Introduction A L'ethnologie Et A L'anthropologie**, 2eme édition, Armand Colin,2005.

- Jean COPANS, **L'enquête Ethnologique de Terrain**, NATHAN, Paris.

- Matthew B. MILES, A. Michael HUBERMAN, **Analyse Des Données Qualitatives**, 2 éd, de boeck Université, Bruxelles, 2003.

- Mostefa Boutefnouchet, **La Société Algérienne En Transition**, OPU, Alger, 2004.

- Omar Derras, **le phénomène associatif en Algérie**, Ed Fondation Friedrich Ebert, Alger, 2007.

- Sarah Ben Néfissa, **pouvoirs et associations dans le monde Arabe**, CNRS Editions, Paris,2002.

- Verena Aebischer, Dominique Oberlé, **le groupe en psychologie sociale**, 3éd, DUNOD, Paris,2007, 223p.

<u>* Dictionnaire et Encyclopédie:</u>

- Alex Mucchielli, **Dictionnaire des méthodes qualitatives en science humaines**, 2eme Ed, Armand Colin, Paris, 2004.

-- Encyclopédie Universalise, France, A.S, 1995, p222

- Pierre BONTE et Michael LZARD (se le direction de), **dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie**, Ed quadrige – PUF 2007.

<u>* الدوريات والمجلات والتقارير العلمية:</u>

- **إنسانيات**: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 28، أفريل- جوان 2005، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2005.

- **إنسانيات**: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 08، ماي- أوت 1999، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 1999.

- **الباحث الاجتماعي**: مجلة دورية تصدر عن قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري –قسنطينة، العدد05، جانفي 2004.

- **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد 17، منشورات جامعة قسنطينة ،2000.

- دفاتر مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم 05، منشورات CRASC، وهران 2002.

- دفاتر مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم 13، منشورات CRASC، وهران 2005.

- دفاتر مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم 02، منشورات CRASC، وهران 2001.

- **وقائع الأيام العلمية لعرض نتائج البحث للبرنامج الوطني للبحث "السكان والمجتمع"**، منشورات CRASC، وهران، 2006.

- **وقائع الملتقى أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر؟**، تنسيق؛ نذير معروف، تيميمون 22، 23، 24 نوفمبر 1999، منشورات CRASC، وهران 2002.

- Les cahiers du CREAD, **le mouvement associatif en Algérie : réalité et perspectives**, Revue publiée par le CREAD, N° 53- 3eme trimestre 2000.

<u>* مذكرات تخرج:</u>

- نبية بوراوي، رمانة بوقرن، " **الهياكل التجارية ودورها في تنظيم المجال –حالة ولاية سكيكدة** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تهيئة الأوساط الإقليمية (غير منشورة)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2000.

<u>* الجـــرائــــد:</u>

- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 53، ليوم الأربعاء 05 ديسمبر 1990.

- **جريدة الشروق اليومي**، يومية جزائرية مستقلة؛ - العدد 2325 ليوم الخميس 12 جوان 2008.
  - العدد 2326 ليوم السبت 14 جوان 2008.
  - العدد 2376 ليوم الاثنين 11 أوت 2008.

– **جريدة آخر ساعة**، يومية جزائرية مستقلة، العدد 2336 ليوم الاثنين 16 جوان 2008.

- **جريدة الخبر**، يومية جزائرية مستقلة، العدد 5392 ليوم 06 أوت 2008.

<u>* مواقع على شبكة الانترنيت:</u>

- المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة CCPR في الموقع:
www.ohchr.org/english/bodies/hre/docs/advancedocs/wralgeria 91_ar.doc

- الشبكة الأورو-متوسطة، **تقرير موجز حول حرية تكوين الجمعيات في الجزائر**، في الموقع:
http://www.euromedrights.net/pages/440/page/language/3Le: 21/02/2008

- عبد الناصر جابي، " *العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر –الواقع والآفاق*"، في الموقع: www.dz.undp.org

- د. فالح الغامدي، *المجتمع المحلي*، موقع بواوبة الباحة على الرابطة:
www.Albahah.net/articles

- كمال منصوري، " *المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي*"، **مجلة علوم إنسانية**، السنة الرابعة، العدد30، أيلول (سبتمبر)،2006، على الموقع: www.Ulum.nl

* التقارير والوثائق الإدارية:

- تقرير حول واقع التعليم الابتدائي والتكوين المهني مرفوع من رئيس بلدية عين قشرة إلى والي ولاية سكيكدة في: 19 أفريل 2005.

- القانون الأساسي لجمعية الإرشاد والإصلاح المكيف مع قانون الجمعيات رقم 31/90 المؤرخ في 17 جمادى الأول 1413 هـ الموافق لـ 04 ديسمبر 1990م.

- خطة المشاريع المستقبلية لجمعية الإرشاد والإصلاح المنبثقة عن الجمعية العامة الوطنية المنعقدة في: 11/10/09 جوان 2004م.

- التقرير المالي والأدبي لجمعية الإرشاد والإصلاح المكتب البلدي بعين قشرة لسنوات: 2005- 2006 – 2007- 2008م.

- برنامج عمل جمعية الإرشاد والإصلاح المكتب البلدي بعين قشرة لسنوات: 2005- 2006 – 2007- 2008م.

- التقرير المالي والأدبي لجمعية ترقية المعوق بعين قشرة لسنة 2007م.

- برنامج عمل جمعية ترقية المعوق بعين قشرة لسنة 2008 م.

- جداول إحصاء الجمعيات المعتمدة على مستوى دوائر ولاية سكيكدة –المصدر مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سكيكدة- جانفي 2009 م.

- ملف التهيئة العمرانية، التعمير والتحسين الحضري، وثيقة رسمية من بلدية عين قشرة معدة في إطار التحضير للدورة العادية للمجلس الشعبي الولائي ، 2005.

- Centre d’Etude et de Réalisation en Urbanisme- Agence de SKIKDA, plan directeur d’aménagement et d’urbanisme communal -AIN KECHERA : proposition d’aménagement.

01- دليـــــل الــمــقــــــــــــــابـــــــــلات:

Grille ou Guide d'entretiens utilisé pour la collecte des données

دليل المقابلة مع المبحوث:.(   )

ليوم: ... ...

التوقيت:... ... ...

المكان والظروف التي تمت فيها المقابلة:..

....

....

01 - التعرف على المبحوث:

- العمر:
- المهنة ومصادر الدخل المالي:
- المستوى الدراسي والمؤهلات العلمية والمهنية:
- الحالة العائلية وعدد الأولاد:

02- التعرف على المحيط العائلي، الأصدقاء والزملاء:

- العائلة:
- الأصل الجغرافي:
- المستوى المعيشي/ مهنة الأب:
- المستوى الدراسي والحرص على المطالعة:
- تاريخ المشاركة في العائلة: في حزب، في نقابة، في جمعيـــة، فـــي حمـــلات إغاثـــة وتطوع، **في** الثورة التحريرية،
- مبررات الإقبال أو الإحجام على المشاركة وموقفهم من العمل الجمعوي
- الأصدقاء وزملاء العمل:
- المستوى المعيشي للأصدقاء والزملاء:
- المستوى الدراسي والحرص على المطالعة:

- تاريخ المشاركة: في جمعية، في نقابة، في حزب، في حملات إغاثة وتطوع
- مبررات الإقبال أو الإحجام على المشاركة وموقفهم من العمل الجمعوي

03 – تاريخ المشاركة الجمعوية:

- طرق التعرف على العمل الجمعوي
- كيف ومتى كانت بداية المشاركة؟
- طبيعة المشاركة الأولى في العمل الجمعوي
- هل حدث وأن انقطعت عن العمل الجمعوي؟ متى- ولماذا؟
- كيف كان انخراطك في هذه الجمعية، من عرفك عليها، من عرض عليك ذلك
- لماذا انخرطت في هذه الجمعية دون غيرها؟
- كيف تحصلت على عضويتك (مع ذكر صفة العضوية) في هذه الجمعية
- كيف كان موقف العائلة، الأصدقاء والزملاء من انضمامك لهذه الجمعية
- هل تلقيت تشجيعا على ذلك؟
- هل تغيرت صفة عضويتك في هذه الجمعية؟

04 - النشاط الجمعوي:

- هل لك أوقات محددة تقضيها في العمل الجمعوي؟
- النشاطات التي تقومون بها في الجمعية
- النشاطات التي تشارك فيها،
- نوع المشاركة، أو كيف تشارك؟
- النشاط الذي تحب فعلا القيام به.
- النشاط الذي تقوم به لأنه يجب عليك القيام به.
- أهم نشاط تقوم به الجمعية.
- التحضر للنشاط كيف تتم؟
- من يتصل بالمبحوث وبمن يتصل للتحضير للنشاطات؟
- الشراكة مع جمعيات أخرى في النشاطات.
- نظرة الناس لنشطات الجمعية.
- تقيم المبحوث لهذه النشاطات.

- المشروع أو النشاط الذي يحلم به المبحوث ويطمح لتحقيقه من خلال العمل الجمعوي.

05 - الدعم المادي:

- مصادر الدعم مالي.
- مدى تغطيته لتكاليف النشاطات.
- مساهمة المبحوث في ذلك والمجهود المبذول لأجل ذلك.
- مدى رضا المبحوث واقتناعه عمى يقدمه

06 - العلاقات

- المعرفة السابقة بأعضاء الجمعية
- اللقاءات: أين وكيف تتم بخصوص العمل الجمعوي
- أعضاء الجمعية كيف وأين يلتقون خارج العمل الجمعوي؟
- المواضيع التي يحب المبحوث أن يناقشها مع أعضاء الجمعية؟
- الاتصال في العمل الجمعوي كيف يتم وما هي الوسائل المستعملة في ذلك؟
- هل مكن العمل الجمعوي المبحوث من ربط علاقات جديدة
- المسئولين المحليين على مستوى البلدية والدائرة هل يحاولون التقرب من المبحوث لأنه عضو في هذه الجمعية؟
- هل غير العمل الجمعوي من نظرة الناس إلي المبحوث وعلاقاتهم به -كيف؟
- هل أضاف العمل الجمعوي شيء في حياة المبحوث؟
- صعوبات العمل الجمعوي؛
- في ماذا تتمثل وكيف يتعامل المبحوث معها؟
- هل يوجد من يقدم لكم مساعدات ؟ ما نوعها؟ والبلدية فيما تتمثل مساعداتها؟
- تقييم المبحوث حاليا للعمل الجمعوي بعين قشرة؟

07 – المشاركة السياسية:

- كيف يتم تجديد مكتب الجمعية
- هل يتم انتخاب أعضاء مكتب الجمعية /كيف يتم هذا الانتخاب؟

- وخارج العمل الجمعوي هل ينتخب المبحوث؟ هل يحمل بطاقة الناخب؟
- مشاركة المبحوث في الانتخابات؟ مؤطر - مراقب حر أو مراقب لأحد المرشحين.
- عضوية المبحوث في حزب، نقابة، منظمة أو جمعية أخرى.
- الانتخاب يتم لصالح حزب معين أم على أساس الأشخاص المرشحين؟
- ترشح المبحوث من قبل في انتخابات معينة ؟ وهل يريد ذلك مستقبلا؟
- هل طلب منه الترشح مسبقا؟ ولو طلب منه هل يفعل؟
- وهل يوجد أحد المقربين من العائلة أو من الأصدقاء من قام بذلك؟
- أعضاء الجمعية هل لهم نفس التوجه؟
- هل يتفق أعضاء مكتب الجمعية لمنح أصواتهم أو مساندة أحد في الانتخابات؟
- ما هو تقييم المبحوث للعمل الجمعوي حاليا ؟ وما هي نظرته المستقبلية له؟
- هل يرى أن السياسة تساهم في إثراء العمل الجمعوي وإنجاحه أم العكس؟
- هل يرى أننا نسينا شيء يراه مهم ويود التحدث عنه؟

02- ملحق وثائق الجمعيتين والوثائق الإدارية:

- جدول إحصاء الجمعيات المعتمدة على مستوى دائرة عين قشرة –المصدر مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سكيكدة- جانفي 2009 :

ولاية سكيكدة
مديرية التنظيم والشؤون العامة

إحصائيات الجمعيات المحلية على المستوى دائرة عين قشرة

عدد الجمعيات المعتمدة على مستوى دائرة عين قشرة : 90 جمعية

الصنف	عدد الجمعيات
الجمعيات الدينية	21
الجمعيات النسوية	1
جمعيات أولياء التلاميذ	21
جمعيات الأحياء القرى و المناطق الريفية	19
جمعيات البيئة و الوسط المعيشي	1
جمعيات الرياضية و التربية البدنية	9
جمعيات الشباب والطفولة	2
جمعيات الصحة والطب	1
جمعيات الفن و الثقافة	7
جمعيات المعوقين وغير المؤهلون	2
جمعيات مختلفة	6

- التقرير الأدبي لجمعية ترقية المعوق بعين قشرة لسنة 2007. (من أرشيف الجمعية):

جمعيــــــــــة ترقيــــــــــــــة المعـــــوق

لدائـــــــرة عيــــــن قشــــــــرة

ص . ب :68 عين قشرة

الهاتـــف : 39-21-34-073 / 30-66-26-073

البريد الإلكتروني:D JTM.DZ.21@YAHOO.FR

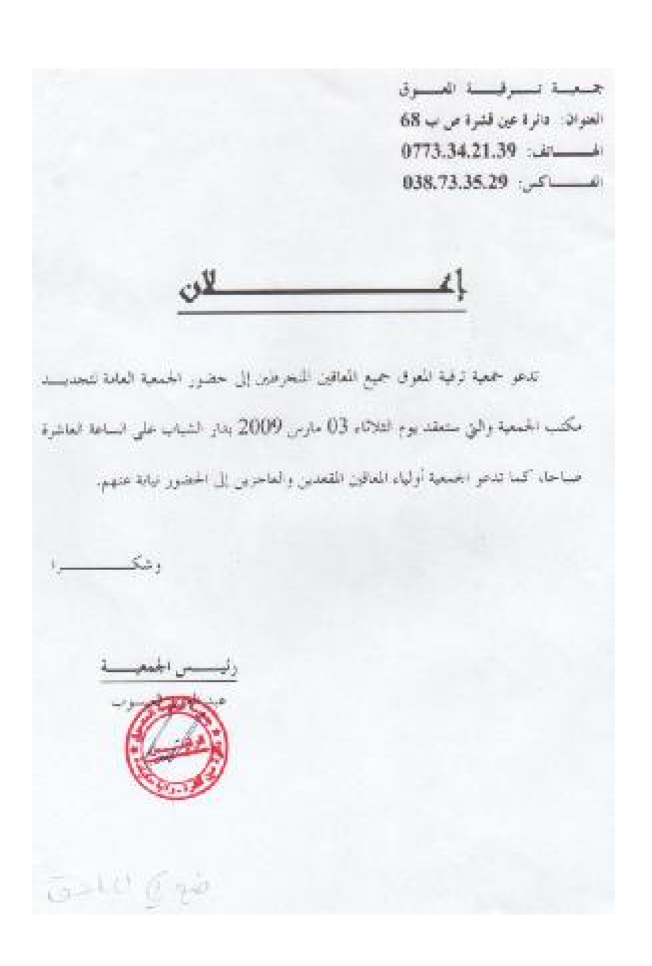
التقرير الأدبي لسنة 2007.

في إطار القانون الأساسي والنظام الداخلي ، وسعيا لتحقيق الأهداف التي أنشأت الجمعية من أجلها ، والمتمثلة أساسا في ترقية الأشخاص المعوقين ، كما تشير إليه تسمية الجمعية جمعية ترقية المعوق .
وفي إطار البرنامج السنوي المسطر لسنة 2007 .
وفي إطار بعض النشاطات على لمستوى الوطني سواء في إطار المشروع الوطني المتعلق بحضر الألغام المضادة للأفراد بالتعاون مع جمعية الإعاقة الدولية (handicap Int)
في إطار اتفاقية أوتاوا ، وكذا مع فدرالية جمعيات المعوقين حركيا ، قامت جمعية ترقية المعوق لدائرة عين قشرة وعلى مدار السنة بنشاطات عدة نوجزها في ما يلي :
حيث كانت البداية ب :
01 – مشاركة الجمعية في الملتقى الأول للمشروع الوطني المتعلق بالحد من مخاطر الألغام المضادة للأفراد وذلك يومي 2007/19/18 بنادي الجيش الشعبي الوطني بالجزائر العاصمة
02- أحيت الجمعية اليوم الوطني للمعوق 14مارس 2007 .
أ- المشاركة في الاحتفال المنظم من طرف مديرية النشاط الاجتماعي إلى جانب السلطات الولائية وجمعيات المعاقين .
ب- تنظيم حفل بدار الشباب عين قشرة بحضور السلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني تم خلاله تكريم بعض المعاقين .
03- 16 أفريل يوم العلم نظمت الجمعية يوم إعلامي بالمناسبة حول المشروع الوطني المتعلق بالحد من مخاطر الألغام المضادة للأفراد تميز بثلاث نشاطات :
أ: معرض كتابي بالصور ميرزا بعض بنود اتفاقية أتاوى .
ب : عرض قرص مضغوط يبين المعانات والآثار التي تخلفها الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغمة .
ج- إلقاء محاضرة من طرف طبيبة تمحورت حول الإعاقة أسبابها كيفية الحد منها .
04- شاركت الجمعية إلى جانب السلطات المحلية والعسكرية في إحياء ذكرى واد زقار 1957 تم من خلالها تنظيم معرض بالصور حول الأسلاك الشائكة الموضوعة من طرف الاستعمار على طول الحدود الشرقية والغربية وما خلفته الألغام التي زرعت من ضحايا .
05- المشاركة في الملتقى التكويني الثاني التي تضمنته جمعية الإعاقة الدولية ((hendicap international يومي 01-02 جوان 2007 بالمركب الأزرق الكبير بمستوى ولاية تبازة ويدخل هذا التكوين في إطار تقوية قدرات الجمعيات المشاركة في المشروع قصد التكفل بضحايا الألغام المضادة للأفراد .
6- مشاركة الجمعية في الاحتفال بذكرى عيد الاستقلال والشباب يوم 05 جويلية 2007 إلى جانب السلطات المحلية والعسكرية وممثلي المجتمع المدني .
7- الجانب الترفيهي:
نظمت الجمعية يوم 17 جويلية 2007 رحلة لفائدة المعاقين إلى مدينة بجاية حيث تم اكتشاف حصن يماقوراية بأعالي المدينة ثم زيارة الكهوف العجيبة بالشريط الساحلي بين ولاية جيجل وبجاية .
8- الدخول الاجتماعي 2007-2008 : بالمناسبة قامت الجمعية بتوزيع أدوات مدرسية ومآزر على بعض المعاقين المتمدرسين الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة المادية .
9- وقعت الجمعية يوم 05 أكتوبر 2007 اتفاقية عمل مع جمعية الإعاقة الدولية بصفتها المشرفة على المشروع الوطني المتعلق بالحد من مخاطر الألغام المضادة للأفراد تم بموجب هذا العقد الاستفادة من مبلغ مالي موجه للتجهيز المكتبي .
10- المشاركة في الملتقى المنظم من طرف الفدرالية الوطنية لجمعيات المعاقين حركيا.
يومي 27-28 أكتوبر 2007 بالمركب الأزرق الكبير بتبازة ويتدرج هذا الملتقى في إطار مشروع الفدرالية المتعلق بتكوين جمعيات المعاقين للدفاع وترقية حقوق الأشخاص المعاقين تم من خلال التوقيع على اتفاق مبادئ بين الفدرالية والجمعيات المشاركة .
11- شاركت الجمعية في إحياء ذكرى اندلاع ثورة التحرير 01 نوفمبر 1959 إلى جانب السلطات المحلية ومنضمات الأسرة الثورية وممثلي المجتمع المدني .
12- تنظيم رحلة إلى حمام دباغ بولاية قالمة يوم 22 نوفمبر 2007 .
13- مشاركة الجمعية في الملتقى التكويني الثالث الذي نظمته وزارة التضامن الوطني يومي 02-03 ديسمبر 2007 بمقر الوزارة الذي يدخل في إطار التحسيس بمخاطر الألغام وكيفية التكفل بالضحايا .
14- شاركت الجمعية في الملتقى الختامي للورشات التكوينية الذي نظمته فدرالية الجمعيات المعوقين حركيا يومي 13/12 ديسمبر 2007 بالمركب الأزرق الكبير بتبازة ثم من خلاله تكوين شبكة وطنية للجمعيات المعاقين ، وذلك قصد تبادل الأفكار والمعلومات وكذا التعرف على المؤسسة الوطنية لإنتاج الأعضاء الاصطناعية للأشخاص المعاقين .
15- بمناسبة عيد الأضحى المبارك نظمت الجمعية عملية تضامنية لفائدة المعاقين المقعدين تمثلت في زيارتهم إلى بيوتهم والاطلاع على الحالة الاجتماعية وتكريمهم بملابس وحلويات.
16- إلى جانب كل هذه النشاطات شاركت الجمعية في النشاطات واللقاءات المنظمة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي .
أخيرا وإلى جانب كل هذه النشاطات ، كنا نود أن يكون اليوم الإعلامي الذي نظمناه بخصوص قضية الألغام المضادة للأفراد ،ولائيا وكذا كنا نود تأسيس بطاقي خاص بضحايا هذه الألغام على مستوى ولاية سكيكدة ابتداءا، لكن الظروف المادية حالت دون ذلك ولاتزال
ولهذا ، فإننا نؤكد على ضرورة مثل هذا النشاط ونكرر مناشدتنا لكل السلطات والجهات المعنية لمد يد المساعدة لتحقيق ذلك كخطوة أولى على طريق المشروع الذي نحن طرف فيه والذي يهدف إلى التكفل بالأشخاص المعوقين ضحايا هذه الألغام والأشخاص المعوقين بشكل عام .

عين قشرة في : ....

الكاتب العام الرئيـــــس

- من وثائق جمعية ترقية المعوق لعين قشرة: إعلان جمعية ترقية المعوق موجه للمنخرطين في الجمعية أو من ينوب عنهم لحضور الجمعية العامة لتجديد مكتب الجمعية:



جمعية ترقية المعوق
العنوان: دائرة عين قشرة ص ب 68
الهاتف: 0773.34.21.39
الفاكس: 038.73.35.29

إعلان

تدعو جمعية ترقية المعوق جميع المعاقين المنخرطين إلى حضور الجمعية العامة لتجديد مكتب الجمعية والتي ستعقد يوم الثلاثاء 03 مارس 2009 بدار الشباب على الساعة العاشرة صباحا، كما تدعو الجمعية أولياء المعاقين المقعدين والعاجزين إلى الحضور نيابة عنهم.

وشكرا

رئيس الجمعية

- من وثائق جمعية ترقية المعوق لعين قشرة: برنامج عمل الجمعية لسنة 2008.(من أرشيف الجمعية):

جمعيـــة ترقيــة المعــوق
لدائــرة عيــن قشــرة
ص . ب :68 عين قشرة
البريد الإلكتروني: JTM.DZ.21@YAHOO.FR AIN KECHERA
الهاتف : 39-21-34-073 / 30-66-26-073 الفاكس:37-37-73-038

الموضوع: برنامج عمل الجمعية 2008.

انطلاقا من الأهداف الأساسية لجمعية ترقية المعوق المتمثلة في تقديم المساعدة النفسية و الاجتماعية و الثقافية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة فإن الجمعية تسعى لجعل نشاطها يمتد على مدار السنة ولا يختصر بالمناسبات فقط ، ولهذا سطرت الجمعية برنامجا ثريا يتمثل في ثلاث جوانب: الجانب الاجتماعي ، والجانب الثقافي و التحسيسي .

1) ضمن المشاريع :
تواصل العمل و النشاط في إطار المشروع الوطني المتعلق بتقديم المساعدة لضحايا الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغمة وتبعا للعقد الموقع بين جمعية ترقية وجمعية الإعاقة الدوليةHNEDIKAPINTRNAالمشرفة على المشروع .
أ – تكوين أعضاء من الجمعية في الإعلام الآلي اختصاص (مكتبي و أنترنات) .
ب- المشاركة في الملتقيات التي تنظمها جمعية الإعاقة الدولية .
ج- تنظيم عملية إحصاء لضحايا الألغام المضادة للأفراد على مستوى دائرة عين قشرة و البلديات المجاورة لها كمرحلة أولى قبل تعميم العملية على مستوى الولاية .
د- تنظيم يوم إعلامي ثاني وتحسيس لتعريف الضحايا بالحقوق المكفولة في إطار اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحضر الألغام المضادة للأفراد .

2) المشاركة في جميع اللقاءات و الأيام الدراسية و الإعلامية التي تنظمها مديرية النشاط الاجتماعي .

3) المشاركة في جميع اللقاءات و الأيام الدراسية و الإعلامية التي تنظمها الفدرالية الوطنية لجمعيات المعاقين حركيا .

4) ربط علاقات مع الجمعيات والمنظمات التي تهتم بشأن المعاقين على المستوى الوطني والدولي .

5) تنظيم يومين إعلاميين الأول في السداسي الأول حول تغيير نظرة المجتمع ومفهوم الاستقلالية الذاتية للأشخاص المعاقين ، والآخر يتمحور حول حقوق الأشخاص المعاقين في إطار الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية وترقية حقوق الأشخاص المعاقين .

6) إحياء اليوم الوطني للمعاقين 2008/03/14 مع تنظيم حفل تكريمي بدار الشباب عين قشرة للتلاميذ المعاقين من أجل تحفيزهم على الدراسة ، تنظيم معرض حول نشاطات الجمعية وعرض شريط فيديو بزيارة بعض المعاقين في منازلهم .

7) إحياء المناسبات و الأعياد الدينية و الوطنية إلى جانب السلطات المحلية .

8) الدخول المدرسي: إحصاء التلاميذ المعاقين في الأطوار الثلاثة الابتدائي ، الإكمالي، الثانوي . ومساعدتهم بأدوات مدرسية ومحافظ ومآزر وخاصة منهم المحتاجين .

9) التكفل بالأشخاص المعاقين المقعدين .
تسعى الجمعية من خلال نشاطها لتكوين مجموعة من المتطوعين تتكون من طبيب عام وطبيبة نفسية وطبيب أسنان وممرض ، يتم من خلالها تنظيم خرجات ميدانية للاطلاع على الحالات الاجتماعية و الصحية للمعاقين مع وضع بطاقة يضبط من خلالها الوضع الاجتماعي للمعاقين المقعدين .

10)مساعدة الفتيات المعاقات الماكثات بالبيت القادرات عن العمل بمكنات خياطة حتى يتمكن من التغلب على مشاكلهن الاجتماعية .

11) الجانب الترفيهي :
أ- تنظيم رحلتين الأولى إلى المدينة الجميلة الأثرية (سطيف) ، والرحلة الثانية إلى مدينة قالمة .
ب- المشاركة في المخيم الصيفي التي تنظمه مديرية النشاط الاجتماعي .
ج- تبادل الزيارات مع جمعيات المعاقين .

12) إحياء اليوم العالمي للمعاقين 2008/12/03
أ- الجانب التحسيسي : تعليق لافتات وملصقات مع تنظيم معرض حول شخصيات معاقين أثبتوا جدارتهم وطنيا ودوليا .
ب- المشاركة في إحياء اليوم إلى جانب السلطات الولائية .

13) إحياء اليوم الوطني للوقاية من حوادث المرور يوم 2008/12/26
أ- كتابة وتعليق لافتات .
ب- طبع وتوزيع مطويات على السائقين وذلك من أجل التحسيس بما خلفته حوادث المرور من ضحايا ومعاقين .

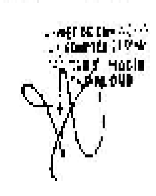
وأخيرا وحتى تتمكن الجمعية من تجسيد هذا البرنامج ، والذي في حقيقته لا يمثل إلا جزءا بسيطا من حاجيات الأشخاص المعوقين وطموحات جمعيتنا ، فإننا ننشد كل الجهات المعنية بمدنا يد المساعدة ودعمنا ماديا ومعنويا .

عين قشرة في : ....

الكاتب العام

رئيس الجمعية

- تقرير مراجعة الحسابات لجمعية ترقية المعوق بعين قشرة لسنة 2007 مصادق علية من طرف محافظ حسابات معتمد من طرف الدولة. (من أرشيف الجمعية):



- التقرير المالي لجمعية ترقية المعوق بعين قشرة لسنة 2007 مصادق علية من طرف محافظ حسابات معتمد من طرف الدولة. (من أرشيف الجمعية):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سكيكدة
جمعية ترقية المعوق لدائرة عين قشرة

التقريـــــــر المالـــــــي لسنة /2007
من 2007/01/01 إلى 2007/12/31

المداخيـــــــل	المبلغ	المصاريـــــــف	المبلغ
الرصيد البنكي : 2,000.00 الصندوق : 1,940.00	[illegible]		
		مصاريف التسيير	13,400.00
		مصاريف النشاطات	[illegible]400.00
		مصاريف الرحلات	17,000.00
		مصاريف النقل	6510.00
		مصاريف التأمين	652.15
		مصاريف تصوير فيديو	2,000.00
		مصاريف إعانات مختلفة	1,100.00
إعانة مديرية النشاطات الاجتماعية	[illegible]	مصاريف بنكية	585.00
إعانة جمعية الإعاقة الحركية	[illegible]		
المجمـــــــوع	[illegible]		42 707.15

الرصيد الباقي في غاية 2007/12/31 = 203.940.00 - 42.737 = 161.202.85
البنك 159.415.00
الصندوق 1.787.85

عين قشرة في / 2008/02/22

أمين المال — محافظ الحسابات — رئيس الجمعية

- نموذجين من الخطة السنوية لجمعية الإرشاد والإصلاح –المكتب البلدي بعين قشرة- (من أرشيف الجمعية):



بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية
المكتب البلدي - عين قشرة

الخطة السنوية

توطئة:

بعد انطلاقتها السليمة الثانية من تجديد المكتب وبعد سنتين من الأنشطة الاجتماعية والثقافية، تضع جمعية الإرشاد قدمها على الطريق بوضع الخطة السنوية للسنة الجارية وتماشيا مع أهداف الجمعية تسعى هذه السنة لتحقيق ما يلي:

الأهداف:

- التعريف بالجمعية وتوسيع قاعدتها
- تجهيز المقر والمكتبة
- فتح بقية مؤسسات الجمعية (التعليم القرآني، محو الأمية)
- المساهمة في تنوير المجتمع وترقيته
- محاربة الآفات والتخفيف من معاناة الطبقات الاجتماعية

أ/ الجانب الثقافي:

- تظاهرة ثقافية بمناسبة المولد النبوي الشريف 29 و 31 مارس
- نشاط ثقافي بمناسبة اليوم العالمي للقراءة يوم 01 جوان
- حفل ختام السنة الدراسية - ندوة تاريخية بمناسبة 01 نوفمبر

ب/ الجانب الاجتماعي:

- التحضير الجدي والفعال للدخول الاجتماعي
  • محفظة التلميذ الفقير - قفة رمضان - كسوة العيد
- عقد لقاء مع المحسنين (ثاني يوم العيد) - نشاط اجتماعي بمناسبة عيد الأضحى

ج/ الجانب التربوي:

- إحياء بعض ليالي رمضان المعظم - جلسة تواصل طلابي
- تكريم الناجحين - رحلات تربوية
- تحضير مخيم صيفي - ندوة الحجاج

وختاما نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا لخدمة المجتمع وفق ما يرضي الله ويحقق مصلحة الإسلام والمسلمين
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عن الجمعية



جمعية الإرشاد والإصلاح

المكتب البلدي – عين قشرة

الخطة السنوية 2007 - 2008

أهداف الخطة السنوية:

1- التعريف بالجمعية وتوسيع قاعدتها
2- الاستقطاب والانتقاء والارتقاء
3- إتمام تجهيز المقر الحالي والبحث عن مقر إضافي
4- البحث عن مقر دائم ملك للجمعية
5- فتح بقية مؤسسات الجمعية
6- المساهمة في تنوير المجتمع وترقيته ومحاربة الآفات والتخفيف من معاناة الطبقات الاجتماعية
7- مد الجسور مع الطبقات المثقفة والسلطات المحلية والجمعيات والمؤسسات والمحسنين

الأنشطة:

1- إحياء تظاهرة المولد النبوي الشريف يومي 18-19 مارس 2008.
- ندوة مع الطلبة (الجمعية واقع وآفاق)
- محاضرة حول الذكرى
- مسابقة في أحكام الترتيل
- توزيع الجوائز على الفائزين
2- فحص طبي للأطفال (نادي الطفل) يوم 06 أفريل 2008
3- ندوة تاريخية مع الأسرة الثورية بمناسبة ذكرى معركة ... أوائل شهر ماي.
4- اليوم العالمي للطفولة 1 جوان (دورة تدريبية في التنمية البشرية) خاصة بأمهات الأطفال
5- رحلة ترفيهية لأطفال النادي في أوائل جوان.
6- حفلة ختامية لأطفال النادي
7- رحلات تربوية للمتفوقين من طلبة المتوسط والثانوي.
8- إجراء الحملة الأولى لإحصاء الفقراء والمساكين والطلبة الناجحين والمتفوقين
9- جلسات تربوية مع المتفوقين دورية خلال عطلة الصيف.
10- حملة النظافة.
11- بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات ندوة حول الآفات الاجتماعية
12- التحضير للدخول الاجتماعي خلال عطلة الصيف (قفة رمضان – محفظة التلميذ).

بمناسبة حلول شهر رمضان:

- محاضرة
- مسابقات
- فطور جماعي وقيام بعض ليالي رمضان.

بمناسبة عيد الفطر وعيد الأضحى:

- مواساة بعض العائلات الفقيرة.

01 نوفمبر: ندوة تاريخية + معرض.

4 ديسمبر: اليوم الوطني للحياة الجمعوية
- لقاء مع الجمعيات المحلية لمناقشة واقع المدينة

ملاحظة: تحدد تواريخ الأنشطة قبل موعدها بشهر.

- التقرير المالي والأدبي لجمعية الإرشاد والإصلاح –المكتب البلدي لعين قشرة- سنتي 2008/2005. (من أرشيف الجمعية):

جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية
المكتب البلدي عين قشرة

التقرير الأدبي لسنة 2005

قام المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح بعين قشرة بعدة أنشطة خلال سنة 2005 وذلك حسب البرنامج العملي المسطر نذكرها فيما يلي :

1- المساهمة في التخفيف من أزمة النزوح التي أصابت مدينة عين قشرة والعديد من القرى التابعة لها وهذا في مطلع هذه السنة وتم فيها جمع وتوزيع مواد غذائية وأدوية وأغطية وأفرشة ......
2- فتح أقسام تحضيرية ودروس تقوية للطلبة المقبلين على شهادة التعليم الأساسي وشهادة البكالوريا وذلك خلال شهري ماي و جوان .
3- عقد ندوة ولائية بعنوان تفشي ظاهرة السرقة والسطو والاعتداء السافر على المواطن بدائرة عين قشرة وذلك بحضور أعيان وممثلي فعاليات المجتمع المدني وتم مناقشة الظاهرة والخروج بنقاط عملية تطبيقية.
4- عقد مخيم صيفي بمدينة الشرايع (بشلغوم تمنار) وذلك من 10 إلى 20 أوت بحضور 40 فردا من مختلف الأعمار.
5- تنظيم محفظة التلميذ وذلك في الأسبوع الأول والثاني لشهر سبتمبر وقد تم توزيع أكثر من 200 محفظة و100 بذلة على الفقراء .
6- تنظيم قفة رمضان لسنة 1426 هـ تحت شعار // فطر صائما ولك أجره \\ وذلك في 27 رمضان وقد تم توزيع 200 قفة .

التقرير المالي لسنة 2005

تعتمد الجمعية في مواردها على اشتراكات الأفراد وتبرعات المحسنين .
نسجل فيما يلي الموارد والمصاريف لكل نشاط قامت به الجمعية :

- أزمة النزوح : تم جمع وتوزيع معونات بما يقارب 8 مليون سنتيم .
- المخيم الصيفي : كلف حوالي مليونين ونصف من اشتراكات المشاركين .
- محفظة التلميذ : جمع وتوزيع 200 محفظة و100 بذلة بما يقارب 10 مليون سنتيم .
- قفة رمضان : جمع وتوزيع 200 قفة بقيمة 8 مليون سنتيم .

تقدر القيمة المالية للتبرعات المجموعة والموزعة بـ: 28.5 مليون سنتيم .

وفي الأخير نذكر أنه تم تحقيق الكثير من الأهداف التي سطرها المكتب من خلال الاحتكاك والاندماج بشرائح المجتمع رغم حداثة العمل الخيري الجمعوي في هذه المنطقة وعدم وجود مقر ثابت للجمعية . كما نشكر جميع المحسنين الذين ساهموا في إنجاح هذه الأنشطة .

المكتب البلدي

جمعية الإرشاد والإصلاح

المكتب البلدي – عين قشرة -
عين قشرة في : 2008/12/23

التقرير المالي والأدبي لسنة 2008 م

بعد تنصيب المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح - عين قشرة، وبعد اجتماع المكتب بتاريخ 2008/01/04 ومن أجل مواصلة عملها الدؤوب في خدمة خطها الأصيل وتقديم يد المساعدة لكل فئات المجتمع قام المكتب البلدي بنشاطات متنوعة خلال سنة 2008م نوجزها فيما يلي:

نادي الطفل: تأسس في 2006 ويضم في صفوفه حاليا 110 طفل موزعين على 04 أفواج تحت تأطير 04 مربيات

- نشاطاته
1. قسم علمي شامل لجميع الأطفال.
2. إحياء اليوم العالمي للطفولة المصادف لـ : 01 جوان وذلك بإجراء دورة تدريبية لأمهات الأطفال المنخرطين في نادي الطفل.
3. رحلة ترفيهية لأطفال النادي.
4. إقامة حفل ختامي لأطفال النادي مع توزيع الجوائز.

نشاطات عامة:

1- فتح أقسام الدروس التقوية في مواد علمية وأدبية بطاقة 70 طالب من تأطير أساتذة مختصين
2- إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف يومي 18-19 مارس 2008 وذلك من خلال:
- محاضرة حول الذكرى.
- مسابقة في تجويد وترتيل القرآن الكريم.
- توزيع الجوائز.
- ندوة مع شرائح المجتمع بهدف الانفتاح عليها.
3- ندوة تاريخية مع الأسرة الثورية بمناسبة ذكرى معركة زقاق يوم 10 ماي .
4- رحلات تربوية خاصة للمتفوقين من طلبة المتوسط والثانوي.
5- وضع خطة لإعداد بطاقية حول الفقراء والمساكين على مستوى البلدية .
6- عقد جلسات توجيهية مع المتفوقين خلال عطلة الصيف.
7- التحضير للدخول الاجتماعي خلال عطلة الصيف
8- التكفل بـ 15 عائلة معوزة خلال شهر رمضان .
9- توزيع 11 محفظة مدرسية على أطفال الفقراء.
10- القيام بحملة تحسيسية في أوساط المجتمع من أجل جمع الألبسة القديمة وإعادة توزيعها على 30 عائلة فقيرة خلال العيد تحت إشراف نادي "صناع الحياة" الخاص بمكتب المعية
11- التكفل بعائلتين معوزتين من خلال توزيع أضحيتين.

وقبل أن نختم تقريرنا هذا المتواضع نشيد بجهود المحسنين الذين ما زالوا ولا زالوا يدعمون نشاطات الجمعية ويساهمون بفعالية في التكفل بشرائح المجتمع .

كما لا يسعنا أن نشكر بإمكانيات المكتب المحدودة والمتواضعة والتي ما فتئت تمنع الحدث بتكاليفها ووقوفها الدائم والمتواصل مع الفئات المحرومة

وفي الأخير تقبلوا فائق التقدير والاحترام.

رئيس الجمعية



- نماذج من دعوات موجهة من طرف جمعية الإرشاد والإصلاح –المكتب البلدي بعين قشرة- إلى مواطني وسكان المنطقة:



جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية
مكتب بلدية عين قشرة

إلى السيد : ....

دعـــــوة

يسر المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح أن يدعوكم لحضور حفـــل افتتـــــاح مـــركز استقبــال ورعــاية الأطفـــال (نادي الطفل) وذلك يوم الخميس 04 جانفي 2007 على الساعة التاسعة والنصف صباحـــا (09:30 سا) بمقـــر الجمعية الكائن بجوار متوسطة رزيوق محمد بعين قشرة.
حضوركم يشرفنا ويشجعنا

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "
طبتم وطاب ممشاكم

رئيس الجمعية



جمعية الإرشاد والإصلاح
المكتب البلدي عين قشرة
نـــادي الطفـــل

إلى السيد /..............................
ولي التلميذ(ة)..............................

دعـــــوة

يسرنا أن ندعوكم لحضور ملتقى (النادي واقع وآفاق) بالمقر المركزي للجمعية الموجود بجوار متوسطة رزيوق محمد بحلقة تنشيطية تناقش واقع النادي وظروفه والآفاق المنتظرة لتحقيق آمال الطفل وتطلعات أوليائه، ثاني يوم العيد(02 شوال 1428) على الساعة العاشرة صباحا(10:00)
حضوركم يشرفنا ويشجعنا ـــ طبتم وطاب ممشاكم
الجمعـــية

جمعية الإرشاد والإصلاح
إجتماعية ثقافية تربوية
المكتب البلدي عين قشرة
ندوة الإرشاد الثانية (2009/03/12)

حول : الظاهرة اللاأخلاقية بالمؤسسات التربوية وأثرها السلبي على المردود العلمي.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)).

وقال الشاعر : لا تحسبن العلم ينفع وحده   ما لم يتوج ربه بخلاق

وقال آخر : إنما الأمم الأخلاق ما بقيت   فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

ومن هذا المنطلق ، وبملاحظة ما صار ظاهرة عامة بمؤسسات التربية من تفشي لأخلاقي وانتشار بعض الآفات وسوء معاملة من قبل التلميذ نحو زملائه أو أساتذته ...

ندق ناقوس الخطر ونسعى لبحث الموضوع من حيث : الأسباب ـ النتائج ـ العلاج واقتراح الحلول

- من وثائق جمعية ترقية المعوق لعين قشرة: مطوية إشهارية (الوجه الأول) –من إنجاز الجمعية- :

• قفة رمضان جمع وتوزيع 250 قفة.

• عيد الأضحى المبارك بتقديم مساعدات للفقراء والمحتاجين.

• حملات إغاثة في الأزمة الثلجية شتاءا للمنكوبين في المناطق الريفية (المنصافة، البطحاء، حجر مفروش، الملعب، بوسحابة..) بتوزيع مواد غذائية، ملابس، أغطية، أدوية، شموع.

• تنظيم ندوة بعنوان: " تفشي ظاهرة السرقة والسطو والاعتداء السافر ... الواقع والعلاج"

- سنة 2006

• إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف ويوم العلم 16 أفريل بتنظيم تظاهرة ثقافية بعنوان:" تظاهرة نصرة النبي صلى الله عليه وسلم"، تتضمن محاضرات ومعرض" لمدة ثلاثة أيام بدار الشباب تتضمن : محاضرات، ندوات، معرض للكتب والأشرطة والأقراص مع ملصقات بالمناسبة مع حفل متنوع في الختام.

• ذكرى اليوم العالمي للطفل 01 جوان: معرض خاص بالطفولة والمرأة مع محاضرات خاصة بالمناسبة في طب الطفل وعلم النفس التربوي مع حفل في الختام.

5- شعارها :

الحق:

"قل الله يهدي للحق"

سورة يونس:35.

العمل:

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

سورة التوبة :105

الإحسان:

" وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين "

سورة القصص:77

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية الإرشاد والإصلاح

إجتماعية - تربوية - ثقافية

المكتب البلدي عين قشرة



العنوان: بقرب متوسطة رزيوق محمد عين قشرة 21250 سكيكدة.

- من وثائق جمعية ترقية المعوق لعين قشرة: مطوية إشهارية (الوجه الثاني) –من إنجاز الجمعية- :

1- التأسيس:

كان تأسيس الجمعية بعد صدور قانون تكوين الجمعيات وتم تسجيلها بتاريخ : 12 ديسمبر 1988 والإعلان عن تأسيس كان بمسجد الأبيار ، تلاه الحفل بقاعة الشهيد " حسن حرشة " بالجزائر العاصمة، حضر ما يزيد عن 15 ألف مواطن ومواطنة وكان له صدى كبير في أوساط المجتمع ، وهكذا تم اعتمادها وقبولها يوم 11 سبتمبر 1989م.

2- التعريف:

هي جمعية وطنية ذات طابع اجتماعي، تربوي، ثقافي ، تحكمها القوانين الرسمية وقانونها الأساسي ، تتمتع بالشخصية المعنوية وبهياكل وطنية ، ولائية ، بلدية وفرعية ، يمتد نشاطها عبر كامل التراب الوطني.

3- الأهداف:

- ☒ المساهمة في البناء الحضاري للأمة وتنمية شخصيتها بما يتماشى ومتطلبات العصر.
- ☒ العمل من أجل جمع الأمة حول المبادئ التي تتضمن الوحدة ومناصرة الحق والعدل في ظل القيم النبيلة.
- ☒ المساهمة في التعليم القرآني والعمل على تحديث الطرائق والوسائل وإنشاء المدارس النموذجية لذلك.
- ☒ حماية الطفل وتربيته وتنمية مواهبه الإبتكارية.
- ☒ المساهمة المادية والمعنوية لإيجاد أماكن لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم اللغة العربية.
- ☒ إنشاء المرافق الخيرية والاجتماعية والمساهمة في الحملات الإغاثة والتضامنية.
- ☒ العمل على ترقية المرأة وتفعيل دورها الحضاري وحماية الأسرة الجزائرية، وتنمية رصيدها التضامني.
- ☒ العمل على خدمة المجتمع وحمايته من الآفات والانحرافات والأخطار من خلال عمل اجتماعي فعال.

4- نشاطات الجمعية بالمكتب البلـــدي عين قشرة:

- سنة 2004: أوت - سبتمبر
- محفظة الفقير تنظيم وتوزيع ما يقارب 200 محفظة.
- قفة رمضان جمع وتوزيع 200 قفة.

- سنة 2005: أوت - سبتمبر
- محفظة الفقير تنظيم وتوزيع أكثر من 220 محفظة.
- عيد الفطر المبارك توزيع أكثر من 150 قطعة لباس بمختلف الأنواع.

فهرس المخططات، الصور، الوثائق، والجداول

01- فهرس المخططات:

02- فهرس الصور:

03- فهرس الوثائق:

04- فهرس الجداول:

05- فهرس الخرائط:

فــهـرس الموضوعات

الفصل الثالث: الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة عين قشرة

المبحث الأول: تقديم مجال الدراسة

المبحث الثاني: استخدام المرافق العامة والتجهيزات

الفصل الخامس: واقـــع الجمعيـــتين النشطـــتين

المبحث الأول: الجمعيتين بين التشابه والاختلاف

المبحث الثاني: جمعية ترقية المعوق لعين قشرة